الجمهورية الجزائرية الدّيموقراطية الشّعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بجاية
Tasdawit n Bgayet
Université de Béjaïa

جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية

كليـة الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

عنــوان المذكـــرة:

دلالة الإسناد ووظيفته عند العرب والغرب
(دراسة مقارنة)

مذكـــرة لاستكمـال شهادة الماستـر في اللغـــة والأدب العربـــي

تخصـص: لسانيـــات عربيّـــة

- إعـــداد الطالبـة:

فروجـــة موسـي

- إشْـــراف الأستاذة والدكتورة:

نـــوارة بوعيـــاد

السنة الجامعية: **2019م-2020م**

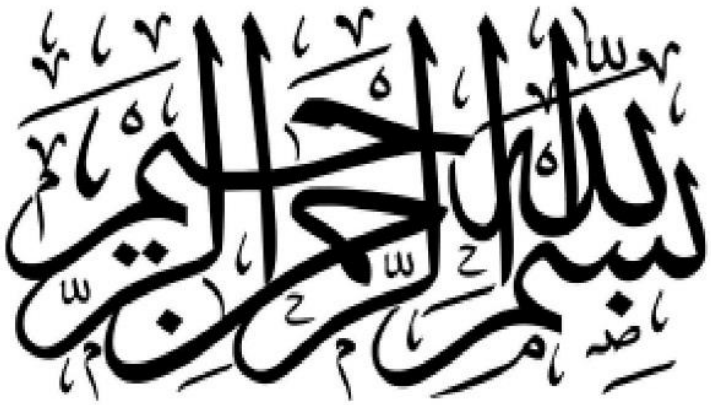

«يا رب إذا أعطيتني نجاحا فالا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي، ولا تجعلني يا رب أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت،وذكرني أن الإخفاق هو التجربة الوحيدة التي تسبق النجاح.»

شكر وعرفان

أقدم عظيم شكري، وخالص تقديري ...

إلى والدي الكريمين حفظهما الله لي أمي الحبيبة ومثلى الأعلى أبي العزيز، أختي سميرة، وأخويا، فريد، طارق

إلى جميع أفراد عائلتي كل باسمه الخاص...

إلى جميع الأساتذة والزملاء ...

وأخص بالشكر إلى كل من تحمل معي الجهد والمشقة...

إلى كل من أسدى لي نصيحة...

إلى كل من قدم لي رأيا...

إلى كل من أرشدني ووجهني ... ولو بكلمة

إلى أستاذتي، المشرفة "توارة بوعياد" التي مدت لي يد العون والتي شربتني من منابع علمها بالكثير، وحمدا لله بأن يسرها في دربي وجعلها سندي الأول والوحيد لذلك أتمنى لها أن تكون شمعة وضاءة متلألئة في نور العلم والعلماء.

كما لا يفوتني شكري إلى كل من كان في سمائي شعاعا، وأحبني بصدق.

إلى كل ما يحمله القلب ولم يذكره القلم أهدي إليكم جميعا هذا العمل المتواضع.

فـروجة مـوسي

الإهداء

أهدي تخرجي

إلى من علمني أن الحب ليس له عمر وأن العطاء

ليس له حدود إلى أمي **"جميلة"** الشمعة

التي احترقت لتنير لي طريق حياتي

أبي الغالي**"عبد القادر"**

أهدي فرحتي هذه إلى كل روح شاركتني بدعائها

إلى رفيق دربي، **ماسينيسا،**

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته رعاهم الله ووفقهم

"حميدة، سعاد، ليدية، ديهية، سارة، فضيلة، ليندة،

ايمان.....القائمة طويلة جدا،

إلى كل من عرفني وساندني من قريب وبعيد،

إلى أستاذتي الكريمة التي لطالما تعبت وسهرت على إتمام

هذا البحث على أكمل وجه،

أخيرا انتهت الحكاية،

لأرفع قبعتي لسنين مضت من الجهد والدراسة.

مقدّمة

تحتل اللغة مكانة هامة في حياة الفرد، لكونها أداة للتعبير عن حاجاته ورغباته ووسيلة لتحقيق التواصل بين البشرية، فللغة العربية كغيرها من اللغات الإنسانية خصائص تميزها عن غيرها من اللغات، لذلك وقع اختياري على قضية من قضايا النحو ألا وهي الإسناد عند كل من العرب والغرب، باعتباره قرينة معنوية مهمة في دراسة أنماط الجملة السائدة في التعبير اللغوي الفصيح، وكذلك البحث عن أسرار التركيب فيها من خلال جهود اللغويين والنحاة في إبرازه كعنصر أساسي في بناء الجملة، وإظهار مواطن الجمال والتناسق في نماذجها، فالإسناد في عمومه من أهم الظواهر التي اعتنت بها الدراسات اللغوية القديمة والحديثة.

وللجملة أيضا مكانة هامة ومرموقة في الدراسات اللغوية بصفة عامة، وفي مجال النحو بصفة خاصة، وتكمن هذه الأهمية في اعتبارها موضوع النحو، ومنطلق الدراسة فيه، والوحدة الأساسية التي تتبني عليها أهم خصائص اللغة ومن محاورها الأساسية التي جعلت الباحثين يدرسونها منذ القدم وصولا إلى ما هو عليه الآن. فمن بين أهم القضايا التي تثيرها الجملة لدينا: ما مدى اختلاف وجهات النظر حول دراسة الجملة ومكوناتها؟ وما هي أهم العناصر المشكلة لها؟ وهل هناك اختلافات في عناصرها أم هناك توافق بينهما؟

لقد أولى كل من علماء العرب والغرب أهمية بالغة للجملة؛ فحاولوا دراستها والتعرف على عناصر قيامها وترابطها، مما أدى بالكثير منهم إلى الاهتمام بموضوع الإسناد لكونه النواة التي تتأسس عليه الجملة، فأخذ الإسناد بعد ذلك يشكل نطاقا واسعا في دراساتهم،

فاعتنوا به أيما عناية وذلك بدءا من نحو الجملة وصولا إلى نحو النص لكونها الخلية المهمة في تشكل الخطاب، وبعد التطور الحاصل في الدراسات اللسانية الحديثة أدرك اللغويون مدى أهمية الإسناد فأعادوا التفكير فيه. فاعتبروه ملفوظا يدرس ضمن أطر نظرية جديدة تتجلى في المستوى التركيبي، الدلالي، والتداولي، وهذا ما سنلاحظه في ميدان النحو الوظيفي أين حاول اللغويون تجاوز مستوى الجملة المغلقة والمحدودة إلى مستوى أعلى من ذلك وهو النص أو الخطاب.

ومن الأسباب المعللة لاختيار موضوعي هذا، لدينا:

– التعرف على صورة المسند والمسند إليه عند كل من العرب والغرب، بإظهار مواطن الجمال والتناسق فيما بينهما.

– الرغبة في دراسة ظاهرة "الإسناد" حتى يسهل على دارسي لغتنا العربية والمتذوقين لجمالياتها التعبيرية من فهمها وتمثيلها وفق أساليب مختلفة، وفهم العلاقات الإسنادية والأغراض البلاغية المتعلقة به، فليس من المهم في دراسة النحو من الإتيان بجديد وإنما التعمق في النحو لِمَ له من علاقة نحوية محضة.

– إن الدراسات العربية والغربية قديما تناولت الإسناد ضمن إطار الجملة (دلاليا، نحويا، تركيبيا)، في حين نجد الدراسات الحديثة تجاوزت النظرة التقعيدية للنحو إلى ما يعرف بالجانب الوظيفي له والذي يسعى إلى تحقيق عملية التواصل.

– إن الدراسات المعاصرة في البحث النحوي، يمكن أن تكون امتدادا للدراسات القديمة والمأثورة فيه، لأن هناك من النحاة من أخذ بالإسناد وحده دون الفائدة، وهناك من اعتمد على الفائدة دون الإسناد، وهناك من حاول الجمع بينهما.

– إن الجملة عبارة عن وحدة تركيبية وخطابية في الوقت نفسه.

– اكتساب ملكة لغوية ونحوية تساعدني مستقبلا على الالتحاق بالمسار المهني وولوج مشاريع تربوية وأكاديمية عليا.

يروم بحثي هذا إلى تحقيق بعض الأهداف الأساسية منها:

– محاولة توضيح للقراء بصفة عامة وللطلبة اللسانيات العامة بصفة خاصة؛ على أن النحو مجاله واسع لا يمكن تحديده بسهولة، إلا أن فيه نوع من التشويق والإثارة كلما حاولنا سبر أغواره.

– التعرف على أصول الدراسات العربية والغربية وامتداداتها، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها.

– تشجيع الطالب على الخوض في مثل هذه الموضوعات التي تمتاز بنوع من الدقة والفضول العلمي، من أجل الكشف عن جوهر الجمل قديما وحديثا، وذلك بذكر أهم الاختلافات التي توصل إليها كل باحث، فكثيرا ما نجد أغلب الطلبة يتهربون من هذه القضايا التي تتعلق بالنحو العربي.

وفي هذا الإطار يندرج موضوع بحثي الذي يتعلق بإشكالية محورية حول الإسناد من حيث الدلالة والوظيفة في الفكرين اللغويين العربي والغربي، وهي إشكالية ولدت مجموعة من التساؤلات الآتية:

– ما منطلق دراسة اللغويين العرب والغرب للجملة في معالجة موضوع الإسناد وأركانه، وما هي أوجه التشابه والاختلاف بينهما؟

– على أي أساس تقوم الجملة في ضوء النظريات العريقة والحديثة بين الفكرين؟

– هل استطاع كل من العرب والغرب تحقيق قفزة نوعية في دراستهم للجملة وتحديد أنواعها في ظل النظريات الحديثة خاصة نظرية النحو الوظيفي؟

– ما هي الخلفية المعرفية التي انطلق منها العلماء العرب والغرب في دراسة الإسناد والتراكيب الإسنادية، وما هي أوجه التشابه والتباين بينهما؟

– ما هي المراحل التي اعتمد عليها العرب والغرب في فك إشكالية الرابط الإسنادي؟ وما هي أنواعه وأوجه التشابه والاختلاف بين الفكرين؟

وسعيا مني لتحقيق هذا كله ونظرا لطبيعة بحثي الذي يقتضي استخدام المنهج المقارن في بيان أهم أوجه التشابه والاختلاف في تناول قضية الإسناد بين الفكرين العربي والغربي(قديما وحديثا).

لقد ارتأيت تقسيم هذا البحث إلى: مدخل وفصلين وخاتمة.

تطرقت في **المدخل** إلى تاريخ الفكر اللغوي عند العرب والغرب قديما وحديثا، وحددت فيه أيضا مجموعة من المفاهيم وهي: الجملة، الإسناد والنحو.

لقد قسمت الفصل الأول المعنون بـ" **دلالة الإسناد من الجملة إلى التركيب**"إلى مبحثين؛ الأول: "**الإسناد في النحو التقليدي**"، ويتضمن المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإسناد من وجهة عربية وغربية، ثم عقد مقارنة بينها، وبعدها انتقلت مباشرة إلى أهم مفاهيم الجملة وأنواعها. أما القسم الثاني خصصته للحديث عن " **الإسناد في النحو الوظيفي**"، فذكرت فيه مفهوم الإسناد في النحو الوظيفي، وأهم التطورات التي مست الجملة العربية معتمدة في ذلك على أهم الدراسات التي قام بها أحمد المتوكل من الجانب الوظيفي، والمقارنة بين النحو القديم والنحو الوظيفي بذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ"**وظيفة الإسناد عند العرب والغرب**"، والذي قسمته بدوره إلى مبحثين؛ الأول" **الإسناد وأركانه في اللغات**"، ذكرت فيه أنواع الإسناد والعمليات الإسنادية. أما المبحث الثاني خصصته للحديث عن **الرابط الإسنادي وأنواعه**، وأوجه التشابه والاختلاف بين العرب والغرب.

وأتممت بحثي هذا بخاتمة لأهم الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها.

ودراستي هذه ما هي إلا محطة من محطات البحث في موضوع "الإسناد"، الذي نال الاهتمام منذ القديم نظرا للدور الذي يلعبه في بناء الجمل وتشكيلها، ولعل من بين أهم هذه

الدراسات نجد مذكرة ماجستير **لعبد الله إمسعودان** المعنونة بـ" التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية، محاولة تحليل وتمثيل شكلاني في ضوء نظرية التلفظ لأنطوان كيليولي"، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2000-2001م. وكذلك مذكرة ماجستير **لعلي كنعان بشير** المعنونة بـ" قضايا الإسناد في الجملة العربية"، جامعة موصل، 2007. إضافة إلى عدة دراسات وأطروحات أخرى تناولت الجملة من خلال الوقوف على موروثها التراثي، والتي اعتمدت عليها في بحثي كسند لربط التراث العريق بما هو حديث. إلا أن هذه الدراسات محددة بحيث اكتفت بدراسة الإسناد عند العرب أو الغرب فقط، أو حصرها في مجال محدد.

لكن هدفي من هذا البحث هو إظهار مدى تجاوز النظرة التقليدية للجملة وركني العملية الإسنادية، بدراسة الجانب الوظيفي لها، لكون الدراسات الحديثة اتخذت النص والخطاب منطلقا لأبحاثها، وكذلك التطرق إلى دراسة التراكيب الإسنادية، ودور الرابط في تماسك طرفي العملية الإسنادية، ثم قمت بعقد جملة من المقارنات بين الفكرين العربي والغربي للوصول إلى أهم أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

لقد اعترضتني أثناء البحث جملة من الصعوبات، أهمها:

- عدم التحكم في ضبط المعلومات وتنسيقها بطريقة منطقية.

- التأثير السلبي الذي واجهته هذا العام بسبب **فيروس كورونا** المستجد، الذي أثر عليا شخصيا في إعداد هذه المذكرة، سواء من الناحية المادية، الذي فرض علينا حجرا

صحيا لمدة طويلة، فوجدت نفسي في غرفة مظلمة ذات أربعة جدران ينتابني الحزن واليأس. أما نفسيا فكانت حماستي تجاه المذكرة يقل يوما بعد يوم بسبب قلة المراجع، وعدم توفر الانترنيت في القرية، وفي نفس الوقت ينتابني القلق والتوتر حول كيفية استكمال المذكرة، ففي وقت ما أحسست بأن حواسي تجمدت، إلا أن ذلك لم يمنعن من عدم انجاز المذكرة ، فأنا أحمد الله عز وجل على لطفه وكرمه ، ومنحه لي القوة والصبر في مشواري هذا ، كما أشكر الأستاذة " **نوارة بوعياد**" على إشرافها لي وعلى كل النصائح والتوجيهات التي قدمتها لي، والتي يسرت لي الكثير من الصعاب ، فأنا أشكرها على مساعدتها، وتحملها لي، وصبرها معي فجزاها الله على كل خير.

مدخل عام:
تاريخ الفكر اللّغوي

أولا: الفكر اللغوي القديم

ثانيا: الفكر اللغوي الحديث

اللغة أداة للتواصل بين الناس حيث تعمل على تحقيق التفاهم بين المتكلمين والابتعاد عن الغموض واللبس التي تترتب عليها، لذلك حظيت باهتمام واسع عند مختلف العلماء الذين حاولوا دراستها في زوايا مختلفة، فبدأ علماء العرب بوضع التقعيد النحوي للجملة والتي تدخل ضمن علم النحو، من خلال دراستها وتحليلها ثم بنائها من جديد وربطها بأجزائها والوقوف عند تراكيبها اللغوية وكيفية إسنادها، لذلك أخذ الإسناد حيزا واسعا في الدراسات اللغوية بدءا بنحو الجملة وصولا إلى نحو النص. تعد الجملة من بين أهم المباحث اللغوية التي شغلت فكر النحويين قديما وحديثا فألفوا مؤلفات عديدة، تتضمن محتواها موضوع الإسناد فذكروه في مصنفاتهم فبينوا أهميته ودوره في النسيج الجملي وفقا لتركيبها، بوصفها الخطوة الأولى التي تذهب بالباحث إلى التركيب اللغوي لتكوين جمل للقيام بالتواصل داخل المجتمع الواحد.

لذلك لا يمكن لنا تناول موضوع الإسناد عند العرب والغ رب دون الوقوف على الموروث اللغوي موقف تأمل وتفحص، لأن هناك علماء تركوا لنا تراثا لغويا لا يمكن التقليل من شأنه فهو يمثل لنا القاعدة الصلبة التي يمكن الانطلاق منها في كل بحث لغوي.

أولا: الفكر اللغوي القديم

تعد اللغة صورة من أوضح وأبين الصور التي تعكس النشاط الحضاري لمجتمع ما، فهي تعد المحصنة التامة لكل ضرب من ضروب الفكر في موروث المجتمعات.

1-1- عند الغرب

إن المتتبع للدراسات اللغوية منذ نشأتها وظهورها، سيلاحظ أن لكل دراسة في كل عصر كان لها هدف معين، فمعظم الدراسات القديمة جاءت لغرض ديني، لذلك نجد الكثير من المحاولات الأولى للدرس اللغوي التي تمت في أماكن مختلفة من العالم مرتبطة بالعقيدة والدين، وهذا ما نجده خاصة عند الهنود اللذين بدؤوا بحثهم اللغوي من خلال كتابهم المقدس "الفيدا"، وكذلك ينطبق نفس الشيء على الصينيين التي كانت دراسة النصوص الدينية البوذية وغيرها سببا في ظهور ونشأة المعاجم الصينية، بالإضافة، إلى دراسة الشعر الحماسي والديني في اليونان الذي يعد هو الآخر دافعا للتأليف اللغوي[1].

1-2- عند العرب

وهذا ما نجده أيضا وبشكل واضح في الدراسات اللغوية العربية القديمة حيث كان الهدف الأساسي منها هي الأخرى المحافظة على كتاب الله عز وجلّ- القرآن الكريم - بالدرجة الأولى وحمايته من الخطأ واللحن ثم فهمه والمحافظة على لغته[2]، فورد في القرآن الكريم « **إن أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون**»[3](سورة يوسف، الآية 02) . فاللغة العربية

---

[1]- ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب "مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط6 ،1988 م، ص 70.

[2]- ينظر: صورية جغبوب: قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012م، ص 8.

[3]- يوسف: الآية 02.سورة

تعد واحدة من بين أهم اللغات التي يصح تقديمها كنموذج لعناية أهلها بها منذ أن عرفها الوجود، وقد زادها الله شرفا بنزول كلامه العزيز بها، فألبسها بذلك رداء الخلد والعزة.

فنشأت هذه اللغة في أحضان الجزيرة العربية فعدت لغة الفصاحة، فأصبحت الأمة الإسلامية أبلغ فصاحة وأعزها شأنا، إذ ورد في القرآن الكريم قوله تعالى:"**وكنتم خير أمة أخرجت للناس**" **(سورة آل عمران الآية 11)**. فمع انتشار الإسلام واتساع الرقعة الجغرافية ودخول الأعاجم، تباينت الألسنة و تسرب اللحن إليهم، ولهذا السبب حاول العرب إيجاد حل للحفاظ على دينهم من الخطأ واللحن في النطق، فهبوا إلى وضع علم يستطيع أن يصون لغتهم من الضياع و الفساد "فوضعوا علم النحو" للدفاع عن عقيدتهم وحضارتهم.

ومن المعروف أن الدرس اللغوي العربي قام أساسا على نص منزل وهو–النص القرآني–الذي له دور كبير في ولادة الكثير من العلوم خاصة النحو. لذلك نجد «**معظم قضايا اللغة التي كانت ملابسة لقضايا المعتقد في كل الحضارات التي عرفت بكتاب سماوي**»[1].

وعلى كل حال فمن المنطقي أن يكون البحث اللغوي عند العرب بدأ في شكل جمع المادة اللغوية أو ما يعرف بالمتن اللغوي والذي يسبق الدرس النحوي، وكان ذلك عن طريق الحفظ أو المشافهة والاستعانة بأصحاب الثقافة والرواة دون اعتمادهم على منهج معين في

---

[1]– عبد الله جبري: لهجات العرب في القرآن الكريم، دراسة استقرائية تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص 356.

ترتيب المادة اللغة ولكن فيما بعد اتجه بعض العلماء إلى التبويب والتصنيف كل بطريقته الخاصة[1].

إذ يعد القرنين الأول والثاني للهجرة من بين أهم مراحل تطور النحو وباعتباره أهم ركيزة تقوم عليها اللغة العربية، فتوالت الأيام إلى غاية ربيع الأول من القرن الأول للهجري الذي عزم فيها أبناءها على بناء تراث جديد، فعمدوا على وضع ضوابط الكلام التي من خلالها يعصمون الناس من الوقوع في اللحن أثناء تلاوة كلام الله باعتبارها لغة العبادة. فنشأت بذلك بدايات الفكر النحوي عندهم فكان القرن الثاني للهجري عهد التفكير والتأليف وذلك على أيدي قراء وأدباء أبدعوا في وضع أصول عامة للعربية خاصة النحو[2]، واستنبط النحاة قواعد النحو العربي من خلال استقراءهم لكلام العرب – شعرا ونثرا– ثم وضعوا أصولا للنحو العربي محاولين بناء نظرية شاملة لهذا العلم، وكان وضعهم لهذه الأصول دليلا على مدى التقدم الفكري للعرب منذ أمد بعيد، مما جعل كثير من غير العرب يشهدون للعقلية العربية الفذة، وجعل آخرين يتعجبون من وضع النحو العربي على ذلك المثال الكامل، فشككوا في نسبته إلى العرب وذهبوا إلى أن علماء العربية تأثروا وضعهم النحو

---

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ص80– 81.

[2]– ينظر: علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، من تقديم عبد الله الجبوري، دار العربية للموسوعات، ط1، 2003م، ص6.

العربي بثقافات أخرى كانت منتشرة في ذلك الزمن، وأهمها الثقافة اليونانية والمنطق الأرسطي[1].

وبما أن الموضوع الذي اخترته للدراسة في أطروحتي والمعنون بـ "**دلالة الإسناد ووظيفته عند العرب والغرب– دراسة مقارنة–** "يدخل في مجال النحو، لابد لنا من تقديم تعريف موجز عن النحو وكيفية نشوءه بذكر ما هو مهم فقط، لأن النحو مجاله واسع لا يمكن تحديده في صفحات أو كتاب.

1-3- ماهية النحو العربي

جاء مصطلح النحو في المعاجم العربية بمعنى: نحا إلى الشيء نحوا: مال إليه وقصده[2]. ويقال نحوت نحوه، قصدت قصده، الطريق والجهة. والنحو: هو علم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناءا[3]. ويقصد به الحالة الإعرابية لكلام العرب.

وجاء أيضا في معجم قاموس المحيط مصطلح النحو: الطريق والجهة[4]، والانتحاء اعتماد الإبل في سيرها على أيسرها[5]. فقد عرفه اليونان بهذا المعنى، والنسبة إليه نحوي،

---

[1]– ينظر: د. أمال جلال عبد الرحمان حسن: "التعليل مظهر من مظاهر الإبداع في العربية"، دار النشر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، ص ص988– 999.

[2]– مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، مادة [نحا]، مصر ذ، ط2 ،1425هـ – 2003م، ص 908.

[3]– المرجع نفسه،ص ن.

[4]– الفيروزبادي: قاموس المحيط، [مادة نحا]، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1400هـ – 1980م ، ص 386.

[5]– المرجع نفسه، ص ن.

ويؤنث بمعنى اللغة، فجذور هذا المصطلح راجع إلى التحليلات الأدبية للعربية،وتحديدا مقولة علي كرم الله وجهه وهو بصدد توجيه أبي الأسود الدؤلي لأبجديات النحو قائلا له "أنحوا هذا النحو"، فتأثر بهذه المبادئ وسار على خطاها.

أما في العرف الاصطلاحي فقد عرفه ابن جني في قوله بمعنى:"انتحاء سمت كلام العرب" سواء في الإعراب أو غيره، كالتثنية، والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك. حتى يستطيع من ليس من أهل العربية في الفصاحة من أن ينطق بها وإن لم يكن منهم... انتحاء هذا القبيل من العلم، وغايته الاستعانة به فهم كلام الله ورسوله وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الكلام والتمييز بين الصواب والكلم وخطئه[1]. لذلك فالنحو عند ابن جني يقوم على مراعاة معاني النحو التي يتم من خلالها الإعراب والإفصاح عنها، إلى جانب معرفة مسائل التصريف وقوانين التركيب، لأنه لولا الإعراب لجهل أصل الإفادة.

فالنحو نشأ كفن قبل أن يكون علما،لذلك فمن الصعب جدا تحديد كيفية نشوءه ومن صاحبه،فهناك عدة روايات تنسبه إلى علي بن أبي طالب، وهناك من يرجعه إلى نصر بن عاصم،وهناك من يرجع واضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي في قوله: "أنحوا هذا النحو"، وذلك بأمر من علي كرم الله وجهه ، حين قرأ عليه رجلا شيئا من القرآن فيه لحن فيقوله:"إن الله بريء من المشركين ورسوله" وذلك بكسر رسوله، وقيل السبب أن ابنته قالت له: ما

[1]- ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 43.

أجمل السماء بضم أحسن تريد التعجب، ولكنه فهم منها الاستفهام فقال لها: "نجومها" .فقالت له يا أبت: إنما أخبرك ولم أسألك فقال لها: إذن فقولي:(ما أحسن السماء) بالنصب. لذلك زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأن أبي الأسود الدؤلي أخذ عن علي ابن أبي طالب[1]. إلا أن السبب الرئيسي في وضع النحو راجع إلى الفتوحات الإسلامية واختلاطهم بالأعاجم مما أدى إلى فساد الألسنة.

1-4- قضية التأثير والتأثر بين العرب والغرب

نذكر من خلال ما سبق أن الدرس اللغوي العربي قد تأثر بغيره من اللغات سواء في مجال الدراسات الصوتية أو في صناعة المعاجم اللغوية، أو الدراسات النحوية -خاصة-،إلاّ أن تأثير الفكر الفلسفي اليوناني بدا واضحا في أعمالهم وما نقلوا عنهم، خاصة ما يعرف - بالمنطق الأرسطي - بكونه المصدر الأساسي عند الغرب، والذي يرجع إليه أغلب الباحثين في دراساتهم باعتبار اليونان هم أصحاب السبق في العمل اللغوي ، حيث ارتبط عملهم بالفلسفة وتبنوا الاتجاه الفلسفي في دراساتهم،لذلك نجد هناك من يقول أن النحو العربي متأثر بالمنطق الأرسطي، وهذا نظرا للتداخل الموجود بين التراث العربي والإغريقي بسبب كثرة الترجمة، وكذلك بناء بعض الأصول النحوية على شيء من أصول المنطق، بالإضافة إلى التطلع على الفلسفة اليونانية. فبعد مرحلة أبي الأسود الدؤلي تطور الدرس اللغوي العربي شأنه شأن أي حركة علمية،ونضج في فترة شهدت اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام التي

---

[1]- ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص83- 86.

دخلت الإسلام، والتي شهدت بداية للترجمة الجادة للنتاج الفكري الأجنبي لا سيما الفكر اليوناني الإغريقي، فقد شغل الباحثون العرب المحدثين أنفسهم عن هذا الأثر الأجنبي في الدراسات اللغوية العربية، وهل هي مستمدة من العرب حقا؟ أم هي مأخوذة عن الدراسات الغربية؟– اليونان خاصة – المتعلقة بالدرس النحوي[1]. وهذا ما حاولت دراسته في بحثي هذا، حول واحد من أهم مواضيع النحو وهو " الإسناد عند العرب والغرب" فتطرقت إلى عقد مقارنة بينهما بذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف بين النحو التقليدي والنحو الحديث – النحو الوظيفي–، فتوصلت إلى أن هناك تشابه واختلافات بينما في وضع المصطلحات خاصة ما يتعلق بالجملة والإسناد وكذلك الرابط الإسنادي وهذا ما سنلاحظه عند عرضنا لفصول البحث.

كما نجد أن لكل من الدراسات العربية والغربية على حد سواء يعتمدون على مصدر أساسي ومشترك هو: أرسطو باعتباره حلقة وصل بين تراثيين مختلفين والذي سبب جدلا واسعا في الدراسات اللغوية خاصة فيما يتعلق بقضية التأثير والتأثر.

لذلك نجد انقسامات حول أصل نشأة النحو؛ فهناك فريق يقر بأن النحو من وضع الأجانب الذين اعتنقوا الإسلام، وفريق آخر يرى أنه لا يمكن أن ينكر أن العرب هم اللذين بدؤوا بوضع النحو العربي ولكن عملهم قام على محاكاة الدرس النحوي لدى الأمم الأخرى،وأن الكثير من مباحثه ولد متأثرا بما كان في التجارب الأجنبية، يونانية كانت أو

---

[1]– ينظر: علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه،ص105.

هندية أو فارسية أو سريانية[1]. ولكن لو كان صحيحا أن العرب ترجموا الكتب الغربية في بناء حضارتهم ولاسيما اللغوية – النحو – لاستغرق ذلك مئات السنين، ولكن هذا غير معقول، إلا أن بعض المستشرقين قد بالغوا بفكرة تأثر العرب بالفكر اليوناني من دون قصد، وقد جارى ذلك المذهب بين طائفة من الباحثين العرب المعاصرين من دون روية منهم: إبراهيم مدكور، إبراهيم أنيس، وأمين خولي وغيرهم[2]. فقد ذهب عدد من هؤلاء إلى اعتناق هذا المذهب بأقوال عامة لا تؤيد بسند، وجهد آخرون في تعليل ذلك بالاعتماد عل الأسس التالية[3]:

– **الأول:** تاريخي يعتمد على سبق اليونان، الهنود، والسريان في التأليف النحوي.

– **الثاني:** وجود الترجمة من اليونانية إلى العربية تلك الترجمة التي نهض بها السريان بشكل بارز.

– **الثالث:** وجود شبه بين تقسيم الكلام عند أرسطو وتقسيمه عند النحاة العرب كما يزعمون.

فالتأثير اليوناني مقتصر على مجال النحو فقط، بغض النظر عن التأثيرات المتعلقة المجال الصوتي والمعجمي.

---

[1]– المرجع نفسه: ص106.

[2]– ينظر: علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص112.

[3]– المرجع نفسه: ص ن.

وقد لخص ليتمان معظم هذه الآراء في قوله: «**اختلف العلماء الأوروبيون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب، وقال آخرون أنه نبت في أرض العرب... ورأينا مذهب وسط، وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان ... تعلموا استنباط النحو**»[1]. تضاربت الآراء حول أصل النحو فمنهم من أرجعه إلى أهل اليونان، ومنهم من نسبه إلى العرب، وهناك من اتخذ موقف وسط في كون العرب أبدعوا في النحو ويمثل كتاب سيبويه أحسن مثال على ذلك، ولكن العرب أيضا عندما تعلموا الفلسفة اليونانية تعلموا كيفية استنباط النحو. إلاّ أن أغلب الباحثين يقولون أنّ التأثير اليوناني جاء في فترة متأخرة من فترات النحو العربي سواء كان التأثير مباشرا أو غير مباشر، أو عن طريق التأثير عن طريق المنطق الأرسطي.

ومن أشد المتحمسين لإثبات التأثير اليوناني بشقيه النحوي والفلسفي هو الدكتور إبراهيم بيومي مدكور الذي نشر بحثا في مجلة الزهر بعنوان "**منطق أرسطو والنحو العربي**"، ذهب إلى تأثر النحو بالمنطق الأرسطي وذلك من جانبين هما الأول موضوعي والآخر منهجي: ويمثل الموضوعي بتقسيم أرسطو للكلمة في مقدمة كتاب" العبارة" إلى اسم وفعل، وإشارته في كتاب آخر إلى قسم ثالث وهو الأداة. وإذا انتقلنا إلى كتاب سيبويه نجده يبدأ بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ويعرفها تعريفا يحاكي من بعض النواحي التعريف الأرسطي. وأما التأثير المنهجي فقد رآه في اهتمام العرب بالقياس النحوي، ومحاولة فلسفته

---

[1]– أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب"مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"،ص300.

والبحث عن أركانه وتحديد شرائطه، كما رآه في مبدأ العلة الذي كان له شأن في النحو العربي، وفي المنطق الأرسطي وفي نظرية العامل النحوي[1].

ففي نظري أن العرب قد تأثروا بالحياة العقلية عند اليونان خاصة أرسطو، فقاموا باقتباسات في كثير من العلوم والفنون والصناعات، لذلك نجد العلوم العربية نهضت وتلاقت مع العلوم اليونانية وبشخصياته، من دون أي محاكاة وتقليد لها.

وبما أن اللغة ما هي إلا وسيلة للتعبير عما يفكر به الإنسان عن مجموعة أفعال ومحسوسات، فيرمز لكل منهما برمز لغوي معين، ربما كان يعبر عنهما إذا احتاج للربط بين فعل ومادة ويأتي متلاصقين كما هو الحال في الجمل الإسنادية التي تحتوي على مسند ومسند إليه.ثم احتاج في الكلام – بعد النضج اللغوي– أن يتجاوز المعنى المراد للتعبير عنه في الجملة الإسنادية البسيطة إلى مجموعة من العلاقات(المتمثلة في التراكيب الإسنادية المركبة والمعقدة)، لذلك فهي تحتاج إلى أدوات تؤدي وظيفة الربط بين هذه المعاني التي يتعلق بعضها ببعضها الآخر، حيث أعطى أرسطو للرابط الإسنادي أهمية كبيرة في تشكيل جمل صيحة، فحصره في فعل الكون، كما نجد العديد من العلماء من تطرق لقضية الرابط الإسنادي سواء عند العرب أو الغرب، وأن الغرض من ذلك هو الرمز الذي يعبر عنها في مختلف الأمم أو بين أمة وأخرى .

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب "مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"، ص 301.

فبالرغم من وجود تشابه في بعض التقسيمات و المصطلحات – المتعلقة بمجال النحو خاصة– بينهما لكنه لا يصل إلى حد التطابق، والسبب راجع إلى أن عدد من النحاة العرب تعلموا اليونانية واطلعوا على ما كتب فيها وكذلك الأثر الفارسي و ما حمله النحاة اللذين هم من أصل فارسي من مفاهيم وأفكار مثل "سيبويه"، لذلك فليس من اللائق أن ينسب البعض ما جاء به العرب من المنطق الأرسطي «**لأن الذي ترجم من منطق أرسطو إلى اللغة العربية قد ترجم بمصطلحات عربية**»[1]؛بمعنى أنه من غير المعقول استلهام هذه المصطلحات من النحو الأرسطي بعد كل تلك الإنجازات التي قاموا بها نحاة العرب سواء في المباحث اللغوية والنحوية.

ثانيا: الفكر اللغوي الحديث

يعتبر النحو من أسمى وأرقى العلوم شأنا وقدرا وأنفعه أثرا، فلا غرابة في أن أغلب النحاة والعلماء اعتبروه أهم علوم اللسان العربي، وفي هذا الصدد نجد ابن خلدون الذي شيد بهذا العلم في قوله «**إنه ميزان العربية، ورائد مسيرتها،ولولاه لما استقام اللسان، وما فصح نطق، ولا صح تحرير ولا بيان**»[2] لا يمكن لنا أن نستغني عن العلوم الأخرى، إلا أن النحو يعد منبع الحياة في كل العلوم. إذ شهد القرن العشرين تطور اللغة بشكل ملحوظ في جميع فروعها وكان النحو الأكثر حظا، لأنه ليس وليد اليوم بل جذوره ونشأته تعود إلى ظهور

---

[1]– علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب، ص127.

[2]– ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د ط، 1399هـ-1979م، المقدمة، ص479.

العلوم اللغوية المتزامنة مع نزول القرآن الكريم، فاستفاد الباحثون من هذا التطور وازدهار الدراسات اللسانية ففكروا بإعادة النظر حول موضوع الإسناد وفق نظريات مختلفة، وهذا يعد قفزة نوعية في دراسة النحو خاصة بعد الاستفادة من الدراسات الغربية وتطبيقهم لمناهجهم العلمية التي أفرزتها الدراسات اللغوية الحديثة التي تعد منبع الثورة المنهجية التي طبعت الدراسات اللغوية عموما والنحوية خصوصا بصفتي العلمية والموضوعية.

أما يخص الدراسات اللغوية الحديثة المتعلق بالمذهب اللساني، إذ يعد الفكر اللغوي الغربي أهم ما أفرزته الحضارة اللغوية الحديثة في ظل عالم مسارع إلى اكتشاف النظريات المعرفية وصبغها بالطابع العلمي.

إذ عرفت القارة الأوروبية نهضة علمية في مختلف المجالات، فسعى علماءها إلى تعميق البحث في علوم اللغات، واستخلاص منها ما يتلاءم والطابع المعرفي الحديث رغبة منهم في قراءة مكاسب اللغة قراءة منهجية تمنحها سمة الدقة والتثبيت القاعدي وهذا ما نلتمسه في علم اللسانيات.

لكل فكر منطلقات ولكل بواعث تبعات ولكل نتائج خصائص وميزات تبين التغيرات الحاصلة داخل هذه العلوم المختلفة، فاللغة مثلها مثل باقي العلوم التي تندفع من منطلقات فكرية متعلقة بحياة الإنسان النفسية والاجتماعية وما يحيط بها من عوارض البيئة. فقد ألهم الإنسان العقل الذي مكنه من تفسير غالب الظواهر التي تعترض حياته، ومن بين هذه الظواهر نجد اللغة كحادثة إنسانية مرتبطة بحياة الفرد والجماعة ارتباطا إلزاميا؛ فعجل من

ظهور الأبحاث اللغوية على اختلاف درجاتها وصفاتها عبر مراحل زمنية مختلفة، حيث تكونت فيما بعد تيارات فكرية لغوية أفضت مناهج بحث تجلت من خلالها منابع اللغة خاصة ما ظهر في الأبحاث اللغوية الأوروبية من أعمال وانجازات امتدت أثرها إلى مختلف أنحاء العالم بدءا بالدراسات التاريخية وظهور المنهج التاريخي، ثم اتبعه المنهج المقارن و الدراسات المقارنة في المراحل الأولى للنهضة العلمية في أوروبا، ثم الدراسات الوصفية و النهج الوصفي الذي ظهر في مطلع القرن 19 تزامنا مع ظهور المنهج البنيوي والدراسات البنيوية التي ترأسها العالم السويسري "فرديناند دوسوسير" (785- 1913) الذي يعد في نظر معظم اللغويين الرائد الأول لعلم اللغة الحديث[1]. وبما أن للدراسات اللغوية القديمة هدف وغاية، فلدراسات اللغوية الحديثة هي الأخرى لها غاية وهدف معين حيث جاء في محاضرات "دي سوسير" أن الهدف من اللسانيات «**هو معرفة الألسنية، من حيث ظاهرة بشرية عامة، واكتشاف القوانين الضمنية التي تحكم الظاهرة اللغوية، وضبط سيماتها الصوتية والتركيبية والدلالية للوصول إلى قوانين كلية للغة**»[(2)]فنجد أن كل الدراسات التي جاءت بعده تعمل على تحقيق هذه الغاية. وكذلك نجد الدراسات اللغوية العربية الحديثة غاية وموضوع محدد. ولكن ليس من السهل تحديد هدف الدراسات اللغوية العربية،بسبب إثارتها

---

[1]- ينظر: عبد الرحيم بار: الفكر اللساني الغربي خصائصه ومقوماته، مجلة الذاكرة، الصادرة عن مختبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد07، ماي 2016م،ص209.

[2]- صورية جغبوب: قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، ص 8.

للكثير من التساؤلات، وخضوعها للكثير من الدراسات التي أدت في النهاية إلى ترتيبها وتصنيفها وفق اتجاهات مختلفة نتجت من خلال تطبيق المناهج الغربية الحديثة على النصوص العربية باعتمادها على ثلاثة اتجاهات أساسية وهي: اتجاه بنيوي وصفي، اتجاه توليدي تحويلي، اتجاه تداولي وظيفي. فبعض هذه التصنيفات تتشابه نتيجة لمقولات قدمتها الدراسات العربية نفسها، وأن هذه المقولات حكمت الدرس اللساني العربي الحديث[1]، وهي مرتبطة بسعي اللسانيات الغربية إلى تسويق مشروعية وجودها في الثقافة العربية من خلال[2]:

- القول بعدم كفاية النموذج التقليدي.
- القول بضرورة تبني المنهج الوصفي في الدراسات اللسانية.
- القول بحاجة اللغة إلى إعادة الوصف من خلال النظرية اللسانية الغبية الحديثة.

ونظرا لكل هذا نتجت مواقف فكرية متباينة لطبيعة العمل اللساني العربي وهدفه:

- موقف الثورة على كل المواريث.
- موقف الجمود عند التراث.
- موقف حول التوصيل بين الماضي والحاضر.

---

[1]– ينظر: صورية جغبوب: قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، ص9.

[2]– المرجع نفسه: ص ن.

اتّسم الدرس اللساني الغربي بعدة سمات اختلفت باختلاف المراحل الزمنية، وتنوعت بتنوع الأعمال اللغوية، بدءا بالدراسات التاريخية التي اتسمت بعدة خصائص أهمها التأثر بالنظرية العلمية كنظرية "داروين"، كما أنها عمدت إلى استخدام مناهج معينة في الدراسات اللغوية بدءا بالمنهج المقارن والمنهج الفيلولوجي، وكذلك المنهج البنيوي، الذي جاء بتوجه علمي جديد اتخذ نمطا تحليليا خاص في دراسة اللغة وهي عبارة عن نتائج لأعمال دسوسير، فنجده ركز على مفهوم البنية ونظام اللغة، وكذلك اهتمامه بالجانب التركيبي للغة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاستبدالية والائتلافية[1] . فكانت مثل هذه الدراسات الغربية محركا فعليا للعمل اللغوي الحديث الذي تجلى في ظهور مدارس لسانية كبرى، والتي تتميز بأهم خصائص وميزات في قواعدها وأعمالها. فنجد "مدرسة براغ" (Prague) التي تبنت هي الأخرى الفكر اللساني الذي جاء به سوسير خاصة فيما يتعلق في التمييز بين "الدراسات التزامنية" و"الدراسات التعاقبية"، كما اهتمت بالجانب الوظيفي (fonction) للغة فاعتبروا اللغة «**نظام من الوظائف و كل وظيفة نظاما من العلامات**»[2]، وظهر عندهم مفهوم اللغة في المجتمع ومفهوم اللغة داخل التركيب ومفهوم اللغة الجمالية.فاللغة في

---

[1]– ينظر: عبد الرحيم بار، الفكر اللساني الغربي خصائصه ومقوماته، ص 210.

[2]– فوزية عزوز: المقاربة النصية" من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي"، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص 16.

نظرهم«**نظام من وسائل التعبير تخدم غرض التواصل المتبادل**»[1] أي أن اللغة نظام غرضه تحقيق التواصل، فاهتموا بالجانب الصوتي للغة وظهرت مصطلحات كثيرة منها الفونولوجيا(Phonologie). فعمل أصحابها على ابتكار قاعدة عرفت باسم منظور الجملة(Fonctionnel Sentence Perspective) الذي جاء به ماثيزيوس(1945-1882Vilemmathesius) والذي قام بتمييز لمفهومي (الموضوع والمحمول) وتطويره لمنظور الجملة الوظيفية[2]، وطور فيما بعد ليصبح منهجا استعملته مدرسة براغ لتحليل الجمل حسب مضمونها الإخباري ، وبتعبير آخر هو دراسة كيفية استعمال المعلومات في الجملة انطلاقا من حيث محتوى المعنوي والدلالي.وكذلك ما قدمته المدرسة النسقية بلندن بزعامة هاليداي[3] المتأثر بأعمال براغ التي اتفقت معها بكون اللغة ظاهرة بشرية عامة، وأن دراستها في مستوياتها المختلفة لا يفقدها الطابع الذي تتميز به ولكن لا يمكن إغفالها عن أبعادها الثقافية والاجتماعية والنفسية، التي استطاعت بفضل هذه الأبعاد تطوير مجالها إلى ما يعرف بسياق الحال التي تدرس اللغة في سياقها المادي والمعنوي. وإلى جانب هذه المدرسة نجد المدرسة التوزيعية التي أفضت معالم جديدة في اللغويات وذلك بأفكارها وانجازاتها العلمية خاصة في مجال الصوتيات، والتي نظرت للغة بنظرة خاصة – تعتبر من أهم ميزاته– بحسب وجهة منوالها العلمي على اعتبارها – اللغة– موضوع الدرس اللساني

---

[1]– خليفة بوجادي: اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2012م، ص71.

[2]– ينظر: فوزية عزوز: المقاربة النصية، ص16.

[3]– المرجع نفسه، ص18.

والمنطلق الأساسي للتوزيعيين[1]. فهذا الاتجاه له أطروحاته الخاصة بدراسة اللغة دراسة علمية.

وبعد هذه المدرسة تأتي مدرسة كوبنهاجن اللغوية على يد لويس هيلمسلف سنة 1931، والتي تأثرت هي الأخرى بأعمال دسوسير وببعض النظريات الأخرى كنظرية أرسطو في فلسفة المنطق ، فاهتم أصحاب هذا الاتجاه باستعمال إجراءات المنطق الرمزي في دراسة وتفسير المادة اللغوية، التي تهدف هذه المدرسة إلى دراسة اللغة دراسة علمية ترمي من خلالها إلى إقامة لسانيات علمية مبنية على أسس رياضية ومنطقية وكلية تعنى بوصف الظواهر اللغوية وتحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية[2].ثم تأتي المدرسة التوليدية التحويلية التي ذاع صوتها شرقا وغربا، والتي كانت المحرك الأساسي للسانيات العصرية، وظهرت هذه المدرسة التوليدية التحويلية في أمريكا على يد العالم اللغوي نوام تشومسكي بعد الثورة اللغوية الكبرى في الربع الأخير من القرن العشرين، فانتبه إلى مثل هذه الدراسات مثقفون عرب كثر وذلك في بداية السبعينات من القرن العشرين فظهر ما يسمى بالكتابة اللسانية التوليدية العربية. فاتسمت هذه المدرسة بخصائص تميزها عن غيرها من الاتجاهات[3]:

---

[1]–ينظر: عبد الرحيم بار: الفكر اللساني الغربي خصائصه ومقوماته،ص214.

[2]-ينظر: أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 4، 2008م، ص64.

[3]– ينظر: عبد الرحيم بار: الفكر اللساني الغربي خصائصه ومقوماته، ص218.

– تنظر إلى اللغة على أنها ملكة لغوية موروثة يمكن تطويرها من خلال قواعد معينة.

– النحو في نظرهم آلة منتجة تحتاج إلى استعمال خاص ليمكنها من تطوير إنتاجها.

– في نظرهم أن اللغات تشترك في اكتساب صيغ لغوية قاعدية تمثل لب اللغة« **استنتج تشومسكي أن للغات خواصا عالمية وهي تحتوي جميعا على جمل نموذجية تتفرع عنها جمل أخرى يشترط فيها السلامة النحوية»**[1].

تقوم الدراسة التوليدية التحويلية على فكرة الإنتاجية في اللغة فمن خلالها يستطيع المتكلم أن يؤلف ويفهم جملا جديدة لا متناهية لم يسبق له أن سمعها من قبل، فدعا تشومسكي إلى إعادة النظر في قواعد النحو الكلاسيكي، فرأى أن الأعمال القديمة تعيق تطور النظرية اللسانية الحديثة في قوله«**إن عدم استمرار التطور في النظرية اللسانية كان قد أضر بها و أن الفحص الدقيق للنظرية الكلاسيكية ونظرية العمليات العقلية المرافقة لها قد يثبت لنا في المستقبل أنه ذو قيمة كبيرة»**[2].فتجلت أفكاره وقواعده الجديدة المسماة" بالقواعد التوليدية التحويلية " فاتسمت هذه القواعد بالطابع الرياضي الذي رأى تشومسكي أنه ملائم في الدراسات اللغوية«**يؤكد تشومسكي ضرورة تحديد الهوية اللغوية للمعرفة اللغوية وأن الارتباط بالعلوم الرياضية حالة خاصة بنظرية توضيحية في العقل بهدف تكوين**

---

[1]– خليفة بوجادي: اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات، ص97.

[2]– عبد الرحيم بار: الفكر اللساني الغربي مقوماته وخصائصه، ص 12.

مبادئ محددة داخل نظام لغوي مؤسسي»[1] فهنا تشومسكي أكد وجوب تحديد الهوية اللغوية، كما أشار إلى أن الارتباط بالعلوم الرياضية تكون حالة خاصة بالعقل وذلك من أجل تحديد مبادئ معينة داخل نظام لغوي. فنجد في أعمال تشومسكي مفاهيم لغوية جديدة منها مفهوم التحويل في توظيفه للمعنى تحت مصطلح "البنية العميقة" والتي تتمظهر بفضل هذا التحويل في" البنية السطحية"[2] وتعد هذه أهم المفاهيم التي جمعها تشومسكي في نظريته الشهيرة النظرية التوليدية التحويلية، وكذلك تصنيفه للمركبات اللغوية إلى:

-مركب انتاجي : الذي ينشئ كل جمل اللغة،وهو يدخل ضمن علم التراكيب La Sentaxe.

- المركب الفنولوجي: خاص بتحديد الصورة الصوتية للفونيم.

- المركب الدلالي: خاص بتصنيف وتحديد معاني الجمل.

تعد نظريات النحو التوليدي وقواعده وجهة هامة أسهمت في إفادة الدراسات اللغوية الحديثة خاصة ما يتعلق بالدرس النحوي، وهذا ما ساعد الدارس اللغوي العربي من الوقوف والاطلاع على أهم السمات التي رافقت الدراسات اللغوية الغربية الحديثة خاصة. من خلال هذه الأعمال حفز الدرس اللساني العربي وغرس فيه عدة معطيات تؤهله للانطلاق نحو معارف لغوية حديثة ضمن عالم تسوده روح التطور والعصرنة، وذلك بحصر أهم النقاط

---

[1]- تشومسكي نعوم: اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 2، 2005م، ص46.

[2]- ينظر: فوزية عزوز: المقاربة النصية، ص19.

التي قام عليها البحث اللغوي الغربي في فترات زمنية مختلفة، والتي استفادت منها الدراسات العربية مؤخرا مما جعل للغة العربية مكانة هامة ومرموقة، ساهمت في منح لنظامها التكويني خاصية السيرورة والتطور مما جعلها متناسبة مع الطابع التراثي العربي الخالص.

فبعد ذكر هذه المدارس تأتي المدرسة الوظيفية التي تعني بالنحو الوظيفي فهي تعتبر قطب بارز حقق كثيرا من الإنجازات العلمية أسهمت في إثراء حقل اللسانيات، خاصة فيما يتعلق بموضوع الجملة إذ شهدت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة خاصة عند المحدثين الذين حاولوا تجاوز النظرة التقليدية للجملة فعملوا على إحيائها من جديد وربطها بالجانب التداولي الذي يدرس الجملة في إطارها الوظيفي[1]، فاتفق علماءها على أن النظرية الوظيفية لها علاقة مباشرة مع الإسناد. فاكتسبت هذه النظرية رؤية منهجية ناقدة تتم عن وعي كبير بأهمية المنهج العلمي، ولقد عرفت اللسانيات الوظيفية تطورات متلاحقة تمثلت في أعمال براغ والمدرسة الوظيفية المتمثلة في مبادئ التحليل التي جاء بها أندري مارتيني الذي ينطلق من التعريف الذي صاغه للجملة«**أنها عبارة ترتبط جميع وحداتها بمسند وحيد أو بمسندات مترابطة**»[2]،وأعمال وللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة والمدرسة النسقية (لندن)، وهذا ما عرضت له الكتب بالدرس والتحليل، كما عرضت لمبادئ النحو الوظيفي و

---

[1]– ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة"دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق،كلية الآداب والعلوم السياسية، مطبعة فضالة المحمدية،المغرب، 1998، ص 246.

[2]– سمير شريف استيتية: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط2، 2006م، ص70.

بنيته العامة المتمثلة في البنية الجملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية، فتتبني هذه البنيات بتطبيق ثلاثة أنواع من القواعد: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية، وقواعد التعبير، لتصل بعد ذلك إلى نحو اللغة العربية الوظيفي الذي تمثله كتابات "أحمد المتوكل"[1]، وهي مستمدة من نظرية النحو الوظيفي التِّي وضعها "سيمون ديك" فهي من بين أهم النظريات اللسانية الحديثة، والتي استطاعت مواكبة نماذج النظرية التوليدية.فتميزت هذه الكتابات بوحدة الرؤية النظرية والمنهجية المحددة بأصول اللسانيات الوظيفية وتكييفها مع معطيات اللغة العربية، فترتب عن هذه الوحدة في الأسس النظرية؛ النظرة الشمولية لظواهر اللغة العربية المدروسة والتكامل فيما بينما مما مكنه من وضع جزء هام من نحو اللغة العربية الوظيفي[2].

تميز البحث اللساني العربي ببعض الصفات النظرية والمنهجية والتي تعتبر مميزات تكشف عن الاختلاف والتفاوت بين اللسانيين العرب وذلك على حسب اتجاهه وطريقته في التعامل مع المعطيات اللسانية الغربية الحديثة ومع التراث اللغوي العربي وكذا طبيعة اللغة العربية في حد ذاتها، فمن خلال هذه الاختلافات التي ساهمت في عجز ونجاح بعض

---

[1]– ينظر:أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية،(بنية المكونات أو التمثيل الصرفي والتركيبي)، دار الأمان، المغرب، ط2، 1995م، ص ص 124، 125.

[2]– ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة،"دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية"، ص292.

الاتجاهات في تحقيق أهدافها والسمو بالدرس اللساني العربي وتوجيهه وجهة صحيحة تتسم بالضَّبط والدقة.

الفصـل الأوّل:

دلالة الإسناد من الجملة إلى التركيب

أولا: الإسناد في النحو التقليدي

1-1 - مفهوم الإسناد

1-2- مفهوم الجملة وأنواعها

ثانيا: الإسناد في النحو الوظيفي

2-1- التقسيم الوظيفي للجملة

2-2- بنية الجملة في النحو الوظيفي

2-3-أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي

ثالثا: التراكيب الإسنادية وأنواعها

اقتصرت دراسات البحث النحوي قديما على دراسة الكلمة المفردة دون إعارة أي اهتمام بالجملة والتركيب، ولكن مع مرور الوقت، بدأ بعض النحاة وعلماء اللغة يهتمون بالجملة بكونها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، فحاولوا دراستها في مختلف مستوياتها وذلك بالسعي لاكتشاف عن شبكة من العلاقات النحوية التي تحتويها داخل التركيب.

لذلك تعد الجملة والتركيب من المباحث اللغوية التي شغلت فكر اللغويين والنحويين قديما وحديثا، فقاموا بتأليف مؤلفات كثيرة، وأخذوا بالإسناد و–طرفيه – في مصنفاتهم وبينوا أهميته ودوره في بناء الجمل، ووصفه الخطوة الأولى لتكوين هذه جمل من أجل بلوغ غاية تساهم في تحقيق التواصل داخل المجتمع الواحد.

سأتناول في هذا الفصل "**دلالة الإسناد**"من خلال مبحثين أساسيين هما: **الإسناد في النحو التقليدي وتعريف الجملة وأنواعها**، عند كل من العرب والغرب مبينة أهم الاتفاقات والاختلافات الموجودة بينهما، خاصة فيما يتعلق بتحديد ركني العملية الإسنادية في بناء الجمل النحوية وتقسيمها من الجانب التقليدي. لكن مع تطور الدراسات الحديثة تغيرت وجهات نظر النحاة للإسناد ووظيفته داخل الجملة معتمدة في ذلك بدراسة "**الإسناد في النحو الوظيفي**" لكون الجملة لا تقتصر على الجانب التركيبي و النحوي فقط ، بل تتعدى إلى ما هو وظيفي، بذكر أهم التطورات الحاصلة عليها، ومدى علاقتها الوطيدة بالإسناد، مشيرة إلى أن الإسناد في النحو الوظيفي يختلف عن الإسناد في النحو التقليدي موضحة

أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وفق ثلاثة مباحث أساسية تتمثل في: **التقسيم الوظيفي للجملة وبنية الجملة في النحو الوظيفي** ثم **أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي** مبرزة أهم **التراكيب الإسنادية وأنواعها**.

أولا: الإسناد في النحو التقليدي

لقد تطرق النحاة–منذ القديم–إلى دراسة الجملة باعتبارها مجالا تركيبيا ودلاليا تدور فيه الكثير من الأحكام التجريدية والشكلية، وأنّها الركيزة الأساسية التي ينطلق منها البناء اللغوي، إذ يعدّ موضوع الإسناد المنطلق الأول الذي تأسست عليه الجملة، حيث يشترط فيها حصول الإسناد، ومنه فالجملة عندهم أعم من الكلام، ويندرج تحتها التركيب المفيد وغير المفيد.

1-1- مفهوم الإسناد

أخذ الإسناد حيزا كبيرا في تفكير اللغويين العرب منهم والغرب، فتطرقوا لدراسته في كتبهم ومصنفاتهم ليبينوا أهميته ودوره في تحقيق السلامة اللغوية.

إذا بحثنا عن المعنى اللغوي للإسناد وجدناه مصدر الفعل الرباعي "**أسند**"ويقال:«**كل شيء أسندت إليه شيئا، فهو مسند، قد سند إلى الشيء يسند سنودا، السند: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.ومساندة الرجل مساندة أي عاضدته وكانفته. والإسناد:إسناد الراحلة وفي سيرها وهو سير بن الذميلوالهملجة. السند: أن يلبس قميصا طويلا تحت**

قميص أقصر منه. المسند: كلام أولاد شيت. والسناد: هو اختلاف الأرداف»[1]. وهذا يدل على أن مصطلح الإسناد له عدة دلالات في المعجم العربي لابن منظور إلا أنه يدل على معنى واحد وهو الإضافة والتلاحم.

جاء لفظ الإسناد في معجم مقاييس اللغة«**السين، الدال، أصل واحد يدل على انتظام الشيء، والإسناد في الحديث: أن يسند إلى قائله، وذلك هو القياس**»[2]، فالإسناد يعني الربط والتضام.

أما في المعاجم الغربية فورد لفظ(prédicat) أي المسند،الذي يعتبر أساس قيام العملية الإسنادية.

ففي معجم لاروس ذكر الإسناد على أنه عبارة «**عن ملفوظات أسندت أحد الكلمتين إلى أخرى داخل الجملة،مثل:"الرجل مميت" فكلمة "مميت"هنا هي المسند، لذلك فإن الكلمتين الملفوظتين أساسيتين للتعبير عن هذا المصطلح. وأن النداء لهذا الموضوع والتعبير عنه يحتوي على عدة متغيرات من المرجع التي تقدم لنا اقتراحات سواء كانت صحيحة أو خاطئة والتي تنسب هذه المتغيرات إلى بعض القيم المحددة.فالمسند هو جزء من الخصائص العامة نسبة للمنطق الذي يتعامل معه بواسطة المقترحات التي تم تحليلها**

1-ابن منظور: لسان العرب، [مادة سند]،ج6، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م،ص388.

2- أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، (مادة سند)، تج: عبد السلام بن هارون، دار الفكر، 1979، ص105.

في المسندات»[1]. الإسناد هو نسبة أحد الكلمتين إلى الأخرى، ويعتبر المسند أهم أركان العملية الإسنادية.

كما ورد فيه أيضا أن الإسناد عبارة عن جملة اسمية متبوعة بجملة فعلية(ملفوظة) مشتقة، وأن الجملة الفعلية هي المسند مثل: الأب كتب رسالة إلى أمه" أي أن هذه الجملة اسمية لأنها ابتدأت باسم، والفعلية هي"كتب رسالة إلى أمه" والفعل كتب هو المسند[2].

الإسناد في النحو العربي هو عبارة عن ضم تركيب لغوي إلى آخر على وجه الإفادة العامة، حيث يكتمل معنى الجملة، ويمكن الاكتفاء بتركيبين ليصح الحديث؛ إذ ذكر الإسناد فيعلم العربية«**هو إيقاع نسبة تامة بين الكلمتين، كنسبة الخبر إلى المبتدأ في نحو"زيد قائم" وجمع الأسانيد عند أهل المناظرة:السند. المسند من الحديث جمع مساند ومسانيد:ما أسند إلى قائله»**[3]. فالإسناد إذن هو عبارة عن إيقاع بين الكلمتين.

كما ذكر الإسناد في "معجم اللسانيات"وبالتحديد "المسند"الذي يعين داخل علم التراكيب العنصر المركزي في الجملة، والذي يؤدي غيابه إلى تدمير الملفوظ، فمن خلاله تنتظم الجملة،ويتم التعرف على المسند من خلال ثلاثة معايير منها:«**مستقل، ضروري،**

---

[1]- **Larousse le Dictionnaire De Linguistique Et Des Sciences Du langage, Jean Dubois, et les autres ; Librairie Larousse , Canada ,1983, P376.**

[2]- **Larousse ; librairie Larousse, canada , 1983 p376**

[3]-بنك في اللغة والأعلام، من المديرية الجهوية للمحافظة السياسية من الناحية العسكرية الأولى، دار المشرق، بـ .946، بيروت، ص354.

مركزي»[1].كما يمكن تعيينه كمونيم؛الوحدة الإسنادية التي تقوم بدور المسند(Prédicat)، مثال:(Brulait)"تحترق" في(Paris brulait depuis troisjours)"باريس تحترق منذ ثلاثة أيام".و(Absent) "غائب في"(Il est absent pour une semaine)"هو غائب مدة أسبوعين".

تستخدم«**عبارة نواة إسنادية فيما يخص المونيم الإسنادي تماما مثل المركب الإسنادي للدلالة على الطابع المركزي فيه.لا يستخدم مسند إلا بالنسبة للمونيمات والمركبات التي لا يمكن أن تختفي من الملفوظ دون أن تدمره في مقابل العناصر الأخرى (pour une semaine, depuis trois jours) التي لا يصيب إقصاؤها الملفوظ الأدنى»**[2]. للمسند دور مهم وأساسي داخل الجمل إذ يعين كركن ضروري داخل الملفوظات، وعن طريقه تنتظم الجملة، كما أنه يمكن تعيين المسند كمونيم داخل الوحدة الإسنادية.

إذا انتقلنا للدلالة الاصطلاحية فسنجد حشدا هائلا من التعريفات في التراث النحوي التي تشير إلى أهمية العنصر الإسنادي في تكوين الجملة باعتبارها عمدة الكلام في العملية الكلامية. فالمتكلم لا يمكن أن ينشأ جملا مفيدة من دون أن تتصل به. كما حظي الإسناد

---

[1]– جورج مونان: معجم اللسانيات، تر: جمال الحضري، دار النشر والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1433هـ/2012م، ص416.

[2]– المرجع نفسه، ص66.

باهتمام كبير لدى النحاة وعلماء اللغة،فاتفقوا على أن المتكلم أو المخاطب لا يمكن له تأليف جمل ما لم تكن ملتبسة بالإسناد.

إذ يقول التهانوي في كتابه«**إن الإسناد عند العربية يطلق على معنيين أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى،أي ضمها إليها و تعلقها، فالمنسوب يسمى مسندا والمنسوب إليه يسمى مسندا إليه**»[1] فالمسند والمسند إليه عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من دونهما، وأن الإسناد لا يحصل إلا بوجود طرفيه.

وهو«**وضع الصيغ في صورة معينة، فليس هو ورود الصيغ اللغوية كيفما اتفق، وليس هو مجرد ألفاظ مترابطة**»[2].التي ترصف من غير أن تربطها علاقة، بل هو العلاقة التي لولاها لبقيت الوحدات اللغوية داخل الجملة لبنات متفرقة غير متحدة ومترابطة.

وقد قدم الشريف الجرجاني (ت816) تعريفا دقيقا للإسناد من الناحية الاصطلاحية أيضا فقال:«"الإسناد في عرف النحاة"**عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة،أي:على وجه يحسن السكوت عليه**»[3]، والمراد بالمفيد هو المعنى الذي يحسن السكوت عليه.

---

[1]– التهانوي محمد: كشاف اصطلاحات الفنون،تح: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص192.

[2]– علي كنعان: "قضايا الإسناد في الجملة العربية"، ماجستير، جامعة الموصل، 2006م، ص7.

[3]– الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، مصر، القاهرة ،816هـ – 1413م، ص22.

لقد شهد الإسناد من حيث المصطلح تفاوت كبير بين التراث العربي والغربي، فبالنسبة للنحاة العرب جعلوه الركيزة واللبنة الأولى لقيام الجملة ونشأتها، التي تتألف من ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، اللذان يشكلان عمدة الكلام ويساهمان في اكتمال المعنى وتحقيق السلامة اللغوية، وأن حذف أحد ركنيه يؤدي إلى خلل وفقدان المعنى. على عكس المعاجم الغربية التي عرفت الإسناد تحت مصطلح(Prédicat) الذي يعنى به المسند– فقط –، فيحدد داخل الجملة كعنصر مركزي، فمن خلاله يمكن أن تنسب أحد الكلمتين إلى الأخرى على وجه يفيد السامع، وأن غيابه يؤدي إلى تدمير الملفوظ. إلا أن الإسناد عند العرب لا يتحقق إلا بوجود طرفي العملية الإسنادية وهما: المسند والمسند إليه، سواء في الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، أو الجملة الفعلية الفعل والفاعل. على خلاف المعاجم الغربية كمعجم لاروس التي جعلت الإسناد عبارة عن ملفوظات أسندت إحدى الكلمتين إلى أخرى، فاكتفت بالمسند كركن من أركان الإسناد وكعنصر واحد وأساسي في قيام الجملة وتم بذلك الاستغناء عن المسند إليه.

نستنتج أن هناك تباين في تحديد المصطلحات الخاصة بالإسناد، إلا أن طرفيه مهدا النظر للتركيب والإسناد بشكل عام لدى اللغويين، فالتركيب الإسنادي اكتمل واستقر في ثنائية لا يستغني واحد منهما عن الآخر فنجد معظم النحاة بنو تفكيرهم على ركني الإسناد.

1-2- مفهوم الجملة وأنواعها

وقبل الحديث عن الإسناد وأركانه وأيضا العلاقة الإسنادية، لابد لنا من تعريف الجملة أولا(Phrase) ، باعتبارها الوحدة المهمة في التحليل اللغوي، بالإضافة إلى أنها المكون الأساسي لعناصر الإسناد، فعرفت اهتماما كبيرا لدى النحاة على اختلاف الزمان والمكان، فكان موضوع الإسناد شغلهم الشاغل في الدراسات النحوية، وأهم ما درس على الإطلاق في الدرس العربي القديم والحديث وكذلك في الدرس الغربي على الرغم من التباين الملحوظ بين عالمين مختلفين.

يعد موضوع الجملة من أهم المباحث الهامة في الدرس اللغوي، فقد احتلت مكانة هامة لدى النحاة المتأخرين، إذ تمثل الجملة إحدى أهم مستويات اللغة التي يقصد بها التركيب؛ أي التراكيب الإسنادية التي تجب الفائدة ويحسن السكوت عليها، والتي تعتبر نقطة بداية في التحليل لدى كل اللغويين.

1-2-1- تعريف الجملة(لغة واصطلاحا)

الجملة بالضم: جماعة الشيء كأنها اشتقت من جملة الحبل، والجمل بالتخفيف فهو الحبل الغليظ[1]، أجمل الشيء جمعه عن تفرق. قوله تعالى:﴿**وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة**﴾(سورة الفرقان الآية32). والجملة تعني التجمع في مقابلة وعدم

[1]- ابن منظور: لسان العرب، (مادة جمل)، ج2، بيروت، لبنان،ط3، 1413هـ/1999م، ص363.

التفرق، إذ ذكر في كتاب معجم الوسيط: ويقال أخذ الشيء جملة، وباعه جملة، متجمعا لا متفرقا[1]، والجملة عند النحويين والبلاغيين كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه[2].

وجاء تعريف الجملة في معجم لاروس:«**إنها وحدة تركيبية تتضمن عادة فعلا ترتبط به غالبا عدة كلمات، وينشأ عنها تعبير عن فكرة**»[3].فالجملة هنا هي عبارة عن وحدة تركيبية تتضمن عادة فعلا وترتبط به مجموعة من الكلمات من أجل التعبير عن فكرة معينة.

تعد الجملة الوحدة الأساسية القابلة للتحليل اللغوي، حيث حظيت باهتمام كبير من طرف النحويين سواء القدامى منهم أو المحدثين على اختلاف مدارسهم ومناهجهم فكانت ذا جدل واسع منذ البداية عند النحاة، إلا أنهم اختلفوا في تحديد مقوماتها ومكوناتها فتضاربت الآراء حول مصطلحي الكلام والجملة، فمنهم من جعلها مرادفا للكلام، ومنهم من جعلها مختلفة عنه وأن هناك عموم وخصوص بينهما وأن الجملة أعم من الكلام.وذهب آخرون إلى أن الكلام أعم من الجملة. الجملة هي كل كلام أفاد إفادة تامة يحسن السكوت عليها وعلى الرغم من أن دراسة الجملة هدف النحو،وغايته وظيفته إلا أن الجملة لم تحظ باهتمام كبير لدى النحاة القدامى بشكل مرض،فلم يفردوا لها أبواب مستقلة في كتبهم ومصنفاتهم،حيث تحدثوا عنها في أبواب أخرى ولم يخصصوا لها بابا خاصا،لذلك وردت إما تلميحا أو

---

[1]– مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، (مادة جمل)، مصر، ط4، 1425هـ/2003م، ص136.

[2]– المرجع نفسه، ص ن.

[3]– Larousse; Librairie Larousse, Canada, 1980, p 877

تصريحا، وهذا ما رأيناه عند كل من العلماء القدامى كسيبويه والمبرد وابن السراج والسيوطي وغيرهم.

أما العلماء المحدثون على عكس القدامى الذين أولوا أهمية قصوى للجملة رغم اختلافهم في تعريفها ومعناها وهذا راجع إلى انتماء أغلب اللغويين المحدثين إلى مذاهب ومدارس لغوية مختلفة، وتأثرهم بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة،واختلاف مذاهبهم.فالقواعد والمبادئ التي وضعها النحاة القدامى قد تغيرت بسبب تطور الدراسات اللغوية الحديثة، لذلك تعددت مفاهيم الجملة.إذ نجد مهدي المخزومي الذي عرف الجملة في قوله:«**إن الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى في أي لغة من اللغات،وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزائها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى السامع**»[1].

والجملة التامة هي التي تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه، المسند الذي يبنى على المسند إليه والإسناد.

فمن خلال هذا المفهوم نجده يشترط أن يكون الإسناد أحد مقومات الجملة، ومنه نجد **عباس حسن** الذي يعرف الكلام أو الجملة«**هو كل ما تركب من كلمتين أو أكثر، و له معنى مستقل**»[2]. فلا بد في الكلام أن يكون هناك تركيب وإفادة معا.

---

[1]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص31.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، دائرة المعارف، القاهرة، ط3، ص15.

كما نجد إبراهيم أنيس الذي ركز في تعريف الجملة«على **قضية إفادة المعنى،وكون الجملة كيانا مستقلا، فيمكن للفظ المفرد أن يكون جملة ما دام أفاد معنى يحسن السكوت عليه**»[1]، وهذا دليل على أنهم لم يولوا أهمية للتركيب الإسنادي، وأن المهم هو أن تفيد الجملة معنى يحسن السكوت عليه تمكن من إفهام المخاطب و إفادته.

وكذلك نجد عبده الراجحي الذي يقول:«**والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد ومستقل**»[2]. يلاحظ أن الجملة هي مرادف للكلام وأنه شيء واحد، وضرورة توفر الإسناد فيها زائد توفر الإفادة فيها.

أما بالنسبة لتعريف الجملة عند علماء الغرب، فليس من السهل الوقوف بتعريف موحد للجملة عند مختلف اللغويين الغربيين، وذلك راجع إلى اختلاف المدارس اللسانية، وتباين علمائها. إذ نجد دي بوجراند يقول:«**لقد اعتمدت دراسات التركيب اللغوية جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة، ومن المقلق أن هذا التركيب الأساسي قد أحاط به الغموض، وتباين صور التعريف حتى في وقتنا الحاضر**»[3]، فمنذ نشأة الدراسات الأولى، كانت تحاول إيجاد مفهوم موحد للجملة، لكنه

---

[1]– إبراهيم أنيس: أسرار اللغة، مكتبة لأنجلو مصرية، القاهرة، ط4، 2010، ص236.

[2]– عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعارف، الإسكندرية، ط2، 2000م، ص83.

[3]– روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب،القاهرة،ط2، 2007، ص88.

ليس بالأمر اليسر والسهل بسبب الغموض الذي يجتاحها واختلاف أبعادها حتى في الوقت الحالي.

إذ ترجع فكرة بدايات تحليل الجملة عند الغربيين إلى القرن التاسع عشر.إذ تقوم النظريات اللسانية بتحليل اللغة على أنها مجموعة من الجمل تشتمل على شكل صوتي وآخر دلالي،وقواعد اللغة تفصل لتوافق بين الصوت والدلالة في الجملة،كما أن هذه النظريات تعد الجملة وحدة لغوية قابلة للوصف النحوي تحلل من زاوية واحدة وهي كونها تركيبا نحويا مجردا[1].

ينظر دو سوسير F. De Suaussure– رائد البنوية– إلى الجمل على أنها تتابع من الرموز، وأن لكل رمز له علاقة بما قبله وبما بعده. فهو لم يأت بشيء كثير في حديثه عن الجملة ونظامها، عما هو موجود في العربية حتى وإن تمكن من وضع نظام العلاقات اللغوية الذي يتمثل في محورين:أحدهما استبدالي وآخر تركيبي[2].

وكذلك نجد ماريوباي Mareubay الذي يعرف الجملة بأنها«**تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية**»[3]، من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن صاحبه ركز على الجانب الصوتي،ولم يتطرق للعلاقات القائمة بين مفرداتها.

---

[1]–ينظر: أحمد مجتبي محمد السيد: الجملة بين اللغويين العرب والقدامى "مفهومها ومكوناتها"، مجلة سيبها،ليبيا،2014م، ص10.

[2]– المرجع نفسه، ص11.

[3]– المرجع نفسه ، ص ن .

إضافة إلى بلوم فيلد Bloom Field ومن معه من السلوكيين الذين ينظرون إلى الجملة«**على أنها شكل لغوي مستقل،وأنها أصغر شكل لغوي لا يحتاج إلى غيره**»[1]، فمن خلال هذا التعريف يتضح المنهج الذي اتبعه هؤلاء في تحليل الجملة،حيث لم يهتموا بالمعنى .

ولكن بعد ذلك جاء العالم الأمريكي نعوم تشومسكي Chomsky الذي ربط بين الشكل والمضمون في حديثه عن الجملة«**لفهم جملة ما ينبغي أن تكون لنا معارف تتعدى مجرد التحليل اللغوي لها،فلابد أيضا من معرفة مرجعية ودلالة المورفيمات أو الكلمات التي تؤلف تلك الجملة**»[2]، وهذا يعني أن التحليل اللغوي الذي قام به سوسير غير قادر على شرح العلاقات الموجودة بين الجمل،لأنه ربما الجمل تتشابه في الشكل ولكن قد تختلف في المعنى.

لذلك وضع تشومسكي نظريته اللغوية الشهيرة "المتمثلة في البنية السطحية(surface structure) والبنية العميقة للجملة(deep structure)".حيث أشار إلى أن هناك علاقة وطيدة بين المعنى السطحي والمعنى العميق فالجملة عنده تتكون من بنى تركيبية مختلفة،لذلك ميز بين نوعين من التراكيب:التراكيب السطحية والظاهرية وهي الصورة اللفظية المنطوقة بها، والتراكيب العميقة وهي الصورة الذهنية المقدرة في الكلام والتي تحددها قواعد

---

[1]– المرجع السابق، ص ن.

[2]– ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات العامة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2006، ص105.

النحو، وأكد تشومسكي على أن علاقات أجزاء الجملة أعمق بكثير من تلك العلاقات الموجودة على السطح. بشرط أن تكون الجملة سليمة من حيث تركيبها النحوي وتكون مقبولة لدى الناطقين بهذه اللغة[1]. فالنحو التوليدي حاول بناء الجملة من بنيتها السطحية إلى بنيتها العميقة، فحاول العديد من اللغويين بعد ظهور هذه النظرية من إعادة بعث الجملة وفق هذا المنهج.

نظر الدارسون العرب المحدثون إلى موضوع الجملة من موقع الإسناد، بمعنى أن الجملة عندهم تتكون من ثلاثة عناصر هي: مسند ومسند إليه والإسناد. فاجتهد كثير منهم في دراستها وإعادة تقسيمها وفق مناهج لغوية حديثة ومن بين هؤلاء العلماء نجد إبراهيم أنيس، مهدي المخزومي، وعبده الراجحي وغيرهم. أما بالنسبة للدراسات الغربية تعد الجملة المنطلق الأول في دراساتهم إلا أنهم وجدوا صعوبة كبيرة في تحديد تعريف دقيق للجملة وشامل لها بسبب تباين علمائها وانتمائهم إلى مدارس لسانية مختلفة، وذلك بدءا من المنهج البنيوي عند دي سوسير وصولا إلى أبحاث العالم الأمريكي تشومسكي في بنيته الثنائية "البنية السطحية والبنية العميقة". ومن خلال التمعن في آراء النحويين العرب والغرب، يتبين لنا أن الجملة هي القاسم المشترك بينهما وكل من هذين الطرفين يشترطان أن يكون الإسناد أحد مقومات الجملة وأسسها.

---

[1]- المرجع السابق، ص ص105-106.

1-2-2- أنواع الجملة

بعد أن عرفنا الجملة ومكوناتها عند كل من العرب والغرب، من ثم تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، الآن سننتقل إلى إبراز أنواع الجملة والتي تتحدد بحسب تعدد الإسناد فيها، والتي تعرف بالجملة في النحو القديم على عكس الدراسات الحديثة التي تعرف بالتراكيب الإسنادية. وهي كالتالي:

***الجملة الصغرى والجملة الكبرى**

الجملة الصغرى هي الجملة التي تكون جزءا متمما للجملة الكبرى وهي ما احتوت على مسند واحد وتم به المعنى سواء كان المسند فعلا نحو: سافر زيد، أم اسمية نحو زيد كريم، أم ظرفا نحو زيد في الدار.

الجملة الصغرى هي ما احتوت على مسند واحد تعبر عن حدث بسيط وقع في زمن معين، سواء وقع الإسناد بالمعنى وحده دون متممات أو بالمتممات فتبقى تلك الجملة الصغرى ذات مسند واحد.«**وهي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل نحو:**"**إن زيدا قام أبوه**" **فيحل اسمية كانت أم فعلية**»[1]؛ والمقصود هنا بـ "مبتدأ في الأصل" هو دخول أحد نواسخ الابتداء عليه و تكون هذه الجملة في حالة التكلم اسمية أم فعلية.

---

[1]- أحمد مجتبي السيد محمد: الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين، مفهومها ومكوناتها، ص13.

أما الجملة الكبرى؛ هي الجملة المكونة من جملتين أو أكثر والتي تحتوي على إسنادين فأكثر يتم فيها التعبير عن فكرة، «**ويكون خبرها جملة نحو: "زيد أبوه قائم" جملة كبرى لأن خبر المبتدأ فيها جملة**»[1]. بمعنى أن الجملة الكبرى هنا وردت على شكل جملة اسمية والتي خبرها- بمعنى خبر المبتدأ- جملة.

*** الجملة المركبة والمعقدة**

الجملة المركبة هي التي يكون "المسند مركبا إسناديا"، نحو:"زيد سافر أبوه"فالضمير هنا هو الذي يربط المركب الإسنادي الواقع موقع المسند والمسند إليه.

أما الجملة المعقدة هي الجملة التي احتوت على أكثر من إسناد«**يربط اللاحق بالسابق بواسطة أداة تختص بمعنى من المعاني مثل أداة "كي" التي تفيد التعليل حين تربط الإسناد الواقع بعده بما قبلها وتجعله تعليلا للإسناد السابق**»[2]، ومثال: "يصوم المسلم كي ينال رضا الله" فنلاحظ أن هذه الجملة تقوم على إسنادين هما: الجملة الأولى(يصوم المسلم) فهي مرتبطة بالجملة الثانية وأن "كي" هي التي قامت بوظيفة الربط لتبين أن الإسناد الثاني هو الغاية من الإسناد الأول.

1-2-3- التقسيم الشكلي للجملة

تتكون الجملة من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه،وهما عمدتا الكلام،ولا يمكن أن تتألف الجملة من غيرهما،وهما المبتدأ والخبر، وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل

---

[1]- المرجع السابق ، ص ن.

[2]- خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات العامة، ص170.

وفاعله أو نائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل، وبهذا لا يكون الإسناد إلا في وجود الجملة، والجملة لا تكون إلا بالإسناد فالإسناد الجملي هو الرابطة المعنوية الكبرى، ولو جرد الكلام من الإسناد لأصبح عبارة عن الأصوات التي ينعق بها غير معربة على حد تعبير الزمخشري، في أثناء حديثه عن المبتدأ والخبر:«**لو جردا الإسناد لكان في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب**»[1] كقولنا: "زيد منطلق" وهذا يعني أن الإسناد لا يأتي بدون طرفيه "المسند(الفعل،الخبر والمسند إليه(الفاعل، المبتدأ)"، فالمسند إليه هو المتحدث عنه بتعبير سيبويه ولا يكون إلا اسما، وهو المبتدأ، حيث عقد سيبويه (180هـ) بابا للمسند والمسند إليه وذلك في كتابه الكتاب ويقول فيه: «**وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم بد، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه–الخبر–وهو قولك:عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل يذهب زيدا، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء**»[2]. تحدث سيبويه هنا عن المسند والمسند إليه وما بينهما من تلازم واتحاد بينهما بحيث لا يمكن لأحد الاستغناء عن نفسه دون الآخر، فجعل سيبويه موضوع الإسناد موضوعا أساسيا في تحديد الجملة العربية التي تتكون من فعل واسم وبين اسم واسم،فهنا نجد سيبويه استعمل كلمة "بدا" بمعنى لا مفر، وأنه لا يمكن الاستغناء عن واحد منهما، فهما ركنين أساسيين في الجملة

---

[1]– ابن يعيش: شرح المفصل،ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ص83.

[2]– سيبويه: الكتاب، شرح وتحقيق، الأستاذ عبد السلام محمد هارون،ج2، دار النشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ص23.

والتي لا يمكن أن يقوم الواحد دون الآخر. ويظهر لنا هذا مدى فهم سيبويه وإدراكه لموضوع الإسناد وأثره في بناء الجملة النحوية.

كما نجد أغلب النحاة اللذين ساروا على نهج سيبويه في تقسيمهم وتصنيف كتبهم وأشاروا إلى موضوع الإسناد وبيان أهميته في دراساتهم النحوية، فنجد ابن السراج الذي أشار إلى الإسناد في كتابه "أصول النحو"، وذلك في باب "المبتدأ والخبر"إذ يقول:«**عن المبتدأ يبتدئ فيه الاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل ،أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت بزيد وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث**»[1].

وأطلق ابن السراج مصطلح الكلام على الجمل المفيدة التي يحسن السكوت عليها فالمبتدأ لا يكون كلاما إلا بخبره في حديثه عن خبر المبتدأ«**الاسم الذي هو خبر المبتدأ وهو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، إلا ترى إذا قلت عبد الله جالس وإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتستند إليه جالسا**»[2]،

---

[1]– ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ج1، دار النشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، ص59.

[2]– المرجع نفسه، ص62.

فنلاحظ أن ابن السراج هنا اعتمد على معيار الصدق والكذب في تحديد الجمل، وأنها وسيلة نقل ما يجول في ذهن المتكلم إلى ذهن المستمع مشروطا في ذلك الإفادة التامة.

وها هو المبرد هو الآخر يذكر الإسناد في تعريفه للجملة وهذا في باب الفاعل، وهو الرفع، وذلك في قوله:«**قام عبد الله، جلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا، لأنه هو الفعل. جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيدا**»[1]؛فهنا نجد أنه يجب إحداث الرفع في كل من المبتدأ والخبر والفاعل، إذ جعل الإسناد سببا في تكوين الجملة، كما صرح أن الفائدة تحصل فقط بالخبر لدى المستمع أو المخاطب.

كما قال ابن جني في كتابه«**إن الجمل تتركب من جزأين إما، اسم اسم، نحو المبتدأ والخبر، وإما فعل واسم نحو الفعل وفاعله، ولابد في كل واحد من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره**»[2] ابن جني هنا قام بتصنيف الجملة إلى اسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، وإلى جملة فعلية تتضمن الفعل والفاعل الذي يعتبر نموذج الجملة، وأنه لابد في هاتين الجملتين أن يكون هناك ركني العملية الإسنادية لذلك فالإسناد عند ابن جني يقوم على مبدأ نحوي في تصنيف الجمل.

---

[1]– المبرد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، ج، دار النشر، القاهرة، د ط، 1415هـ/1994م، ص146.

[2]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هزاوي، ج 1، دار القلم، بيروت، ط2، 1413هـ/1993م، ص288.

وكذلك نجد ابن هشام والسكاكي اللذين تحدثا عن نفس الفكرة ولم يضيفا ما هو جديد بل بقيا على ما هو قديم، فأشار ابن هشام إلى الإسناد في حديثه عن الجملة التي تتكون من فعل وفاعل مثل:قام زيد، أو اسمية نحو المبتدأ والخبر:زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، وأن الجملة عنده أعم من الكلام لأنه تتكون من فعل+ فاعل، أو مبتدأ+ خبر[1]؛ حيث عدّ الإسناد الفارق بين الجملة والكلام في حديثه عن الجملة وأنواعها فكلاهما كلام يحسن السكوت علية أما الجملة فلا بد من توفرها على الإسناد. وكذلك بالنسبة للسكاكي في حديثه عن المسند والمسند إليه قوله:«**لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند والمسند إليه في خبره إفادة المخاطب**»[2]، فصرح بوجوب إفادة المستمع أو المخاطب في الإخبار وما ينطق به، معناه عند ذكر المسند إليه يكون المستمع عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند، فيظهر من خلال هذا الترابط الموجود بين ركني العملية الإسنادية.

أما السيوطي الذي تحدث عن الإسناد في باب الاسم مشيرا إلى أهم علامات الاسم من بينها الإسناد إليه، وأشار إليه أنه أعم من الإخبار حيث فرق بين الإخبار والإسناد وأطال الحديث عن الإسناد وفوائده في هذا الفصل كقول أبو البقاء العبكري«**إذا كان يقع على الاستفهام أو الأمر وغيرها،بالتصديق والتكذيب،فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد**

---

[1]– ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب،ج5، الكويت،دط، 2000م، ص7وما يليها.

[2]– السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص268.

إخبار»[1]؛ وهذا دليل واضح على وجود فرق بين الإسناد والإخبار. عرف الإسناد حشدا كبيرا سواء في التراث النحوي، أو عند العلماء المحدثين، حيث أشاروا إلى أهمية العنصر الإسنادي ودوره في تركيب الجمل وتكوينها اسمية كانت أم فعلية، والإسناد لا يتحقق إلا بوجود ركنيه "المسند والمسند إليه"، فلا يمكن للمتكلم من إنشاء جمل ما لم تلتبس به، وأن عناصر الإسناد لا تتحقق إلا في اسم وفعل أو في اسم واسم وللحرف لا دخل له ولا نصيب في العملية الإسنادية. على خلاف الدراسات الغربية التي اتخذت من الجملة الفعلية أساسا لكل عملية إسنادية، واعتمادهم" المسند" كركن في بناء الجمل.

للإسناد أهمية كبيرة في النحو وكذلك النظم، حيث حظي بنسبة كبيرة لدى علماء اللغة، من النحاة والبلاغيين، إذ لا يمكن للمتكلم من تأليف جملة نحوية إذا لم تنبن على الإسناد، وتتألف الجملة من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

. المسند إليه: المتحدث عنه.

. المسند: المتحدث به والذي ينبني على المسند إليه.

. الإسناد: ويقصد به المعنى المدرك.

---

[1]– السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غازي مختار طليمات، ج2، مجمع اللغة العربية، دمشق، د ط، ص ص11–12.

ثانيا: الإسناد في النحو الوظيفي

لقد عرفت الجملة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة خاصة عند النحاة المحدثين، اللذين حاولوا تجاوز النظرة التقليدية للجملة المتمثلة في التركيز على الجانب الدلالي والتركيبي والمعجمي فقط وإهمال الجانب الوظيفي لها داخل السياق، فعملوا على تطويرها وإحيائها من جديد فاستدركوا الجانب التداولي الذي أغفل عنه القدامى، ويمثل هذا الاتجاه كل من سيمون ديك (Simon Dick)عند الغرب وأحمد المتوكل عند العرب. وأن علماء اللغة المتأخرين أشاروا إلى أن النظرية الوظيفية لها علاقة مباشرة بالإسناد، وأن عناصرها تساهم في تكتل الجملة رغم اختلاف في إطلاق التسميات (موضوع محمول) عكس النحو القديم الذي يعرف بالمسند والمسند إليه.

تتألف البنية الشكلية للجملة من عنصرين أساسيين، ويطلق على هذين العنصرين في التحليل الصوري والوظيفي مصطلحا"المسند" و"المسند إليه" أو" المحمول والموضوع"والعلاقة التي تربطهما تعرف "بالإسناد" الذي هو:« **أقل ما يمكن تحقيقه في الخطاب فيما يخص العلاقة الدلالية– التبليغية**»[1]؛ بمعنى أن عنصري الإسناد يساهمان في تحقيق التواصل خاصة فيما يخص مجال الخطاب.

---

[1]– الأزهري ريحاني: النحو العربي والمنطق الأرسطي"دراسة حفرية تداولي"، اتحاد الكتاب الجزائريين، 88 شارع ديدوش مراد، الجزائر، جانفي2005، ص84.

فالجملة بالنسبة للمناطقة عبارة عن محمول وموضوع، فمن خلالهما يمكن لهم تركيب جمل اسمية أو فعلية، ويتضح ذلك في المثال التالي:" **النار محرقة**"، فهي جملة اسمية، تحتوي على ركني العملية الإسنادية، فحسب تحليلهم لها أن"**النار**" مصطلح يضعونه أمام العقل **ليحكموا عليه حكما من الأحكام ولذلك يسمونه (الموضوع). أما بالنسبة لـ(محرقة) هي الكلمة التي تكمل في ذلك الحكم، والتي تفيد الصفة المعينة في النار، وفي اصطلاحهم تعرف "بالمحمول"، وهذا يشبه ما قام به أهل البلاغة في تقسيمهم للجملة إلى ركنين أساسين هما: المسند الذي يناظر عند المناطقة (المحمول)، والمسند إليه ما يعادل (الموضوع) عندهم**»[1]وهذا يعني مدى اهتمام المناطقة بالجملة وركنيها الأساسيين ومدى ارتباط أحدهما بالآخر.

كما قدم لنا أيضا الفرابي أحد الفلاسفة الذين نقلوا المسند المنطقي الأرسطي إلى المجال التداولي العربي الإسلامي. إذ ميز بين لفظة "الوجود" و"موجود"، ويقصد بالوجود عنده مكان الهوية، أما كلمة "الموجود" فتستعمل لشيء آخر حيث يستعمل رابطا للمحمول مع الموضوع، فهذه اللفظة تربط المحمول بالموضوع وبه يحصل إيجاب شيء لشيء. الموجود يدل على الإيجاب و"غير الموجود" يدل على السلب، وهكذا فإن هؤلاء الفلاسفة«**استعملوا لفظة الموجود في المكانين، في الدلالة على الأشياء كلها وفي أن يربط**

[1]– إبراهيم أنيس: أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5، ص ص275–276.

الاسم المحمول بالموضوع في حين يقصد أن لا يذكر في القضية زمان»[1]،أي لفظة الموجود تستعمل في الدلالة على الأشياء التي تربط بين المحمول والموضوع في المكان دون ذكر الزمان.

نظرت كل من الدراسات العربية والغربية إلى الجملة على أنها تلك التي تتبني على طرفي الإسناد المتمثل في المسند والمسند إليه، أو بالنسبة للموضوع والمحمول في الدراسات المعاصرة– والذي يقصد بالمحمول" الفعل" والموضوع بالاسم في الجملة الاسمية أو الفعلية، على أنهما ركنين أساسيين في كل دراسة نحوية،وفي بداية كل عمل لغوي، مراعية العناصر المؤلفة لها والتي تربط بعضها ببعض.

وقبل الحديث عن الإسناد في النحو الوظيفي وبيان عناصره المتعلقة به سواء في الجمل (الاسمية والفعلية والرابطية) لابد لنا من أخذ لمحة عن بداياته في اللسانيات الوظيفية.

تعود اللسانيات الوظيفية إلى جملة من بحوث وأعمال لسانية لم تستقر في فترة زمنية معينة، ولم تقف عند دارس معين، فبداياتها كانت«**ترصد من أعمال البراغماتيين عند تمييزهم لعلم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي الذي يقوم على مفهوم الفونيم، قد وصفت أعمالهم بأنها تهتم بالوجهة الوظيفية للجملة، لاهتمامهم بدراستها ضمن مفهوم التواصل التي تعد الوظيفة الأساسية في نشاط الإنسان، وقد قدم ياكبسون مخطط التواصل**

[1]– المرجع السابق، ص100.

المعروف بوظائفه الست، و الذي تعرض لانتقادات من طرف بعض اللسانيين أمثال: دانيش، سبوفودا، وسكال وغيرهم الذين يرون أن التواصل ليست حركة ثابتة كما وصفها يكبسون في مخططه»[1].

فاللسانيات الوظيفية تعود جذورها إلى المدرسة البراغماتية وما قامت به من أعمال حيث اهتمت بالوجهة الوظيفية للجملة، واعتبرت التواصل الوظيفة الأساسية للغة ومثال ذلك الوظائف الست عند ياكبسون Jakobson ،إلا أنه تعرض للانتقادات من طرف بعض اللسانيين الذين يرون أن التواصل ليست حركة ثابتة كما ادعاه ياكبسون.

وتستند أيضا هذه الدراسات إلى ما قدمته المدرسة النسقية بلندن بزعامة "هاليداي" Halliday ، بكونها هي الأخرى متأثرة بأعمال براغ ودانيش«**بما أن اللغة ظاهرة بشرية متكاملة، وأن دراستها في مستوياتها الجزئية الصوتية والصرفية النحوية والدلالية تفقدها طابعها التواصلي الذي يميزها. ومثل هذه الدراسات لا تقدم في صورتها المتكاملة، لذا فقد دعت إلى عدم إغفال أبعادها الثقافية والاجتماعية والنفسية، وطورت في هذا المجال مفهوم" سياق الحال"الذي يدرس اللغة في سياقها المادي والمعنوي، لأنها ظاهرة سيميائية واجتماعية، ينبغي تفسيرها وانطلاقا من هذه المبادئ وما قدمه سوسير، وهيلمسلف، وماتيزيوس ورفاقه مالينوفسكي، فيرث...الخ. هذا دون إغفال إسهام بحوث مارتيني،**

---

[1]– د. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، "مع محاولة تأصيلية في الدرس اللساني العربي القديم"، دار النشر والتوزيع، بيت الحكمة، ط1، 2009م، ص39.

لاسيما في (نظرة وظيفية للغة/1962)، حيث اعتمد مبادئ في التقطيع المزدوج للغة، و كثيرا من آراء البراغماتيين في مجال الصوتيات الوظيفية، وقدم وصفا وظيفيا عاما للغة»[1]. رغم دراسة اللغة في مختلف مستوياتها إلا أن ذلك لا يعطيها صفة الكمال، وهذا راجع إلى إغفال أبعادها الساقية والاجتماعية التي تعطيها طابعا متكاملا، ولكن مع التطورات الحاصلة للغة دعا عدة لغويين إلى دراستها في مختلف جوانبها المادية والمعنوية خاصة فيما يتعلق بالجانب الوظيفي لها.

ومن ثمرات الدراسات الوظيفية في السبعينيات **النحو الوظيفي** الذي يعد من أشكالها العامة،ويهتم باللغة الأساسية وهي (التواصل)، و«**موضوع اللسانيات في نظره هو وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم و السامع، مما جعل بعضهم يعده نظرية في التركيب و الدلالة من وجهة نظر تداولية، وتقدم في هذا المجال بحوث سمون ديك وأحمد المتوكل**»[2].

بما أن موضوع اللسانيات هدفه هو تحقيق التواصل لدى المتكلم والمتلقي، فإن هناك نظرية تجمع بين التركيب والدلالة من وجهة تداولية وهذا ما نلاحظه عند كل من سمون ديك وأحمد المتوكل، وقبل الحديث عن الجملة في النحو الوظيفي عند العرب، نأخذ لمحة قصيرة عن بداياتها في العالم الغربي إذ تعد نظرية النحو الوظيفي لسمون ديك «**من أهم النظريات اللسانية الحديثة التي واكبت تطور نماذج النظرية التوليدية التحويلية، وأفادت كثيرا من**

---

[1]– المرجع السابق، ص39.

[2]– المرجع نفسه، ص40.

بعض الأنحاء ذات الطابع غير التوليدي التحويلي كنظرية الوجهة الوظيفية للجملة والنظرية النسقية»[1]؛ هذا يعني أن النظرية الوظيفية لسمون ديك من بين أهم النظريات المعاصرة التي قاربت النحو التوليدي، وساهمت في تطوير بعض النظريات غير الوظيفية كالنسقية وغيرها.

ويمكن أن نميز الظهور النموذجي للجملة في مرحلة«**نموذج الجملة الذي ظهر للوجود سنة 1978 من خلال كتاب سمون ديك الموسوم بالنحو الوظيفي(Fonctionnel Grammar)تبعته أبحاث ومؤلفات أخرى، صبت كلها في إطار نحو الجملة إلى نهاية سنة1988 ونموذج النص الذي بدأسنة1989 بكتاب (ديك)المعنون بـ"نظرية النحو الوظيفي" (The Théorie Of fonctional Grammar)، رسم فيه المؤلف معالم نموذج نحو جديد، أتبعه مع فريق من الباحثين، بدراسات وأبحاث لا تزال إلى اليوم، تدقق مفاهيم هذا النموذج وتوسعه في إطار جديد تجاوز نطاق نحو الجملة إلى نحو النص»**[2]؛فالجملة عند الغرب ظهرت مع أبحاث سمون ديك الموسوم بنظرية النحو الوظيفي، حيث مهد الطريق لنحو جديد وسار على دربه باحثون كثر، تمكنوا من تجاوز نطاق نحو الجملة إلى ما هو أعلى أي نحو النص.

---

[1]– الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي "دراسة في نحو الجملة"(الجزائر: بحث لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي)، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2013–2014، ص45.

[2]– يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005–2006م، ص79.

وشملت جملة من الدراسات مست بعض القضايا المعجمية والتركيبية والتداولية، في إطار الجملة المركبة والمعقدة، حيث أعادت فيها النظر ومحصتها ووسعتها بإجراء بعض التعديلات عليها لتناسب إنتاج الخطاب والنص الذي أصبحت فيه الملكة اللغوية ملكة نصية، تتشكل من زمرة من الكلمات تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه، متوسلة بجملة من القوالب والطبقات[1].

نلاحظ هنا أن الدراسات النحوية صبت اهتمامها على الجملة من حيث التركيب والدلالة، بينما الدراسات الحديثة وبالتحديد في النحو الوظيفي، استطاع علماء اللغة دراسة الجملة من الجانب التداولي دون إغفال الجوانب الأخرى التي تساعد في إنتاج النص والخطاب.

وبعد مسيرة طويلة من الأخذ والرد بدأت العقول تتوجه نحو حل وسط، يتزاوج بين معطيات الحديث واجتهادات القديم، وممن مثل هذا الاتجاه خير تمثيل في المغرب العربي لسانيون أمثال: **عبد الرحمان حاج صالح، عبد القادر المهيري، أحمد المتوكل، وغيرهم كثيرون.**

لقد تبنى أحمد المتوكل هذه النظرية(نظرية سيمون دك)،وتجلى ذلك في كتابات عديدة تصف وتفسر كثيرا من قضايا اللغة العربية، منظورا إليها من وجهة نظر وظيفية«**واستطاع أن يرسم معالم واضحة لنظرية وظيفية جديدة سماها نحو اللغة العربية**

[1]–ينظر: يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص79.

الوظيفي، و أن يقدم نظرية متماسكة عدها لبنة أولى وأما بالنسبة للمنهجية فهي تمكن من إعداد وقراءة الفكر اللغوي العربي القديم وإدماجه في الفكر اللساني الحديث واستثماره في وصف اللغات الطبيعية، معتقدا أن عقد حوار بين الفكر اللغوي العربي القديم والنحو الوظيفي»[1]، فشرع أحمد المتوكل في تطويرها وتأصيلها ونقلها إلى عدة بلدان عربية حيث تأثر بها مجموعة من الباحثين.

وقد سعت اللسانيات الوظيفية منذ تأسيسها إلى ربط اللسان بوظيفته الأساسية المتمثلة في التواصل البشري، حيث أشار المتوكل إلى أنها الوظيفة الأساسية للغة، وأن النموذج النحوي لا يكون نموذجا وظيفيا إلا إذا أفرد فيه نموذجا خاصا من الوظائف التداولية التي تسهم في تحديد البنية التركيبية والصرفية للجملة.

2-1- التقسيم الوظيفي للجملة

لقد اقترح **ماتزيوس Mathésieusse** تقسيما جديدا للجملة، يعتمد معيار ربط الجملة بالسياق آو الموقف الكلامي، عوض التقسيم البنيوي الشكلي العام للجملة، فإذا كان العنصران الأساسيان للتقسيم الشكلي للجملة، هما المسند إليه والمسند، أو مجموعة المسند إليه والكلمات التي ترتبط به، ومجموعة المسند والكلمات المرتبطة به، فان التقسيم الوظيفي الجديد، يميز بين العنصر الأساسي (وما يرتبط به من كلمات) الذي يكون قبل كل شيء نقطة ابتداء الكلام، أو أساس الكلام الذي يكون معلوما، أو على الأقل باديا للعيان وينطلق

[1]- الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي "دراسة في نحو الجملة"، ص39.

منه المتكلم، وبين نواة الكلام، أي ما يحدث به المتكلم عن نقطة الابتداء أو بخصوصها، فترتيب الكلمات إذن، هو المعول عليه في نظرية الوجهة الوظيفية حيث تكون كلمة أو كلمات البداية_ حسب بساطة الجملة ويعقدها_ المنظور الأول للكلام أو موضوع الجملة (الموضوع "thème")، وتكون المنظور الثاني الكلمة أو الكلمات المشكلة لنواة الكلام، أو محمول الجملة (المحمول"rhème")، وبناء على ذلك، يكون الموضوع معلوما لدى السامع، أو مذكورا أمامه من قبل في السياق الكلامي، أما المحمول فلا يكون معلوما لديه، لأنه يحمل له معلومة أو خبرا جديدا[1].أوضح العالم ماثيزيوس هنا،التباين الموجود بين التقسيم البنيوي للجملة وبين التقسيم الذي اعتمده في ربط الكلام بالسياق، وساهم في تطويره من حيث الجانب الوظيفي للجملة.

فالجملة وفق المنظور الوظيفي تتألف من شقين هما: الموضوع الذي يقصد به المسند إليه،أما المسند فهو المحمول، وعليه فالمسند يأتي في الرتبة الأولى، لأن المرء يبدأ كلامه بالمعلومات المعروفة لدى المتكلم، أي الموضوع، ثم يأتي المسند/ المحمول/ الخبر، في المرتبة الثانية[2]، كقوله تعالى: ﴿**المال والبنون زينة الحياة الدنيا**﴾[3]، (سورة الكهف، الآية،46).

---

[1]– ينظر: يحي بعيطيش: "نحو نظرية وظيفية للنحو العربي"، ص50.

[2]– ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات العامة، دار الفكر دمشق،ط3، 2008، ص298.

[3]– سورة الكهف، الآية46.

(مسند إليه) (مسند)

والاتجاه الوظيفي في تحليل التركيب الإسنادي عند مارتيني A.Martinet هو تركيزه على المحمول فحوى الكلام، الذي لا يمكن اختصاره، لكنه أقر بضرورة إيجاده عن طريق ما سماه بأداة التحصيل أو ما يلحق به، ويبين في قوله:«**ويقودنا ذلك إلى أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين، يشير احدهما إلى المضمون أو حدث ويشد الانتباه إليه ونسميه المسند، أما الآخر يشير إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه**»[1].ويمكن التنبيه إلى أن مارتيني لا يضع المسند والمسند إليه في مرتبة واحدة كما هو معروف في الدرس النحوي التقليدي، والذي يقصد به الموضوع/ المحمول، حيث يعتبر المسند والمسند إليه وحدة مركزية ليس في التركيب ألإسنادي فقط بل في تركيب الجملة ككل. فمارتيني هنا أكد أن في العملية الإسنادية لا يمكن أن نحذف ركن من أركان الإسناد لأنه لو قمنا بذلك لا تتم الفائدة لدى السامع أو المخاطب.

لذلك حدد مارتيني ثلاثة عناصر يمكن أن يعتمد عليها في تحليل الجملة وهي:

. العنصر المركزي:هو(المحمول) فحوى الكلام والذي يقصد به المسند.

. أداة التحصيل:(أي المسند إليه، وغالبا ما يقوم الفاعل بالتحصيل في اللغات الهند أروبية) ويعنى به المسند إليه.

---

[1]– أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، دار الفكر، دمشق، د ط، 1985، ص124.

. أنماط الإلحاق، أو التكملة، مثل النعت والظرف، والإضافة والعطف[1].

نجد مارتيني في تحليله للتركيب الإسنادي للجملة في النحو الوظيفي أنه يركز على المحمول بكونه فحوى الكلام، وأن في هذه العملية لا يمكن حذف أحد ركني العملية الإسنادية المتمثلة في الموضوع والمحمول، لأنه لو حدث ذلك لا تتم الفائدة لدى المخاطب فجعلهما في نفس المرتبة. عكس ما آل إليه في النحو القديم في قوله بإمكانية حذف أحد ركني الإسناد في التركيب الإسنادي، لأنه لم يضع المسند والمسند إليه في مرتبة واحدة.

ولتوضيح مفهوم الجملة أكثر عند الوظيفيين نستعين بالتعريف الذي قدمه المتوكل للخطاب بقوله: «**كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية، بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية**»[2]؛ ويقصد بربط التبعية في هذا التعريف أن بنية الخطاب ليست متعالقة أو مرتبطة بالسياق المقامي بل يمكن أن تنتج دون مراعاة المقام.

الجملة في النحو الوظيفي عبارة عن فعل لغوي يتميز بخصائص دلالية وتداولية تعكسها خصائص بنوية(صرفية وتركيبية). فحدد لنا **المتوكل** نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسمها حسب مقولة المحمول على: «**جمل فعلية(محمولها الأساس فعل)، وجمل اسمية (محمولها الأساس ليس فعل)، وجمل رابطية(جملة اسمية زائد رابطا).**

---

[1]– ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات العامة، ص ص302 – 303.

[2]– الزايدي بودرامة: "النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة"، ص74.

كما قسمها بحسب عدد المحمولات إلى:جمل بسيطة(فيها محمول واحد)، وجمل مركبة(فيها أكثر من محمول)أو معقدة»[1].

فنلاحظ من خلال هذا التحديد أن طرفي الجملة في النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل؛ أو بالأحرى في الدراسات المعاصرة يختلف عما هو موجود في النحو التقليدي والدليل على ذلك اختلاف في تسمية المصطلحات إلا أنهما يشتركان في قضية واحدة وهي كيفية بناء الجملة وتماسكها.

في النحو التقليدي تحدد الجملة(الاسمية أو الفعلية) والتي يشترط فيها حصول الإسناد، بوجود ركني العملية الإسنادية في الجملة الاسمية منها (مبتدأ وخبر) أو ما يعرف بالمسند إليه أو (المتحدث عنه) والمسند(المتحدث إليه) مثل: "الشمس مشرقة"، أما في الجملة الفعلية بما فيه الفعل والفاعل أو(المتحدث إليه، المتحدث عنه)، أو ما نسميه بالمسند والمسند إليه، مثل: "انطلق بكر".

كما نجد في النحو الوظيفي وجود تشابه في تحديد طرفي العملية الإسنادية في الجملة باعتبارهما أساس بناء الجملة وقيامها، إذ لا يمكن الاستغناء عن واحد منهما فمن خلالهما تتم الفائدة ويحصل التركيب لكون الإسناد سبب في ترابط وتماسك عناصرها المتمثلة في الموضوع والمحمول. وبما أن الوظيفيون أخذوا من الدراسات الغربية ومن بينهم (أحمد المتوكل)، في تحديد ركني العملية الإسنادية وهذا ما أدى إلى تجديد وإبداع في المصطلحات

---

[1]– المرجع السابق، ص121.

خاصة الجملة العربية، فحاول المتوكل إسقاط النحو الغربي على النحو العربي لذلك يصعب علينا تحديد عناصر الجملة داخل التركيب الإسنادي، على عكس النحو التقليدي الذي نجد فيه بعض السهولة، إلا أن لكل لغة خصوصياتها. إضافة إلى أن ركني الجملة في النحو الوظيفي تتحدد بحسب محمولها والذي يقصد به "المسند"؛ بمعنى أن الجملة الفعلية يكون المحمول فيها "فعل" أما في الجملة الاسمية لا يكون فعل بل "اسم".

من خلال كل هذا نستنتج أن المحمول هو الذي يحدد نوع الجملة وكذلك بالنسبة للمسند في الدراسات السابقة. وأن طرفي العملية الإسنادية القديمة منها: المسند والمسند إليه والحديثة والتي يقصد بها: المحمول والموضوع لها دور في بيان المركبات الإسنادية المتمثلة في الجمل الصغرى والكبرى وكذلك المعقدة وذلك بحسب تعدد المحمولات بالنسبة للنحو الوظيفي، وأما في النحو القديم فهي تتحدد بتعدد الإسناد فيها.

2-2- بنية الجملة في النحو الوظيفي

حسب أدبيات النحو الوظيفي التي رسمتها الأبحاث الممتدة من سنة 1978 إلى سنة 1989 وعلى رأسها أبحاث ديك، وأبحاث أحمد المتوكل على النحو العربي، علينا أن نميز على مستوى كل جملة، ثلاث بنى أساسية،هي: **البنية الحملية، البنية الوظيفية والبنية المركبية**، ويتم بناؤها على ثلاثة أنساق من القواعد،هي: قواعد الأساس، قواعد الإسناد، قواعد التعبير.

سميت البنية الحملية نسبة إلى الحمل، والحمل هو نتاج إسناد محمول– الذي يقابل في التراث النحوي العربي المسند– إلى عدد من الحدود والموضوعات تسهم في تحقيقه وهو ما يمكن توضيحه من خلال هذه الأمثلة الآتية[1]:

- ذهب // زيد إلى السوق.

محمول // حد أو موضوعات

- الإسلام // دين خاتم.

حد أو موضوع //محمول

وأساس أي خطاب يمكن أن يجري بين متكلم ومتلق، يقوم في جوهره، في التصور الوظيفي، على هذا الحمل الذي يتكون بدوره من محمول وعدد من الحدود. وكل حد له علاقة دلالية محددة بهذا المحمول تتمثل في أن(زيد)منفذ الفعل في حين يمثل (إلى السوق) مكان أو وجهة زيد، وكذلك بالنسبة للمثال الثاني (دين خاتم) المحمول الذي له علاقة (بالإسلام) الذي هو عبارة عن حدود أو موضوعات[2]؛ وهذا يعني أن الحمل في التصور

---

[1]– المرجع السابق، ص 128.

[2]– مصطلح المحمول والموضوع من المصطلحات التي يستعملها أهل المنطق كثيرا، وإذا نظر إليها في علاقتها بمدلولها اللغوي في اللغة العربية فلا يكاد يظفر بمناسبة واضحة؛ فالمحمول في لغة العرب ما يحمل على الظهر ونحوه، الموضوع هو المسقط،تقول: وضعت عنه دينه إذا أسقطته عنه.(عبد الله بن دجين السهلي: المنطق اليوناني تاريخه العقدي، تعريفه ومنهجه العلمي"، المملكة السعودية،مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات،ص717) نقلا عن :الزايدي بودرامة .

الوظيفي يتكون من محمول وحدود أو موضوعات. فمصطلح الموضوع يدل على ما يجب الإخبار عنه، أما المحمول يشمل كل ما يقال عن ذلك الموضوع.

الموضوع المحمول

= المعلومة المعروفة لدى السامع= المعلومة الجديدة لدى السامع

قيمة الخبرية مرتفعة قيمته الخبرية منخفضة

البنية الدلالية يدل فيها المحمول الذي يمكن أن تنتمي مقولته الصرفية إلى الفعل أو الاسم أو الصفة أو الظرف على واقعة، وتدل الحدود التي يتطلبها ذلك المحمول على المشاركين في تلك الواقعة، بحيث يسهم كل حد فيها بدور معين، هو وظيفته الدلالية.

وحسب النحو الوظيفي تقوم وظيفة الجملة على محمول يدل على واقعة"عمل" أو "حدث" أو "وضع"أو "حالة"وعدد من الحدود تدل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول.

مثال: **"أعطى خالد زينب الكتاب البارحة أمام المكتبة".**

ففي الجملة تدل الحدود: "خالد"،" زينب "، "الكتاب"على ذوات تقوم بأدوار مؤسسة للواقعة الدال على المحمول"أعطى" في حين أن الجدير "البارحة"و"أمام المكتبة" يدلان على ذاتيين تقومان بدوري التخصيص ألزماني والمكاني.

يصطلح في النحو الوظيفي للجملة على تسمية الحدود الأولى "موضوعات" وتسمية الحدود الثانية"لواحق"البنية العامة للحمل، إذ تقوم على محمول وموضوعات ولاحق كما يتضح في المثال التالي:

محمول(س1)(س2)...(س ن)/(ص1)،(ص2)...(ص ن)[1].

وقد وضع المتوكل سلمية تبين أسبقية هذه المقولات من حيث المحمولية(درجة ورود

المقولة محمولا) كما يلي: فعل> صفة> ظرف>اسم[2]، ثم يدقق، في موضع آخر لهذه السلمية كما يلي: فعل<اسم مشتق>صفة<اسم غير مشتق. (ويقصد بغير المشتق اسم الفاعل واسما لمفعول والمصدر).فيقول المتوكل«"**مفاد السلمية...أن ما يرشح بالأفضلية لأن يكون محمول الجملة هو الفعل يليه الاسم المشتق ثم الصفة ثم اسم الذات على اعتبار أن التعبير المفضل عن الواقعة هو الفعل،ومفادها كذلك(prédicat)بالتالي،أن الفعل يشكل المحمول النموذجي**»[3]،ويذكر المتوكل أنه حين يتعلق الأمر(prototypical)بالفعل والصفة فإنه لا إشكال في أن تستعمل محمولات للجملة،وهو ما

---

[1]– ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، "مدخل نظري"، المغرب، منشورات عكاظ، ط1، 1979، ص144.

[2]– ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، (بنية تحتية)، المغرب، دار الأمان،1995، ص67.

[3]– أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية(بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، دار الأمان، المغرب،ط1، 1995، ص125.

وضحه في المثال السابق، كما تبنى الاقتراح الذي قدمه سمون ديك حيث دعا إلى وضع قواعد اشتقاقية سماها(قواعد تكوين المحمولات الحدود) يتم بمقتضاها نقل الحدود إلى المحمولات وفق القاعدة العامة التالية:

دخل:أيحدَ (ح)د بحيث (د= وظيفة دلالية)

خرج:{(ح)} (س)، ومفهومها أن أي حد أمكننا إسناد وظيفة دلالية إليه، يمكن أن يصير محمولا.

يدل المحمول على واقعة، والواقعة في التصور الوظيفي،مفهوم مرتبط بحدث اه وجود في عالم من العوالم الممكنة يسهم في تحقيقها مجموعة من الذوات.إذ دق في نوع الواقعة وجد أنها قد تكون عملا،أو حدثا، أو وضعا،أو حالة وهذا ما تمثله الأمثلة التالية[1]:

1. أكل عمرو تفاحة(عمل)
2. فتحت الريح الباب(حدث)
3. العصفور فوق الشجرة(وضع)
4. هند فرحة (حالة)

أ-**الأعمال (actions)**: تكون المحمولات فيه تدل على الحركة + اضطراب وتصدر من ذات العاقل ولا ترد من الجماد+ مراقب للحدث قادرة على الإنجاز من عدمه. والوظيفة الدلالية التي يأخذها هي وظيفة "المنفذ"مثل:(حفر زيد بئرا).

---

[1]- ينظر: الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي "دراسة في نحو الجملة"، ص132.

ب- الأحداث(prcesses): المحمولات تتبع من الذات غير العاقلة(- عاقل) (من الجمادات كالريح، المطر، الكهرباء)فهذه الذوات تعد قوة من قوة الطبيعة، فهي لا تكون مراقبة للواقعة(-مراقب) فهو لا يتسم بالقصدية ولا إرادة لها مثل قولنا:(حطمت الريح السفينة،أحرقت النار الأخضر واليابسة...)فالوظيفة الدلالية التي تستند إليها عادة هذه الذات هي"وظيفة القوة".كما يندرج ضمن الحدث محمولات التي تتصف بها بعض الذوات منظورا إليها على أنها متحملة لها، ووظيفتها الدلالية هي "المتحمل"مثل: "سقط القناع" (القناع لا قوة له في السقوط بل هو متحمل له فقط).

ج- الحالات (states): هي المحمولات التي تدل على حالة شعورية داخلية تتسم بها ذات من الذوات نابعة من ذات عاقلة خصيصا مثل: الفرح، الحزن، الغضب،الخوف،... والتي تحمل وظيفة "الحائل"،مثل:(فرح المسلمون بنصر الله).

د-الأوضاع(Positions):وتشمل المحمولات التي تدل على ذات (+مراقب) لوضع،مثل: (وقف الرجل أمام الدار)،فهي نابعة من ذات قادرة على الإنجاز من عدمه ويكون المحمول دالا في ذاته على وضع مكاني مثل:(العصفور فوق الشجرة)أو زماني مثل:(اللقاء في الصباح)،وهي تؤدي وظيفة" المتموضع" دلاليا.

تنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة إجراء مجموعتين من القواعد: قواعد إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية، وتعد هذه البنية الرابط الذي

يربط بين البنية الحملية بالبنية المكونية، عن طريق بنية وظيفية مستقلة يمثل فيها نوعين من الوظائف: الوظائف التركيبية، والوظائف التداولية.

إذ عرف المتوكل البنية الوظيفية في كتابه قائلا:«**هي الرابط الذي يصل بين البنية الحملية بالمكونية، فقد تساءل اللسانيون إذا ما كان يربط بين البنيتين بكيفية مباشرة أم عبر بنية ثالثة،ويعتبر النحو الوظيفي الذي اقترحه "سمون ديك" أحد النماذج اللغوية التي تفترض أن الربط بين البنية الحملية والبنية التركيبية الصرفية يتم عبر بنية وظيفية مستقلة**»[1].وهذا يعني أن المتوكل أشار في دراساته إلى وجود بنية تتوسط البنية الحملية والمكونية والتي تتمثل في البنية الوظيفية.

لذلك نجد المتوكل يركز في تحديده للجملة على الجانب التداولي دون إغفاله أو إهماله للجوانب الدلالية والتركيبية، فاعتبر الجملة أنها عبارة لغوية تمثل حملا موسعا، ومكونا خارجيا. بمعنى أن الجملة تعلو وتفوق الحمل الذي تتضمنه وتتعدى إلى مكونات خارجية.

ولابد أن تراعي فيها البنيات الثلاث في اشتقاق الجملة والمتمثلة في: البنية الحملية، البنية الوظيفية، البنية المكونية، ويتم بناء هذه البنيات عن طريق ثلاث مجموعات من القواعد: قواعد الأساس، قواعد إسناد الوظائف، وقواعد التعبير.لذلك نجد الجمل في هذا الاتجاه تكون إما جمل ذات محمول فعلي، أو جمل ذات محمول غير فعلي(مركب اسمي،

---

[1]– أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي،من البنية التحويلية إلى البنية المكونة، ص25.

أو مركب ظرفي،ومركب حرفي)[1]، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي إلى جمل تحمل رابط وجمل لا تحمل رابط. ومنه بين لنا المتوكل ثلاثة أنواع من الجمل وهي: الجملة الفعلية، الاسمية، والرابطية.

ويقصد بها البنية الصرفية التركيبية، ويتم بناؤها انطلاقا من البنية الحملية المخصصة وظيفيا التي تتوفر فيها كل المعلومات (دلالية، تركيبية، تداولية)، وهي ما تستلزمه قواعد النسق الثالث المصطلح عليها بقواعد التعبير. ويتمثل دور هذه القواعد في نقل المحمول من صورته المجردة على صورته المحققة المصاغة صياغة صرفية تامة، وذلك انطلاقا من المعلومات المجردة في البنية الحملية العامة التي تشمل الجذر الذي يتكون منه المحمول ومقولته التركيبية(فعل، اسم، صفة) ومخصص الصيغة(خبر، أمر، شرط)، ومخصص الجهة (تام/ غير تام...) ومخصص الزمن(ماضي، حاضر، مستقبل)[2].

2-3-أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي

حدد الوظيفيون ومن بينهم المتوكل نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسمها المتوكل حسب مقولة المحمول إلى:جمل فعلية(محمولها الأساس فعل) وجمل اسمية(محمولها الأساس ليس فعلا)، وجمل رابطية(جمل اسمية + رابطا). كما قسمها أيضا

---

[1]- ينظر: الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، "دراسة في نحو الجملة"، ص121.

[2]- ينظر: يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص247.

بحسب عدد المحمولات إلى: جمل بسيطة(فيها محمول واحد)، وجمل مركبة(فيها أكثر من محمول) أو معقدة[1].

فمفهوم الجملة عند المتوكل في النحو الوظيفي يختلف عما هو في النحو التقليدي، والدليل على ذلك هو اعتماده على مقولة المحمول في تحديد نوع الجمل على عكس الدراسات القديمة التي تعتمد على تحديد المسندات داخل الجملة، فعناصر هذه الجملة تختلف عن تلك التسميات التي أطلقت عليها في النحو التقليدي – المسند والمسند إليه– وأصبحت تعرف الآن بالموضوع والمحمول. فرغم هذا التباين في إطلاق المصطلحات إلا أن كلتا النظريتان تشتركان في شيء واحد وهي كيفية قيام الجملة وعناصرها.

أ– أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول

تنقسم الجملة العربية، حسب مقولة المحمول جملة ذات محمول غير فعلي أي(جملة محمولها مركب وصفي ومركب اسمي أو مركب حرفي أو مركب ظرفي). وتنقسم الجملة ذات المحمول غير فعلي بدورها إلى جملة تشمل رابط وجملة لا تشمل على رابط، ونصطلح على الجمل الثلاثة بـ:الجملة الفعلية، الجملة الرابطية والجملة الاسمية. وبهذا فإن المحمول يعد الفاصل الذي يميز ببين أنواع الجملة بحسب المقولة، فلكل نوع من هذه الأنواع خصوصيات منها[2]:

---

[1]– ينظر: الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي "دراسة في نحو الجملة"، ص121.

[2]– المرجع السابق، ص ن.

1/ الجملة الفعلية

تمتاز الجملة الفعلية ببنية خاصة توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، كما تمتاز بأن مخصص المحمول الزمني والوجهي فيها يكمن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تمتاز بأنها من حيث الاشتقاق، أكثر إنتاجية من غيرها.

2/ الجملة الاسمية

تمتاز كذلك الجملة الاسمية ببنية موقعية خاصة من ميزاتها أن فاعلها مقدم على محمولها، وقد يؤخر إذا كان حامل لوظائف تداولية معينة، المحمول فيها لا يدل عادة على واقعة، وخصوصا إذا كان (مركبا اسميا أو مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا)، فمع هذا النوع يصعب الاشتقاق من المحمولات.

3/ الجملة الرابطية

ليست جملا اسمية أو فعلية،وإنما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى، كما أنها تشارك الجمل الاسمية في بعض ميزاتها الحملية الوظيفية، وتقاسم الفعلية خصائصها الكونية، ذلك أن محمولها هو محمول الجملة الاسمية إلا أن الفاعل فيها لا يجوز له أن يتقدم على الرابط، فإذا ورد متقدما كان المبتدأ(عنصرا خارجيا)لا فاعلا، وهو في هذه

الخصية يتقاطع مع الجمل الفعلية،ودور الرابط في هذا النوع من الجمل هو جديد المخصص الزماني والجهي للمحمول.

قسم الوظيفيون الجمل بحسب تركيبيها إلى جمل فعلية بسيطة وجمل مركبة، الجمل البسيطة هي التي تحتوي على حمل واحد سواء وجد مكون خارجي أم لا،أما الجمل المركبة فهي الجمل التي تحتوي على أكثر من الحمل[1]. لكن المتوكل أعاد النظر في هذا التقسيم موردا أن الجمل البسيطة هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد ولا وجود لمكون خارجي معها، فإن وجد المكون الخارجي(الرابط) مع ذلك الحمل صارت الجملة مركبة، وأضاف نوعا آخر من الجمل المعقدة، وتمتاز بأنها تحتوي على أكثر من حمل.

***الجمل البسيطة**

يتكون هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، فيه محمول ومجموعة حدود إجبارية (حدود الموضوعات) وقد تذكر معه حدود أخرى اختيارية(حدود اللواحق)، وقد يذكر مع هذه العناصر مخصص المحمول(قد يكون فعلا مرابطا أو فعلا مساعدا) ومؤشر القوة الإنجازية (مخصص الحمل).

[1]– ينظر: الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي "دراسة في نحو الجملة"، ص ص122، 123.

***الجملة المركبة**

تتكون من حمل ومكون خارجي(ربض)، قد يكون هذا الحمل الخارجي مبتدأ أو ذيل أو منادى، وتبعا لنوع المكون الخارجي يورد المتوكل أن هناك جملا مبتدئة وجملا ذيلية وأخرى ندائية، ولكل نوع منها خصائصه وشروطه، فالمبتدأ يشترط فيه التصدير، والذيل يشترط فيه التأخر، والنداء له حرية التقدم والتأخر أو التوسط. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الجمل المبتدئة= م [حمل].

الجمل الذيلية= [حمل] ذ.

الجمل الندائية= منا [حمل]/[حمل]منا/[حم(منا)ل].

***الجمل المعقدة**

يتميز هذا النوع من الجمل باحتوائه على أكثر من حمل، كما هو موضح في البنية الآتية: [ج(حمل١)(حمل٢)...(حملن)١] وهذا التعدد في المحمول يتجلى في صورتين هما:

أ) يشكل كل من الحملين مكونا قائم الذات يرتبط بالحمل الآخر بكيفية ما دون أن يفقد استقلاله عنه.

ب)يشكل أحد الحملين جزءا من الحمل الآخر بحيث يعد مكونا من مكوناته.

ويورد المتوكل أن الحملين يكونان قائمي الذات إذا كان أحدهما: حملا اعتراضيا أو كان أحدهما معطوفا على الآخر، أما إذا كان أحدهما مكونا من مكونات الحمل أو جزءا من مكون من مكونات فإنه يعد حملا مدمجا في الحمل الذي يعلوه.

النظرية النحوية لها علاقة وطيدة بالإسناد بكونها لديها عناصر تساهم في تقوية الجملة وتماسكها، فنجدها تتكون من ركنين أساسيين مثلها مثل النظرية القديمة،–الموضوع والمحمول– والواضح في ذلك أن الإسناد لا يتحقق إلا بوجود طرفيه مهما تطورت الدراسات النحوية واللغوية.

النحاة في تناولهم لطبيعة الجملة وبيان أنواعها في الدراسات الحديثة– ومن بينهما المتوكل– وجدنا هناك تشابه واضح بين النحو القديم والنحو الوظيفي في تحديد طرفي أو ركني الإسناد داخل الجملة العربية، ففي النحو القديم تحدد الجملة وأنواعها بحسب تعدد الإسناد فيها فتنقسم إلى جمل صغرى، كبرى، معقدة، والتي تعرف بالجمل الإسنادية نظرا لتعدد الإسناد فيها، وكذلك في النحو الوظيفي تحدد الجملة –حسب رأي المتوكل– بتعدد المحمولات فيها فنحصل على جمل بسيطة، مركبة، معقدة، فتعرف بالتراكيب الإسنادية التي تحدد داخل الملفوظ، وذلك بالإشارة إلى مدى بساطة وتعقيد الصيغ التركيبية.

ثالثا: التراكيب الإسنادية وأنواعها

ويقصد بالتركيب الإسنادي ما تألف من ركني الجملة، مثال: جاء المعلم، المعلم نشيط. لذلك هناك الكثير من العلماء من تحدثوا عن التراكيب الإسنادية وأغفلوا بدورها

التراكيب غير الإسنادي، إلا أن ما قام به عبد الله إمسعودان في مذكرته المعنونة بالتراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية سهل علي التطلع لهذه الأنواع، رغم أنني غير معنية بدراسة التراكيب غير الإسنادية، لذلك اعتمدت عليه كمرجع أساسي في بحثي.

تتحدد التراكيب الإسنادية عند العرب من خلال تحليل وشكلنة التركيب الذي ينبني منه الملفوظ، وكذلك ببيان العمليات الإسنادية وتحديد أركان الإسناد وطبيعة كل واحد منهما، وذلك نظرا للتقسيم الذي اعتمد عليه النحاة في تقسيمهم للجملة العربية إلى جملة اسمية وفعلية وهذا ليس مقصورا على النحو العربي بل على الدراسات اللغوية الحديثة التي تعتمده وتعتبره مقيدا من الناحية المنهجية، كما أن هذه الأصناف ليس من خصائص اللغة العربية وحدها بل هي ظاهرة تتجلى في عدد كبير من اللغات.

لو نرجع إلى دراستي السابقة، التي ذكرت فيها الجملة وأنواعها لوجدنا أن الجملة الاسمية مصطلح قديم في التراث النحوي، ويتحدد مدلوله فيه بأنه " الجملة المكونة من المبتدأ وخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، و يكون المسند فيها اسما أو ضميرا، كما يكون المسند فيها إما «**اسم جامد غير مشتق أو اسم مشتق لا يصح كونه رافعا للمسند إليه أو تركيبا إسناديا**»[1]، وهذا كله ما جعل الجملة الاسمية تتميز بنوع من الخصائص

[1]- محمود أحمد نخلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1988م، ص90.

تميزها بحيث يمكن أن تكون جملة بسيطة أو تكون مركبة[1]، تكون بسيطة عندما يكون المسند اسما جامدا غير مشتق ، وتكون مركبة إذا كان المسند تركيبا إسناديا.

فالعربية تتميز بظاهرة الجمل الاسمية أي بكثرتها والتي يتكون طرفيها من اسمين اثنين –مسند ومسند إليه–على عكس اللغات الأخرى التي لا يمكن لها أن تستغني عن الفعل، فلا بد من وجود فعل الكون. تعد الجملة الاسمية خاصية تنفرد بها الجملة العربية إذ يكون طرفي الإسناد فيها اسمين، وعلى هذا الأساس نجد أن الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن بمعنى أنها لا تشير إلى حدث ولا زمان فهي الجملة التي تصف المسند إليه بالمسند، ولكن في بعض الأحيان إذا أردنا أن تكون هذه الجملة تدل على زمن ما نضيف إليها الأفعال الناسخة وندخلها على الجملة الاسمية، فيصبح بذلك وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة[(2)].

فانطلاقا من هذه المفاهيم نقول إن الجملة الاسمية هي الجملة التي لا يكون المسند فيه فعلا، إلا أنها في يمكن لها أن تقترن أحيلنا بقرينة خارجة عن الإسناد، كأن تشير إلى زمن معين في الماضي أو المستقبل أو تشير إلى الزمن بأبعاده الثلاث، ولكن في غالب الأمر تكون خالية من القرائن بمعنى خالية من الارتباط الزماني والمكاني.

---

[1]– المرجع نفسه، ص91.

[2]– ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار النشر، القاهرة ، ط3، ص193.

ولكن من ناحية التركيب هي: «**الجملة التي تحتوي على ركني الإسناد وحدهما، دون عناصر إضافية تكون قيدا على الإسناد أو موسعة لأحد العناصر**»[1]، حيث يحتل المسند إليه الرتبة الأولى من حيث الرتيب. ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد لركني الإسناد:

1- اسم + اسم .مثل : زيد رجل.

2- اسم + وصف. مثل : زيد قائم.

3- اسم + جار ومجرور أو ظرف. مثل: زيد في البيت، زيد أمام البيت.

أما الجملة الفعلية، مصطلح قديم له حظ من الانتشار الكبير في التراث النحوي العربي كما أن مدلوله في هذا التراث قديم، حيث أكد النحويون منذ عصر مبكر أن" الجملة الفعلية" تقال إلى جانب "الجملة الاسمية "، وذلك دلالة على نوع من أنواع الجملة العربية، لها مكوناتها وخصائصها المميزة التي تتمثل في كونها تتكون من فعل وفاعل أو فعل ونائب الفاعل، إذ تتميز بضرورة تقدم الفعل على الفاعل أو نائبه، كما أنها تحتوي على ركن من أركان الإسناد وهما المسند والمسند إليه.ومن ثمة هذا النوع من الجملة يفيد«**إسناد حدث معين في زمن محدد إلى المسند إليه**»[2]، لذلك تشتمل الجملة الفعلية على صورتين متميزتين هما:

---

[1]- الساقي، د مصطفى فاضل: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1977م، ص77.

[2]- محمود أحمد نخلة: مدخل إلى دراسة اللغة العربية، ص 99.

– الصورة الأولى: تقدم المسند –الفعل التام– على المسند إليه – فاعلا كان أو نائبا عنه.

– الصورة الثانية: تقدم المسند إليه فاعلا كان أو نائبا عنه – على المسند الفعل التام.

تتكون الجملة الفعلية من حيث التركيب من بنية أساسية وهي : مسند (فعل) + مسند إليه (فاعل) أي تتكون من عنصرين إسناديين يمثلان الحد الأدنى لهما رتبة أصلية ، يحتل فيها الفعل مرتبة الصدارة، ويحتل الفاعل المرتبة الثانية، فنجد أن الرتبة هنا مقيدة بين الفعل وفاعله بحيث لا يجوز تقدم الفاعل على الفعل وهذا عكس ما نلاحظه في الجمل الاسمية التي يمكن التبديل بين عنصريها الإسناديين، فقد جسد هذا المبدأ تقسيم ابن هشام يقول: «**الاسمية هي التي صدرها اسم، والفعلية هي التي صدرها فعل**»[1] بمعنى أنه هنا يقصد بصدر الجملة المسند والمسند إليه.

وما لاحظته هنا هو أن التصنيف المعتمد في تحديد أنواع الجملة وتقسيمها إلى اسمية أو فعلية هو عبارة عن مبدأ شكلي فقط ولم يعتمدوا على تصانيف أخرى. إلا أن هناك ما هو إيجابي بكون أن العملية الإسنادية محققة في كلتا الجملتين رغم الاختلاف الموجود بينهما من حيث ناحية الرتبة بمعنى أن الأصل في الجملة الاسمية العربية هو (المسند إليه + المسند) والتي يمكن اعتبار هذه الرتبة هي الرتبة الأصلية، لأنه ليس هناك فرق بين

[1]– ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ص 492، 493.

المسند إليه في الجملة الاسمية والمسند إليه في الجملة الفعلية، وإنما يمكن أن يكون هناك فرق فقط من حيث الدلالة.

لذلك فرغم الاختلافات الموجودة من حيث الرتبة أو التقديم والتأخير ودخول العوامل، إلا أن المسند إليه والمسند لا يختلفان.

أ)التراكيب البسيطة

تتجسد العمليات الإسنادية البسيطة في الملفوظ الذي يشتمل على عملية إسنادية واحدة مستقلة لذاتها، تكون إما اسمية أو فعلية، يقرنها اللسانيون بصفة التوازي التي تنتاب جملتين بسيطتين متتاليتين ومستقلتين. أي أن العملية الإسنادية البسيطة تشتمل على عملية إسنادية واحدة، تكون اسمية أم فعلية، قد تشتمل على تراكيب غير إسنادية بسيطة وغير معقدة، كالعلاقات التلازمية التي بين المنعوت ونعته والمضاف والمضاف إليه والجار ومجروره والمبدل منه وبدله[1].

تتحقق العملية الإسنادية الاسمية والفعلية في التركيب بفضل عناصرها الإسنادية المتمثلة في طرفي الإسناد. ولكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى أن هناك اختلاف حول مفهوم الجملة الاسمية والجملة الفعلية بين اللغات الهندوأوروبية واللغة العربية؛ ففي الفرنسية على سبيل المثال تكون الجملة فعلية إذا ما اشتملت على فعل تام أو ناقص (مساعد)،

[1]– ينظر: عبد الله إمسعودان: التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية، ص ص166، 167.

وتكون اسمية إذا ما خلت من أي فعل. فالعملية الإسنادية الاسمية في العربية، تكون العملية اسمية إذا ما ابتدأت بمسند إليه أو ما يعادله ابتداء أصيلا. ولا يهم إن كان في موضع هذا المسند إليه أو مسنده عملية إسنادية ثانوية فعلية. وتكون فعلية إذا ما ابتدأت بفعل تام يشتمل على حدث وزمن، ابتداء أصيلا ليس ناتجا عن عملية تقديم المسند عن المسند إليه لأن ذلك لا يمكن إلا في الجملة الاسمية[1].

ب) – التراكيب المركبة

اختلف المختصون في وسم الجملة غير البسيطة، فأغلبهم ساير التقسيم المنطقي وترجم مصطلح(Complexe) بمعقد، مثلما فعل ريمون طحان عند تحديده لنوع الجملة المعقدة[2]. كما نجد في التراث العربي عبد القاهر الجرجاني الذي استعمل مصطلح "مركب" بمعنى "معقد"، حين قال متعرضا لترتيب الكلم في صدر بيت امرئ القيس " قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل"، حيث قال: «**وعلى ذلك وضعت المنازل والمراتب في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة**»[3]. يبدوا أن اصطلاح الجملة المركبة مرادفا لمصطلح الجملة المعقدة، غير أن ريمون طحان رأى بضرورة التفريق بينهما، حيث صرح بوجود جملة معقدة محضة، وجملة فيها نوع من التعقيد المتمثل في سعة المسند، لاشتماله على عملية إسنادية

---

[1]– المرجع نفسه، ص 168.

[2]– ينظر: ريمون طحان، ج2، ص105.

[3]– عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1978، ص03.

أو عمليات إسنادية ثانوية، وهذه الجملة يسميها "مركبة"[1]. وها هنا نلاحظ أنه يجاري رأي ابن هشام في تقسيمه لنوعي الجملة الاسمية إلى جملة كبرى تشتمل على مسند يتكون من جملة صغرى[2]. بمعنى أنه هناك تشابه من حيث التعقيد بين الجملة الإسنادية المعروفة عند القدماء والتركيب الإسنادي عند المحدثين، إلا أن القضية تبقى شكلية فقط واختلاف من حيث المصطلحات.

لذلك فنوع العملية الإسنادية المركبة، تقع وسطا بين نوع العملية الإسنادية البسيطة المحض وبين العملية الإسنادية المعقدة المحض، فهو يتميز عن النوع البسيط بسعة ركنيه – المسند والمسند إليه– ليحويا على عملية إسنادية أو عمليات إسنادية ثانوية، إلا أن مخططه يبقى نفسه المخطط البسيط . كما يتميز عن النوع المعقد بكون العلاقة أو العلاقات الإسنادية وغير الإسنادية التي فيه، معقودة داخل الملفوظ نفسه وليست علاقة ربط جملي بين جملتين متتاليتين مثلما الحال في الجملة المعقدة المحض.

ج) – التراكيب المعقدة

تعد الجملة المعقدة محل اختلاف بين العلماء، فهي على خلاف العملية الإسنادية البسيطة. فنجد جان دي بوا يقرن هذه العملية بصفة الترابط (Hypotaxe) بين عمليتين بسيطتين في الأصل وهو ما يتفق مع معنى الوصل عند الجرجاني. فصفة الترابط تتجسد

---

[1]– ينظر: ريمون طحان: الألسنية، ج2 ، ص ص 98– 99.

[2]– ينظر: عبد الله إمسعودان: التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية، ص174.

بواسطة منسق بين الجملتين في صيغة الملفوظ الطويل والهدف منه هو المحاجة (Argumentation) والتأكيد مثال:[1]

1. هذا الرجل ماهر وسينجح الواو هنا عبارة عن منسق جملي

2. هذا الرجل ماهر لأنه سينجح الواو هنا أيضا منسق جملي

ويسوق جان ديبوا وبيار لوقوفيك أمثلة مغايرة لهذه حيث تكون العملية الإسنادية الثانية مدمجة في الأولى، مما يعطيها مخطط العملية الإسنادية البسيطة غير أنها تختلف عنها باتساع أحد ركنيها أو هما معا ليشمل العمليات الإسنادية الثانوية. كما أنها تختلف عن العملية الإسنادية المحض، في كونها لا تنبنى على عمليتين إسناديتين مستقلتين في الأصل، وإنما على عملية إسنادية كبرى رئيسة تشتمل على عملية إسنادية ثانوية هي العملية الإسنادية الثانية. ويربط بيار لوقوفيك معنى التعقيد في الجمل المعقدة بمعنى كثافة الحجم والعلاقات في سياق العملية الإسنادية[2].

كما نجد بعض المحدثين الذين يرون أن القضية المعقدة تتألف من قضيتين ذريتين أو أكثر، ترتبطان بأحد الثوابت المنطقية مثل ثابت الربط (واو العطف) أو ثابت الفصل (أو) أو أداة الشرط إذا، وما إلى ذلك ... ونعقب على هذا الرأي أن إذا الشرطية هي موجهة لأسلوب

---

[1]– المرجع السابق، ص175.

[2]–المرجع السابق، ص ن.

الشرط [1] ولا تؤدي وحدها وظيفة الربط بين شقي الأسلوب: الجملة والجواب وإنما تشترك مع الرابط والمنسق بين الجملتين الذي يكون إما ضمنيا وإما حقيقيا مثل الفاء الرابطة لجواب الشرط.

إن العمليتين أو العمليات الإسنادية المكونة لعملية المعقدة، يخضع بعضها إلى بعض دون إدماج بين جملتي أسلوب الشرط على أنهما بإمكانهما التجسد في صيغة عملية إسنادية بسيطة أو مركبة تحتوي على عملية إسنادية أساس ضمنها عملية إسنادية ثانوية، أو يدمج بعضها في بعض حسبما يتطلبه المعنى العام والعلاقات التي يشتمل عليها الملفوظ المعقد، إما بالوصل أو الفصل.

فمن هنا نستطيع أن نقول أن التراكيب الإسنادية قديما تعرف بالجملة وتقسيماتها المعروفة إلى جملة صغرى، وهي ما احتوت على مسند واحد تعبر عن حدث بسيط وقع في زمن معين، سواء كان المعنى قد تم بالإسناد وحده أو مع متممات أخرى، إلا أنها تبقى جملة صغرى ذات مسند واحد. وجملة كبرى وهي التي تحتوي على إسنادين فأكثر يتم من خلالها التعبير عن فكرة ما، والجملة الكبرى بدورها تنقسم إلى جملة مركبة والتي يكون فيها المسند مركبا إسناديا ، والمعقدة ما احتوت على أكثر من إسنادين تربط اللاحق بالسابق عن طريق أداة تختص بمعنى من المعاني فالنحاة القدامى لم يستطيعوا تحديد الوظيفة النحوية للجملة حيث عرضوها في أبواب كثيرة وفي مصنفاتهم إلى أن جاء ابن هشام الذي استطاع إعادة

---

[1]– ينظر: ريمون طحان: الألسنية، ص111.

تقسيم الجملة العربية إلاّ أنّه تعرض للنقد من طرف بعض العلماء المحدثين في تقصيره لدراسة الجملة ولكنه حاول بقدر الإمكان إعطاء وجهة نظر جديدة للجملة. ورغم ذلك اختلفت الرؤى في تقسيم الجملة بالنسبة للمحدثين حيث جاؤوا بمصطلحات جديدة خاصة في مجال النحو الوظيفي وذلك بتجديد المصطلحات بالنسبة لركني الإسناد – الموضوع والمحمول– وهذا ما أدى إلى تغيير في تسمية التراكيب الإسنادية(البسيطة، المركبة، المعقدة) مقارنة بما كانت عليه سابقا.

الفصل الثاني:

وظيفة الإسناد عند العرب والغرب

أولا: الإسناد وأركانه في اللغات

1-1- العلاقة الإسنادية وأركانها

1-2-أنواع الإسناد

1-3- العمليات الإسنادية

ثانيا: الرابط الإسنادي

أما في هذا الفصل ستكون الدراسة حول "**الإسناد وأركانه في اللغات**" من خلال كيفية إنشاء الجمل الاسمية والفعلية في مختلف اللغات بدءا باللغة الإغريقية(اليونانية) وبالتحديد عند أرسطو الذي يمثل قطب للدراسات اللغوية الغربية، وكذلك ما مدى رأي المحدثين– حول أركان الإسناد، ثم بعدها يأتي الحديث عن المراتب المحفوظة في اللغات بكونها المصدر الأساسي في تحديد العمليات الإسنادية خاصة في اللغة الإيرانية والفرنسية وكذلك العربية. بذكر بعض اللغات التي تستغني عن ركن من أركان الإسناد في تحديدها للعملية الإسنادية منها الماليزية واليابانية، بتقديم رأي بعض العلماء اللذين يرون بإمكانية الاستغناء عن ركن من أركان الإسناد في إمكانية حذف المسند إليه بالنسبة للجمل في اللغة الفرنسية. وذلك وفق ثلاثة مباحث أساسية منها: "**العلاقة الإسنادية وأركانها**" المتمثلة في المسند والمسند إليه، وبعدها" **أنواع الإسناد**" و"**العمليات الإسنادية**"عند كل من العرب والغرب وذلك بالتطرق لأهم آراء العلماء اللغويين حول هذه القضية بدءا **بالتراث الغربي** : عند كل من مارتيني الذي يرى بعدم ضرورة وجود الإسناد في كل اللغات منها الفرنسية، ثم يليه تشومسكي وبنفنيست وغيرهما اللذين يرين بأن لكل اللغات يجب أن يتجسد فيها الإسناد، ثم ندعمه بعد ذلك بالتراث العربي بذكر أهم آراء العلماء المحدثين والأقدمين حول قضية الإسناد وأركانه ، خلال التطرق لهذه الآراء كلها حاولت عقد مقارنة بينهم بذكر الاختلافات الموجودة فيما يخص الإسناد.

وبعدها تحدثت عن "**الرابط الإسنادي**" من خلال مبحثين أساسيين هما " مفهوم الرابط" و"أنواع الروابط" في العمليات الإسنادية عند كل من العرب والغرب على حد سواء، ببيان الدور الذي يلعبه الرابط في تماسك الجمل وترابطها، رصد أهم آراء العلماء اللغويين العرب والغرب حول إشكالية الرابط الإسنادي في اللغات من خلال عقد مقارنة بينهما بذكر أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أولا: الإسناد وأركانه في اللغات

يقتصر الإسناد عند أرسطو (Aristo) على القضايا الثلاثية فقط، إذ يركز على ما يبرز على السطح، فعنده لا مكان لقضية حذف أحد الأركان «... **فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان – موضوع ومحمول ونسبة تربط بين الموضوع و المحمول – وجب أن يكون هناك ثلاثة ألفاظ، لفظ يدل على الموضوع ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة**»[1].

أما بالنسبة للقضايا الثنائية التي تتكون من موضوع ومحمول فقط عند أرسطو كأن الإسناد فيها غير موجود في قوله «**وإنما سميت التي محمولها كلمة، ثنائية لأنها مؤلفة من موضوع ومحمول فقط، وسميت التي محمولها اسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول...**»[2] ويخبرنا أرسطو في هذه الفقرة بانعدام الرابطة الإسنادية في الجمل التي مسندها فعل متصرف ذو حدث وهي ما يوافق عندنا الجمل الاسمية التي

---

[1]– عبد الله امسعودان: "التراكيب الإسنادية وغير الإسنادية في العربية "، ص94.

[2]– المرجع نفسه، ص95.

مسندها جملة فعلية.فمنطق اللغات مختلف وفق أنظمتها وانتماءاتها، فمفهوم الجملة الفعلية يختلف بين اللغات (الهندوأوروبية) واللغة العربية.

لذلك نجد بعض المناطقة واللسانيين المحدثين اللذين يرون في تقسيمه هذا (أرسطو) تقصيرا وإخلالا وإنقاصا لم هو في الواقع اللغوي ، حيث أن الجمل« **ليست في مثل بهذه البساطة وإنما هي مركبة ومعقدة بفعل توسيعات تفرضها شروط الحال والسياق التي تستوجب إما مدا وإما جزا في الجمل وفق ما يلزم الخطاب و الفائدة والإفهام**»[1] إن منطق أرسطو لم يهتم بشروط التعدية ولا بالعوامل المنسقة بين الجمل بصفة واضحة، لذلك يطلق على منطقه بمنطق حساب الأسماء، فهو لم يحص سوى العوامل الاسمية.

وإن اللغات على اختلافها وسائل تبليغية وتعبيرية، لكل منها نظام ينبني على قواعد تركيبية وصرفية وفونولوجية ودلالية معينة، منها ما تشترك أو تختلف فيه، وإذا ما ركزنا على القواعد التركيبية، لكونها متعلقة بهدفنا في هذا البحث، نجد غالبا أن اللغات تستعمل بغرض الإفادة، تراكيب هي مزيج من أقسام الكلم، أسماء وحروف وأفعال،بفضل عمليات تحديدية وإسنادية في الملفوظات. إن ترتيب أركان الملفوظات يختلف بين اللغات نتيجة اختلاف المراتب المحفوظة فيها أو نتيجة لمرونة نظامها بصفة عامة[2].

---

[1]- المرجع السابق، ص96.

[2]- المرجع نفسه، ص85.

فيما يخص المراتب المحفوظة، فنجد أن الفعل في اللغة الإيرانية له مرتبة محفوظة هي آخر الملفوظ، والفعل في اللغة الفرنسية له مرتبة محفوظة هي أول الملفوظ والفعل في اللغة العربية له مرتبة محفوظة هي أول الجملة الفعلية.

وأما بخصوص مرونة النظام اللغوي، فنجد لغات تستغني عن ركن من الأركان للتعبير عن معان لا تتم في لغات أخرى بدونها، مثلما هو الحال في الماليزية واليابانية اللتين لا تستعملان الفعل في حالات معينة[1]، دون أن يشكل ذلك عائقا في تجسيد الإسناد إذا ما قارناها بالاحتمالات الإسناد في العربية، حيث يكون المسند خبرا بصيغة غير فعلية بينما يكون المسند نفسه جملة فعلية في عملية إسنادية اسمية.

ومن العلماء من يرى أن الإسناد ليس ضروريا في كل الملفوظات للتعبير عن الأفكار حيث يمكن الاستغناء عن المسند إليه وهذا "رأي أندري مارتنيه"(Andrémartini)،فيما يخص الأمثلة التي تستهل بـ ya llفي اللغة الفرنسية مثل: (llya du soleil) يوجد شمسمدعيا أن (شمس) ليس مسندا إليه وإنما مسند.كما قدم أيضا مثال مركبا يتمثل في: (llyavait fête au village) وأن في هذا التركيب ليس فقط حرا ومرتبا بل أن يكون تركيبا ملفوظا تاما ويسمى "المركب الإسنادي"[2].

---

[1]– ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

[2]– ينظر: كارتين فوك، بيار ليقوفيك: مبادئ فيقضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب: د. المنصف عاشور، دار النشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص48.

1-1- العلاقة الإسنادية وأركانها

يتكون الإسناد من ركنيين أساسيين هما: **"المسند"**؛ وهو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، وهو في الجملة الفعلية المراد به الفعل، وفي الجملة الاسمية الممثل به في الخبر.والركن الآخر هو**"المسند إليه"**؛ وهو الجزء المحكوم عليه وهو في الجملة الفعلية فاعل، وفي الجملة الاسمية المبتدأ[1].

علاقة الإسناد هي المكون الأساسي للجملة أو الوحدة الإسنادية، وهي كما عرفها الشريف الجرجاني: هي إيقاع التعليق بين الشيئين أي بين اللفظتين المكونين للتركيب ألإسنادي، كنسبة الخبر إلى المبتدأ أو كنسبة الفعل إلى مرفوعه، ذلك أن التعليق قد يكون بين اسم واسم أوفعل واسم، وقد يكون الإسناد الخبري بين وحدتين إسناديتين وذلك بضم إحداهما إلى الأخرى نحو: قوله تعالى:﴿**والذي خبث لا يخرج إلا نكدا**﴾[2](الأعراف، الآية58). وهذا يعني أن كل من المسند والمسند إليه هو وحدة إسنادية سواء كان المركب الإسنادي جملة فعلية أو اسمية.

فالعلاقة الإسنادية تنطلق أساسا من التركيب الإسنادي الذي تبنى عليه الجملة أو الوحدة الإسنادية، ليس مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان فحداهما تعلق

---

[1]- ينظر: د. أحمد قريش، محاضرات مقياس التطبيق النحوي، لسانيات تطبيقية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، قسم اللغة والأدب العربي، ص12.

[2]- رابح بومعزة تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعليمها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ط1، 2005، ص18.

بالأخرى على سبيل التي يحسن موقع الخبر.وعلاقة الإسناد عند معظم النحاة هي علاقة معنوية تربط بين المسند والمسند إليه فهي نواة الجملة في أبسط أشكالها إلى أن تتسع وتشكل علاقات أخرى، فتحتاج إلى ما يربط تلك العلاقات بالنواة الأولى للإسناد فتلجأ اللغة إلى إيجاد وسائل تجسدها الروابط اللفظية بغية تحقيق الاتصال بها وإزالة الغموض واللبس.

1-1-أنواع الإسناد

للإسناد أنواع عدة تقوم على مبدأ الثنائيات وهي: الأصل/الفرع، الحقيقة/المجاز واللفظ/المعنى.

1-2-1-الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي

ويرى النحاة أن الإسناد ينقسم إلى قسمين: إسناد أصلي، وآخر غير أصلي. فأما الإسناد الأصلي فإنه يتحقق من إسناد الخبر إلى المبتدأ في الجملة الاسمية، وإسناد الفعل إلى فاعله في الجملة الفعلية. وأما الإسناد غير الأصلي فهو ما يتحقق من عمل المشتقات ضمن الجمل الأصلية حينما لا يكون ركنا أساسيا في الجملة كما في قوله تعالى:﴿**و ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله و المستضعفين من الرجال و النساء و الولدان اللذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك نصيرا**﴾(النساء، الآية-75).

فكلمة الظالم هنا هي عبارة عن مشتقات وليست عمدة، فرفعت أهلها وهذا ما يطلق عليه بالإسناد غير الأصلي.

1-2-2-الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي

وهناك تقسيم آخر للإسناد وهو تقسيمه إلى إسناد حقيقي وإسناد مجازي، فمتى ما أسند الفعل للفاعل النحوي، ولو كان مدلول ذلك الفاعل هو الفاعل الحقيقي فإن الإسناد يكون حقيقيا وإلا كان الإسناد مجازيا[1]؛ وهذا الإسناد يعنى به البلاغيون.

1-2-3-الإسناد اللفظي والإسناد المعنوي

وكذلك يقسم الإسناد إلى إسناد معنوي وآخر لفظي، فالمعنوي – الذي هو الأصل في الإسناد، يتحقق حين تنسب للكلمة ما معناها الحقيقي، نحو:حضر أخوك، خالد مسافر، وأما اللفظي فيتحقق حين ينسب الحكم إلى اللفظ كقولنا: "لا اله إلا الله" كلمة الإخلاص، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**﴾[2].

ولعل من نافلة القول أنّ نشير إلى أن المسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام عند النحاة لعدم تحقيق الجملة من دونهما لفظا وتقديرا، وما عداهما فهما فضلات ومكملات في الجملة.

فالإسناد بصفة عامة هو عملية ذهنية تحصل في ذهن المتكلم عند التعبير عن شيء يريده، وذلك بالربط بين طرفي الإسناد حتى يتمكن من إنتاج جمل يصح السكوت عليها.

---

[1]– ينظر: علي كنعان: "قضايا الإسناد في الجمل العربية"، ماجستير، جامعة الموصل، 2006م، ص7.

[2]– المرجع نفسه، ص9.

1-3- العمليات الإسنادية

اختلفت وجهات نظر النحاة الغربيين حول قضية الإسناد وأركانه في اللغات فنجد نظرة مارتيني للإسناد تختلف باختلاف نوع الملفوظ، ففي نظره أنه توجد لغات تتجسد فيها ملفوظات بكلمة واحدة أو أكثر مثل الفرنسية. إلا أن مارتيني يربط عملية الإسناد بعملية التحقيق التي لا تتجسد إلا في الملفوظ المتكون في سياق من كلمتين.فيرى أن الملفوظات المستهلة بصيغة Il y a دالة على وجود الحال، خالية من عملية الإسناد،لكونها لا تشتمل إلا على المسند، الذي يشكل نواة الملفوظ الذي لا يمكن الاستغناء عنها، على عكس التوابع من المفعولات التي يعتبرها فضلات لكونها لا تحمل فائدة الخطاب مثل[1]:

Hier il y avait fête au village. حيث يمثل المركب (il y avait fête) النواة التي هي المسند، أما (Hier) و(au village) فهما فضلتان. رغم تبريرات مارتيني وتأكيداته إلا أنه تجاهل واقع اللغات واستعمالاها الذي يفرض ربط السياق بالحال للوقوف على «**المحذوفات الممكنة التي تنشأ بفضل عاملي الاقتصاد اللغوي و مرونة النظام**»[2] وهذا ما جعل نظرته نظرة سطحية لا تعتمد سوى على ما يبرز على سطح الجملة في الوصف والتحليل.

1- المرجع السابق، ص 104.

2- المرجع نفسه، ص107.

يعتبر تشومسكي (Chomsky) الإسناد وسيلة هامة مساعدة على البناء اللغوي، وأن تسميته للنحو التوليدي يرجع لهذا السبب، وأن الإسناد في رأيه يتجسد في كل اللغات من خلال معاينته هو وتلامذته وتطبيقهم عليها نظرية النحو التوليدي، ولا يشكل الحذف والتعقيد في الملفوظ عائقا للاهتداء إليه، وذلك لا يوافق مارتيني في طرحه بكونه بعض الأمثلة في لغات كالفرنسية ليست قائمة على الإسناد[1].

يعتبر بنفنيست (Benveniste) الإسناد عملية أساسية في اللغات على اختلافها، ولتأكيد رأيه قدم لنا أمثلة من اللغات السامية والتركية والهندو أوروبية، مركزا على العملية الإسنادية المكونة من مسند ومسند إليه ورابطة ضمنية أو حقيقية. وأن الإسناد يضمن فعل الكون ويتجلى ذلك أغلب اللغات الهندوأوروبية، والرابط تتوسط ركني الإسناد كما أنها لها بديلا في اللغات السامية القديمة وكذلك اللغة العربية التي يؤدي فيها ضمير الفصل وظيفة الرابط الإسنادي[2].

فنلاحظ أن مارتيني لم يعتمد على الشكل الممثل في المسند والمسند إليه فهو يعود إلى اعتبارات منطقية وفلسفية فدراسته للمسند هي تقديم العنصر الذي شهد اختياريا ضرورة استعماله في جميع التراكيب ليقوم التركيب لذلك «**فالمسند بحاجة إلى التحقيق أي أن يرجع إلى منزلة ملموسةIlya vais fête، إذ يميز مارتيني بين اللفظ الإسنادي القائم بنفسه**

1- المرجع السابق، ص ن.

2- المرجع نفسه، ص110.

Fête والعنصر الذي يحققهIlya vais.أشار مارتيني إلى أن النواة الضرورية في التركيب و هو مؤلف من خبر (المسند) وهو مجموعة من العناصر تحققه»[1]، كما أشار مارتيني إلى أن الوظائف ليست متماثلة بين اللغات.

بينما نقد ذلك تشومسكي (chomsky)،حين سئل عن هذه القضية فقال«**بأن الأحكام المتفرقة التي لا تأخذ نظام اللغة الإجمالي مرجعان تكون خاطئة ولا يقاس عليها، حتى وإن كانت هذه الصيغة شاذة فلا يمكن نفي الإسناد عن اللغة الفرنسية ككل**»[2]،فتشومسكي من المدعمين لضرورة وجود الإسناد في بناء الجمل وذلك في كل اللغات، حيث استهجن ما ذهب إليه مارتين يومن بين اللذين دعموا تشومسكي في فكرة الإسناد في اللغات نجد بنفنيست وكيليولي اللذين قالا إنه لا يمكن التلفظ دون إسناد.

أما عند العرب يتميز موضوع العملية الإسنادية في النحو العربي بوجود إشكالية تتعلق بالمصطلحين الدالين على ركني الإسناد الرئيسيين:المسند والمسند إليه. وقد حصل إشكال في هذا بخروج جمهور النحاة على المعنيين الذين أرادهما سيبويه للركنين،حين عاكسوهما فأصبح المسند عند سيبويه يدل على المسند إليه عندهم، ومعنى المسند إليه عنده يدل على معنى المسند عندهم.

---

[1]– المرجع السابق، ص49.

[2]– عبد الله امسعودان: "التراكيب الإسنادية وغير الإسنادية في العربية"،ص86.

لقد أعطى سيبويه لموضوع الإسناد أهمية بالغة حين أدرجه في الباب الثالث من كتابه بصفته ركنا من أركان إطاره النظري العام الذي أفرد له الأبواب الثلاثة الأولى من كتابه في علم العربية. فجاء كلامه مختصرا لكنه دقيق ذو قيمة بالغة«...**لا يجد المتكلم من (الإسناد) بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك ... إلخ**»[1]. حصر سيبويه أركان الإسناد في المسند الذي هو المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية، والمسند إليه الذي هو المبني على المبتدأ، ويقصد به الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية. فسيبويه يرى أن معنى الإسناد مشترك بين ركني الجملة حيث لا يمكن الاستغناء عن الآخر.

لم يوافق جمهور النحاة رأي سيبويه حول ركني الإسناد خاصة. وهذا ما ورد عند أبي سعيد السيرافي في تفسيره للمسند والمسند إليه عند سيبويه، وعند جمهور النحاة في قوله «**إن أحسن تفسير (لذلك) يمثل في إعطاء المسند: معنى حديث وخبر والمسند إليه معنى محدث عنه ، وذلك خلافا لاستعمال سيبويه الذي كان يعطي معنى: محدث عنه لما كان يسميه المسند، ومعنى محدث به أو حديث للمسند إليه (الهاء هنا تعود إلى المسند)**»[2].فالنحاة خالفوا سيبويه حول أركان الإسناد في تحديدهم لطرفي العملية الإسنادية داخل الجملة. بمعنى أن سيبويه جعل المسند في الجملة الاسمية ركن أول وهو المبتدأ

---

[1]–سيبويه: الكتاب، شرح وتحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ج2، دار النشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ص23.

[2]– عبد الله امسعودان: التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية، ص ص 97، 98.

والفاعل في الجملة الفعلية، أما المسند إليه فهو يمثل بالنسبة إليه المبني عليه الذي ينبني عليه الخبر في الجملة الاسمية أو الفعل في الجملة الفعلية، بينما النحاة خالفوا رأي سيبويه في ذلك فيما يتعلق بركني الإسناد، في نظرهم أن أحسن تفسير للمسند والمسند إليه (كما جاء في تفسير السيرافي) هو إعطاء المسند معنى الخبر والحديث، والمسند إليه معنى محدث عنه على خلاف استعمال سيبويه لهما أي المسند يقصد به "محدث عنه" والمسند إليه "محدث به".

أما عند المحدثين نجد "ريمون طحان" الذي اعتبر بعض الجمل في اللغة العربية لا تحتوي على فعل "مسند"وتكون خالية منه نحو: **"القمر كوكب"** و**"في الدار رجل"** لا تمثلان المسند وإنما تمثلان حسبه العلاقة الإسنادية فقط[1].فرأي"ريمون طحان" يختلف عن رأي مارتيني فيما سبق حيث أنه لم ينف وجود الإسناد في مثل هذه الأمثلة أو الجمل حتى وإن فقدت أحد ركنيها.

الإسناد في اللغات يختلف باختلاف الوسائل التبليغية، وترتيب الملفوظات يختلف بين اللغات باختلاف المراتب المحفوظة فيها، مثلا نجد الفعل في اللغة الإيرانية له مرتبة محفوظة وهي آخر اللفظ، بينما الفعل في اللغة الفرنسية له مرتبة محفوظة وهي أول الملفوظ، ولكن في اللغة العربية له مرتبة محفوظة وهي أول الجملة الفعلية. لذلك تستغني بعض اللغات عن ركن من الأركان للتعبير عن معنى من المعاني لا تتم في لغات أخرى:

---

[1]– المرجع السابق، ص ن.

كالماليزية واليابانية حيث تستغنيان عن الفعل في حالات معينة بدون أن يحدث خلل في تحقيق الإسناد إذا قارناها باللغة العربية التي لا يمكن لها حذف عنصر من عناصر الإسناد ولو حدث ذلك لأدى إلى خلل. ونجد في اللغات الغربية أيضا من يشير إلى أن الإسناد ليس ضروريا في كل الملفوظات، فيمكن الاستغناء عن ركن من أركان الإسناد مثلا : "المسند إليه"، وهذا ما رأيناه عند مارتيني في الأمثلة التي عرضها في اللغة الفرنسية ،فنظرته للإسناد تختلف بحسب نوع الملفوظ، فالملفوظات المستهلة بصيغة Il y a دالة على الحال، خالية من العملية الإسنادية لكونه تشمل على ركن واحد فقط وهو المسند، الذي يعتبر نواة الملفوظ الذي لا يمكن الاستغناء عنه، عكس التوابع من المفعولات التي يعتبرها مارتيني فضلات لكونها لا تحمل فائدة الخبر، وهنا نجد مارتني يغفل عن دور الضمير في البناء الإسنادي، لكنه تعرض للنقد من طرف زميله تشومسكي الذي دعا إلى ضرورة الإسناد في اللغات لكونه الوسيلة الوحيدة للبناء اللغوي ورفض ما آل إليه مارتيني ولم يوافقه في طرحه لبعض الأمثلة في اللغات كالفرنسية خاصة في نفيه للإسناد فيها. ومن العلماء العرب نجد ريمون طحان الذي أشار إلى أن هناك بعض الجمل في العربية لا تحتوي على "مسند" أي فعل، ومن بين الأمثلة المقترحة عنده (القمر كوكب)، فهذه الجملة لا تحتوي على فعل وهذا لا يعني أنه ينفي وجود الإسناد في اللغة العربية حتى وإن فقدت الجملة أحد ركنيها "المسند في المثالين السابقين" على عكس مارتيني الذي ينفي وجود الإسناد في مثل هذا النوع من الجمل. فنلاحظ أن هناك اختلافات واتفاقات في تحديد ركني الإسناد بالنسبة لعلماء العرب

والغرب في بناء الجمل الفعلية والاسمية التي تتكون من مسند ومسند إليه، فبالنسبة للعرب لا يمكن أن تنشأ جملا دون وجود طرفي الإسناد فيها، بينما في الغرب هناك من ينفي وجود الإسناد في بعض الجمل النحوية مثل ما آل إليه مارتيني، ولكن من جهة أخرى نجد هناك من لا يوافق على هذا الرأي في أن كل اللغات وبدون أي استثناءات تقوم على الإسناد حتى ولو حذف ركن من أركانها.

ثانيا: الرابط الإسنادي

قبل الحديث عن الرابط وأنواعه لا بد لنا من تعريف" الربط " أولا لأنه يعتبر الجذر الذي أشتق منه مصطلح الرابط.

يعود مفهوم **الربط** إلى الجذر اللغوي **(ر ب ط)**، ويدل في المعاجم العربية على أصل واحد، وهو الثبات والملازمة.وجاء في لسان العرب دلالات واشتقاقات أخرى لمادة **[ربط]**: ربط الشيء يربطه ربطا، فهو مربوط وربيط: شده. والرباط والمرابطة: ملازمة ثغر العدو، وأصله أن يربط كل واحد من الفريقين خيله، والرباط: المواظبة على الأمر[1].لقد جاء في القرآن الكريم لفظ "رابط" في قوله تعالى:﴿**يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون**﴾(آل عمران، الآية 200). بمعنى التماسك وعدم التفرق. كما ورد مصطلح الربط في اللغة الفرنسية في مجال انسجام النص بصفة عامة، وفي حقل الترابط

---

[1]– ابن منظور: لسان العرب، [مادة ربط]، ج5، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط3، 1999م، ص112.

بصفة خاصة «**والتي يتحدد مفهومها بأنها مكونات تداولية تربط بين وحدتين دلاليتين أو أكثر**»[1] وعلى هذا التفصيل يحقق الرابط ثلاثة وظائف أساسية في الملفوظ وهي :

- وظيفة الإدراج.
- وظيفة الربط.
- وظيفة التقطيع.

وأما **الرابط** فهو الأداة أو الوسيلة التي يكون بها الربط للوصول إلى الترابط، وتمثل هذه الروابط وسائل الاتحاد والتماسك بين أجزاء الجمل التي يولد منها النص متماسك.

2-1- مفهوم الرابط

إذا نظرنا في بعض استعمالات هذا المفهوم في اللسانيات الحديثة، سنلاحظ أن الأمر يتعلق بمصطلح حديث، لا ينتمي إلى المصطلحات اللسانية القديمة.ويسند لهذا المصطلح تعريف واسع وتحديد شامل، بحيث نجده يشمل كل أنواع وأشكال الربط، وهو يتميز عن العاطف النحوي أو أداة العطف(conjonction)،وقد قدم لمصطلح الرابط (Connecteur) عبر تاريخه، تعريفات و تصورات مختلفة.

ففي اللسانيات التوزيعية تم تحديده باعتباره عامل(opérateur) قادر على أن يحول جملتين قاعدتين أساسيتين إلى جملة واحدة مثلا: أداة "إذا" عندما تحول الجملتين التاليتين:

---

[1]-ابتسام صغيور، دور الروابط الحجاجية وأثرها في الانسجام النصي،مذكرة الماجستير،جامعة مسيلة،2016م، ص 15.

- سأكون سعيدا
- جاء زيد
- سأكون سعيدا إذا جاء زيد

فقد استعمل مصطلح الرابط عند علماء الغرب خاصة منهم ياكبسون وتنيير(L.Tesnière) في كتابه"عناصر التركيب البنيوي"وزيلغ هاريس في كتابه"البنيات الرياضية للسان" بمعان ودلالات مختلفة[1].يحد هذا المصلح مكانه، داخل حقل لسانيات الخطاب، ويستعمل للإشارة إلى تلك الوحدات التي تؤدي دورا مهما في إقامة علاقات دلالية بين الملفوظات. فمصطلح الروابط(lesconnecteurs) لا يشير إلى نمط تحتوي معين بقدر ما يدل على نمط الاشتغال، فالرابط يسمح للمتكلم بإقامة علاقة منطقية أو حجاجية بين الجملتين[2].

وقبل التطرق إلى آراء العلماء حول الرابط الإسنادي نجد **أرسطو** الذي أعطى أهمية كبيرة للرابط الاسنادي ولكنه حصره في فعل الكون (v. être) بين المسند إليه ومسنده في نوع من الجمل التي ليس فيها فعل متصرف يدل على حدث حيث صرح بعدم وجوده بين المسند إليه والمسند الذي يكون فعلا متصرفا دالا على حدث. فالعلاقة بين الفعل هذا وفاعله

---

[1]- ينظر: أبو بكر العزاوي، اللغة والمنطق- مدخل نظري، مطبعة طوب بريس الرباط، 2014م، ص41.

[2]- ينظر: ماري نوال غازي بريور، المصطلحات مفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007، ص32.

أشد وطادة ولا تحتاج إلى وساطة أخرى، فهما بمثابة الشيء الواحد[1]. فنجد العديد من العلماء الذين تحدثوا عن إشكالية الرابط الاسنادي سواء عند العرب أو الغرب.

لقد اهتدى بعض المناطقة المحدثين، أشهرهم"بول(Boole)و"دي مرقان(De Mergan) و"رسل" (Russel) إلى أخطاء أرسطو المتمثلة في اعتماد فعل الكون رابطا إسناديا في نوع من الجمل، وكذلك في إسناده إلى أمثلة افتراضية وغير واقعية من جهة. وحصره للرابط الإسنادي في قضايا (جمل) بسيطة فقط من جهة أخرى، فعملوا على تصحيحها، حيث كشفوا عن الرابط الإسنادي الصحيح الذي هو ضمني دائما ولا يتمثل في فعل الكون،الذي يدخل في تركيب المسند.كما عمموا الربط، ليس فقط بين ركني الجملة التي فيها فعل الكون، بل أيضا إلى الجمل التي فيها أفعال متعدية إلى مفعول أو مفاعيل، كما اهتموا بالروابط المنسقة بين القضايا، لكون الجمل في الواقع ليست انفرادية وإنما هي جمل ذات علاقات سياقية وحالية[2].

انطلق بنفنيست من عدة ملاحظات عميقة في تنقيبه للرابط الإسنادي في معظم اللغات وتصريحه بالاختلافات الموجودة،حيث رأى الرابط الإسنادي في معظم اللغات الهندوأوروبية رابطا حقيقيا يستند في اليونانية والفرنسية على سبيل المثال بين المسند والمسند إليه في صورة فعل الكون، وفي الإيرانية يتجسد بفعل الكون في آخر الجملة، وأما في الروسية

---

[1]– ينظر: عبد الله امسعودان: التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في اللغة العربية، ص87.

[2]– المرجع نفسه،ص ن.

والمجرية مثلا،فيكون الرابط الإسنادي ضمنيا بين المسند إليه والمسند ويتحقق بنوع من الوقف. ففي الروسية يقال فيما معناه:

الكلب عاض (Le chien(...)mordeur) بدون إبراز فعل الكون[1].

ومن خلال هذا توصل بنفنيست إلى أن الرابط الإسنادي ركن من أركان العملية الإسنادية سواء كان بارزا أم خفيا.

أما في اللغات السامية القديمة وكذلك في العربية، فيوجد رابط حقيقي يتمثل في ضمير منفصل موافق للمسند إليه يربط بينه وبين المسند المعروف[2].

فنلاحظ أن غالبية الجمل في العربية، يكون الرابط ألإسنادي ضمنيا بين المسند والمسند إليه سواء في الجمل الاسمية أو الفعلية.

عرف مصطلح الرابط عدة تعريفات، خاصة عند علماء النص الغربيين المحدثين أمثال شارول(M. CHAROLLES) و(J-F.JEANDILLOU) اللذين ذكرا الرابط كعنصر أساسي يساهم في تجاوز الجملة المفردة إلى ما يعرف بتشكيل النص، وكذلك نجد فان ديك في كتابه نحو النص الذي تحدث هو الآخر عن الرابط ودوره في انسجام وتماسك النص.

يقوم النظام بصفة عامة على مجموعة من الأنظمة يسير وفقها، ومن بين هذه الأنظمة نذكر نظام الربط الذي يعد كعنصر أساسي من عناصر التي تحتكم إليها أي لغة كانت، إذ

---

[1]- المرجع السابق، ص88.

[2]- المرجع نفسه، ص ن.

أنه هو الذي يحيل إلى فهم المعنى، والطريقة المتبعة في إدراج المفردات، والجمل. ويعد الترابط النصي من أهم الظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المفردة و التي اهتم بها علم النص[1]، وذلك من خلال وصف العلاقات الداخلية للبنية النصية بمختلف مستوياتها، من خلال وجود علاقات متنوعة ومتداخلة بين عناصر النص ويتجسد ذلك من خلال أدوات الربط Les Connecteurs«**فالنص يتألف من عدد من العناصر التي تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية، التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام، والتماسك بين تلك العناصر ، وتسهم الروابط التركيبية، والروابط الزمنية، والروابط الإحالية في تحقيقها**»[2] وهذا يعني أن الجمل بدون روابط فيما بينها لا تشكل نصا.

ويمكن تحديد مفهوم الربط أنه: العلاقة الموجودة بين كلمتين في جملة واحدة، وبهذا يتشكل الربط في بنية الجملة، مثل الجملة الآتية: "جاك يصرخ"، ليست مركبة من عنصرين فحسب، بل تتشكل من ثلاثة عناصر وهي: "جاك" و"يصرخ"، والربط الذي يجمع بين الفعل وفاعل، وبدونه لا تكون جملة، وبالتالي فإن الفعل هو الذي يتمركز في قمة الهرم نظرا للدور الذي يقوم به في تسلسل الربط. ويعد (شارولM. CHAROLLES) من بين علماء النص الذين تحدثوا عن قاعدة الترابط، إذ يجعلها شرطا أساسيا في تشكيل النص ويقول في هذا

---

[1]– ينظر: فازية أكبال: "دراسة مقارنة لظاهرتي الاتساق والانسجام في كتابات تلاميذ السنة السادسة أساسي وكتابات تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2014-2015م، ص90.

[2]– المرجع نفسه، ص ن.

الصدد:«**لكي يكون النص منسجما يجب أن تكون الأحداث المدرجة مترابطة بطريقة مباشرة**»[1] وهذا معناه أن إدراج الكلمات في نص ما تستدعي ترابطها بفضل العلاقات النحوية التي تحددها الروابط التي تدل عليها.

كما أن الرابط وسيلة لفظية يؤدي توظيفه بطريقة سلمية إلى اتساق النص«**إذ بإمكانه تحويل جملتين بسيطتين إلى جملة واحدة مركبة،فالنص ليس تتابعا للجمل ، بل سيتكون كذلك من مجموعة من الروابط التي تسهم في تشكيل نسيج النص، ويتعلق الأمر بالعلاقة التي تربط بين الكلمات لتشكل الجمل، والعلاقات التي تربط بين الجمل لتشكيل المقاطع، والتي تتشكل هي كذلك (المقاطع) النص ، بفضل هذه العلاقات**»[2]، وعلى هذا الأساس فإن الروابط تتحدد في ثلاث مستويات وهي[3]:

- مستوى الجملة: وهو مستوى البنية الصغرى.
- مستوى المقطع: وهو مستوى البنية الكبيرة.
- مستوى النص: وهو مستوى البنية الكبرى.

تكمن أهمية هذه الروابط في إدراج وحدات لغوية تتمركز بين وحدتين لغويتين،أو جملتين متتاليتين، أو مقطعين متتاليين لتشكيل الوحدة الكبرى المتمثلة في النص.وعلى هذا

1- CAROLLES.M. Enseignement du récit et cohérence, revue langue Française, N^0 38 , Paris , 1978,P14.نقلا عن فازية أكبال: دراسة مقارنة لظاهرتي الاتساق والانسجام، ينظر: المرجع السابق، ص 90.

2- المرجع نفسه، ص91.

3- المرجع نفسه، ص ن.

الأساس نجد هذه الروابط تلعب دورا مهما في اتساق النّص وانسجامه، ولا تتوقف عند شرح العلاقات الموجودة بين جملتين متتاليتين،بل يتعدى ذلك إلى كونها الوسائل المسؤولة في عملية بناء الخطاب[1].

وقد أرجع علماء النص التأويل الجيد للنصوص إلى هذه الروابط التي«**تسمح بتنظيم الخطاب، إذ تساعد المستمع، والقارئ على التأويل المنسجم للنص**»[2] فدور الروابط لا تتوقف على التنظيم والتسلسل المنطقي للكلمات والجمل والمقاطع، بل تعتبر أيضا كأدلة تساعد على تأويل النصوص.

ذكر الربط في"نحو النص"بكونه تعاقب الجمل من بين أهم سيماته وأنها أساس وشرط لإيضاح إجراءات إنتاج النص. والتي تكون وظيفة نحو النص استنباط "قواعد النص" للربط بين الجمل تلك التي تقدم معلومات "دلالية ونحوية".ومن بين أهم الأسس الخاصة بالنصوص وذات التعبير المثالي جمعت من جهات مختلفة ذات أنماط نصية مختلفة منها: الاتصال السببي، والاتصال الزمني،والتقابل ألضدي تبادل سؤال جواب، التخصيص، المضمون، الجملة السابقة،تصحيح، مقولة سابقة في جملة لاحقة. ويدور الموضوع حول

---

[1]– المرجع السابق، ص 92.

[2]– المرجع نفسه، ص ن.

نماذج دلالية أساسية في دمج الجمل، تلك التي تحدد فيما بعد استنادا إلى العلامات السطحية المطابقة لها[1].

فما مدى يمكن للوحدات القاعدية المفردة تحقيقه في بناء أنماط التنصيص، وفي تناسق النصوص. وتمثل هذه بعض عناصر التكوين النصي والتي تعد وسائل التنصيص[2]:

. الروابط	. التنغيم
. الضمائر	. نبر الجملة
. الأدوات	. التأكيد والتقبل
. أشباه الظروف	. توالي عناصر الجملة
. أدوات الاستفهام والجواب	. القسيم إلى موضوع ومحمول
. علامات التقسيم	. بنية الحذف
. عناصر الحالة الإشارية	

ولكن ترتيب وسائل التنصيص تلك يظهر جليا أن المقصود هنا ليست الوحدات اللغوية التي تربط الجمل بعضها ببعض فحسب،بل قبل كل شيء تلك الظواهر النحوية التي تؤثر

---

[1]–ينظر: فولفلجانجهاينه من وديترفيهفيجر:مدخل إلى علم اللغة النصي، تر: فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، الرياض، دط، 1999م، ص25.

[2]– المرجع نفسه، ص 26.

في عدة جمل أو النص ككل، وأن فرضية ربط الجمل أساسية في كل الأبحاث المتعلقة بنحو النص[1].

لقد تناول **فان ديك** في كتابه "النص والسياق" أدوات الربط بالدراسة والتحليل وصنفها كالآتي[2]:

- روابط الوصل التشريكي (ويقصد به العطف) وفروعها إلى:
- المنسوقة.
- الدالة على الفرعي من الجمل: و،أو، لأن،من أجل أن... وتمكن وظيفتها من تكوين جمل مركبة وجمل بسيطة.
- روابط تؤخذ من الظروف الاسمية والحرفية وما تركب منها من شبه الجمل: مع أن،بالرغم من أن، نتيجة ذلك...
- روابط تدل على عوامل الإجراء:تخرج جملا من جمل أخرى مثل:الجمل الظرفية:"يمكن أن تكون الجمل الظرفية بدورها مكونة من قضايا اسمية مسبوقة بحروف ظرفية مركبة تحمل خاصية الربط".
- روابط قريبة الشبه أو منحرفة من الظروف:صيغ التعجب، وبعض ما يندرج تحت السوابق واللواحق،الظروف المنفية.

---

[1]– ينظر: فولفلجانجهاينه من وديتر فيه فيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص27.

[2]– ينظر: فوزية عجوز: المقاربة النصية "من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي"، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص150.

إضافة إلى هذه الأنواع أشار **فان ديك(Fan Dik)** إلى أن بعض الأسماء والأفعال والصفات وحتى بعض الجمل تقوم بوظيفة الربط مثل: الإنتاج (كإذن)، والتخيير البدلي والنتيجة، ومثال الأفعال: أنتج، عارض، أضاف،ترتب عن، يمكن أن، نستنتج بأن...ومن خلال كل هذه الأنواع يرى أنه يجب التركيز على روابط العطف (وصل التشريك) والظروف.

واعتمد فانديك في تحليله للروابط على المقولات النطقية، وكذلك في تطرقه للروابط المنطقية الكلاسيكية "C∧V" (و، أو، يحتوي) وخاصيتها:التبادلية التوزيعية، والعدية. وسواء كانت الروابط منطقية أم طبيعية فإن **فان ديك** يرى أنها ذات خاصية دلالية، وأنها مؤسسة على تلازم الدلالة والمرجع، ولما نقول المرجع يعني نحن في المستوى التداولي، ويتضح ذلك من بعض الخصائص التي استنبطت من هذه الروابط[1]:

- أن أدوات الربط الطبيعية لها دلالة مقصودة وهي ربط القضايا وقيم القضايا في الوقائع الممكنة.
- تعبر الجمل الفرعية والرئيسية عن ارتباط القضايا ارتباطا قصديا. يعني إذا ارتبطت الوقائع التي تدل عليها في الواقع من جهة ومع موضوع النص من جهة أخرى.
- تختلف العلاقات التي تحققها أدوات الربط المنطقية عن تلك التي تحققها أدوات الربط الطبيعية من علاقة تبادلية، وترابطية، وتوزيعية، وتعدية.

---

1. ينظر: فوزية عجوز: المقاربة النصية "من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي"، ص ص 151، 152.

- تحقق أدوات الربط الطبيعية وظيفة دلالية وتداولية معا: فهي تدل على العلاقات بين الوقائع والأحداث، كما يمكن أن تشير إلى العلاقات بين الجمل والقضايا.

يتبين لنا من خصائص هذه الأدوات أنها ليست ذات طبيعة أفقية فقط، بل يتجلى عملها في مستوى البنية العميقة إذ تحقق الترابط بين القضايا مما يسهم في انسجام النص.

كما اقترح أيضا جانديلو(J-F JEANDILLOU) في كتابه" L'analyse textuelle" تصنيفا للروابط في اللغة الفرنسية حسب اعتبارين متداخلين هما:

- اعتبار نحوي: تصنيف الروابط حسب الأصناف النحوية التي تنتمي إليها.
- اعتبار نصي: تصنيف الروابط حسب الوظائف التي تحققها داخل النص.

تعددت طرائق الربط في النظام اللغوي، فبعضها يعتمد على الفهم والإدراك وبعضها الآخر يعتمد على روابط محسوسة،فاللغة في الحقيقة كلمات ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا وثيقا بقواعد وقوانين خاصة، واللغة العربية لما فيها من الروابط لا نكاد نجدها في غيرها، غير أن ما يثير اهتمامنا وانشغالنا هي الروابط الموجودة بين طرفي الإسناد.حيث أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية العلاقة في اللغة العربية قائلا:«**ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض**»[1]، بمعنى أن النظم يكون عن طريق ترابط الكلمات بعضها مع بعض.

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، دط، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ص"ج" من المقدمة.

وقال أيضا:«**لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى على بعضها**»[1]؛ بمعنى أنه إذا ربطت مفردات اللغة ونظمت فيما بينها حصلت فيها المعاني، لأن اللغة في الحقيقة كلمات ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا وثيقا بقوانين خاصة بكل لغة.

لم يعرف موضوع العلاقة الإسنادية في العربية دراسة منهجية ومنتظمة، حيث حصرها النحاة القدامى في الرابط الذي يلحق الخبر دالا على الخبر. ولم يربط ذلك بموضوع الإسناد علاقة ونسبة بين ركني العملية الإسنادية الرئيسيين؛ المسند والمسند إليه.

لقد بحث النحاة عما يربط بين ركني الجملة ويعمل على تحقيق الفائدة فوجدوا أن ذلك الربط يتحقق غالبا بلفظ بارز ونادر أو بلفظ نادر مثلما يراه الكوفيون الذين يلحقون الخبر الجامد بالخبر المشتق في تقدير ضمير بعده، نحو:جاء زيد(**هو**)، هذا حجر(**هو**)[2]

ويرى النحاة إبراز الضمير وحذفه، إن كان معلوما نحو:العنبأقية بعشرين قرشا أي(...أقيةمنه)[3] . كما يمكن ربط بين ركني الجملة بتكرار لفظ المبتدأ لأسباب بلاغية، كالتفخيم أو التهويل أو غيرهما نحو: الحاقة ما الحاقة. أو إتباع المبتدأ باسم إشارة يعود عليه

---

[1]– المرجع السابق، ص55.

[2]– ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، بيروت، ط1، 1996م، ص ص275–276.

[3]– ينظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص97.

نحو: النجاح ذلك أمل كل طالب[1].ويرى النحاة أن الربط يمكن أن يتم بالفاء أو بدونها في الأمثلة المشابهة لأسلوب الشرط نحو:

كل إنسان يطيع الله فيسعد أو...(سعيد...)، أو بالباء الجارة الزائدة والمؤكدة[2]، نحو:﴿**لست عليهم بمسيطر**﴾(الغاشية، الآية22).

وقد قال الجرجاني بضرورة الربط بين ركني الجملة «**الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ وإلا كانت أجنبية عنه**»[3].وإن موضوع الربط بقدر ما هو مهم، لا يمكن فصله عن موضوع العلاقة الإسنادية عامة والمعبر عنها عادة بالإسناد وبالنسبة في كتب النحو، وأما عن آراء العلماء حولها، فإنها نادرة وتنحصر في كل من سيبويه ورضي الدين الإستبراباذي وتمام حسان وريمون طحان[4].

يرى سيبويه أن الإسناد يتمثل في عملية إسناد ركن ضعيف هو المسند إليه أي الخبر، أو الفعل إلى ركن قوي هو المسند أي المبتدأ أو الفاعل، من خلال أقواله الآتية:

1) يقول: «هذا باب المسند والمسند إليه و هما ما لا يغني الواحد منهما عن لآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه»[5]وهو قولك عبد الله أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الأخر في

---

[1]– المرجع السابق ، ص100.

[2]– ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص221.

[3]– عبد الله امسعودان: "التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية" في اللغة العربية، ص89.

[4]– المرجع نفسه، ص ن.

[5]– سيبويه: الكتاب، ص23.

الابتداء .فهنا نجد سيبويه يكتفي بذكر العناصر المكونة للجملة العربية والتي تتمثل في "المسند والمسند إليه" سواء في الجملة الاسمية أم الفعلية.

2) يقول أيضا: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند إليه»[1].ويقصد سيبويه بقوله هذا أن المبتدأ اسم من خلاله ينبني عليه الكلام،حيث لا يجد المتكلم مفرا منه، ويقصد بالمبني عليه بالخبر الذي يبني على المبتدأ ويخبر عنه كقولنا:"زيدقائم".فالمبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه مثبت بالمعنى، والخبر خبرا لأنه مسندا مثبت بالمعني أيضا.

ولم يضف العلماء على آراء سيبويه كثيرا، حيث استمر معظمهم في اجترار ما قاله وبخصوص الغاية من التركيب ألإسنادي، فقال سيبويه أنه غير كاف في كل الأحوال لبلوغ غاية الإفادة المشترطة في كل كلام وهو المصطلح الدال على الجملة في كتابه، فالإسناد عنده عملية صغرى تدخل ضمن عملية أكبر يتطلبها البناء هي البناء. فالبناء يعتمد على الإسناد كعلاقة أساس يمكن أن تتطور منها علاقات أخرى مولدة للمعاني الإضافية(مخصصات، مفاعيل...) هي عند سيبويه ليست ضرورية لتشكيل الهيكل الأدنى للخطاب.

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج2، ط3، ص126.

فيكون الإسناد أقل ما يمكن تجسيده في الخطاب(الكلام) وهو مرتبط بالبناء ولا يجب أن يفصل عنه لتحقيق الإفادة، أي يضاف إلى الإسناد مراعاة النبر والوقف وما يحسن السكوت عليه.

فتؤخذ بعين الاعتبار ضرورات التعدية والتعلق كما لا يكون المعنى المراد عامة من التركيب محالا لدى جمهور المتكلمين،ويلاحظ الحاج صالح أن المبرد أول من أضاف شيئا إلى رأي سيبويه، حين صرح بأن الفائدة تحصل فقط بالخبر لدى السامع، وفي الواقع، مبدأ الفائدة متضمن في مصطلح الكلام ككل عند سيبويه. وقد ركز السكاكي على هذه الفكرة، لكنه لم يكن الأول الذي طرحها حيث قال:«**والإسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراها على وجه يفيد السامع**»[1]. فالإسناد هو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يحسن السكوت عليه.

لم نجد من الأقدمين من أضاف شيئا ذا قيمة تتعلق بموضوع الإسناد علاقة ونسبة بين ركني الجملة سوى ما قاله الرضي في شرحه لكتاب ابن الحاجب(570هـ – 646م) الكافية في النحو. ففي شرحه لعبارة ابن الحاجب في باب الكلام قوله«**الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يأتي ذلك إلا في اسمين أو في اسم و فعل**»[2].

---

[1]– عبد الله امسعودان: "التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية"، ص91.

[2]– رضي الدين الإستبراباذي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1979م، ص16.

والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به. وإلى جانب ذلك ذكر أيضا«**الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين، مسند ومسند إليه لا أكثر، وهما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به أو إليه، فذلك اقتصر على كلمتين**»[1]،حين قال «**أن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو الرابطة ولا بد من طرفين هما المسند والمسند إليه**»[2]

فأشار إلى أن الحرف لا يصلح لأن يكون مسند ومسند اليه؛ فحين شرح المقصود من الإسناد في عبارة ابن الحاجب فقال: والباء في قوله:"بالإسناد للاستعانة أي تركيب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى مع، أي مع هذا" الرابط"قائلا: «**يرد على هذا الوجه الأخير أن الإسناد لا يأتي إلا في اسمين، أو في فعل واسم وأن الكلام يتركب من كلمتين فقط**»[3].

فالمثال البسيط الذي قدمه الرضي الذي هو (اضرب)المتكون من كلمتين، يحتاج لبيان عملية الإسناد إلى أن يؤول استعانة بالإعراب واستحضار الحال لمعرفة أنه كلام تام يشتمل على إسناد تام بأركانه الثلاثة:

* **المسند:**(الفعل اضرب).

* **المسند إليه:**الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

---

[1]– المرجع السابق، ينظر للهامش، ص17.

[2]– المرجع نفسه، ص19.

[3]– المرجع نفسه، ص ن.

* **الرابط لإسنادي الضمني:**بين المسند والمسند إليه.

ففي نظر الرضي أن العملية الإسنادية عبارة عن أركان يمكن تجريدها بواسطة التأويل حيث يبرز على مستوى الشكلاني لهذه العملية وهذه الأركان. فالتأويل بهذا المعنى يختلف عن التأويل بمعنى تغيير الصيغة التركيبية مع الحفاظ على نفس المعنى والذي يتوافق مع مصطلح (paraphrase) أي "الجملة التفسيرية".

أما عن آراء المحدثين، فنجدها لدى فئتين:فئة بقيت معيارية وفئة أخرى اجتهدت ولاحظت إخلالا بقيمة الموضوع فحاولت بعض الاستدراك في محاولة لمس حقيقة العلاقة الإسنادية في العملية الإسنادية العربية.

ويمثل هذه الفئة كل من تمام حسان وريمون طحان وكل من تبعه من اللسانيين العرب المحدثين[1].

اعتبر تمام حسان الإسناد إحدى العلاقات التي تقسم على أساسها الجمل، فقد حصر"تمام حسان"الإسناد ضمن قرائن معنوية وهي:**الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية، المخالفة**،التي يرى وجوب اعتبارها إلى جانب القرائن اللفظية وهي:**الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، التنغيم**،وذلك لتحديد المعنى النحوي والوظيفي

[1]– ينظر: عبد الله امسعودان: التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية، ص92.

والدلالي للجملة. فالعلامة الإعرابية حسبه لا تكفي في كل الأحوال لتحديد هذه المعاني، وإنما يتسنى ذلك بالرجوع إلى قرائن التعليق المختلفة والمتضافرة المعنوية واللفظية[1].

فعلاقة الإسناد عنده علاقة معنوية تتمثل في الربط بين الركنين الأساسيين للجملة، المسند والمسند إليه أو العكس ربطا معنويا وضمنيا، وقد عرفت آراء تمام حسان صدى إيجابيا لدى بعض اللسانيين أمثال أحمد محمد قدور[2].وهذه القرينة وما يتصل بها من خصائص الإعراب في العربية لا تمثل سوى المعنى الوظيفي ولا تمثل المعنى المعجمي، ولا المعنى الدلالي اللذين تمثلها القرائن الأخرى المتعلقة بها[3].كما عرفت أيضا نقدا لاذعا لدى بعض الآخر من أمثال أحمد سليمان ياقوت[4].

الرابط الاسنادي عند ريمون طحان رابط ضمني غير أنه يميز بين اثنين هما:

1-رابط إسنادي ضمني لا يتجسد على السطح، إذا يعبر الفعل من أهم مقومات الجملة ومن الأركان الرئيسية في تأليف الكلام، ويتصدر فعل الجملة في معظم الأحوال العادية الآن الفعل أو الحدث هو موضوع اهتمام المتكلمين بالعربية، يقوم الفعل بعمليتي المسند والإسناد الضمنية وهو من القوة بحيث يعمل متقدما أو متأخرا في عنصر واحد أو أكثر

---

[1]- ينظر، تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار النشر، القاهرة، ط $_1$، ص ص 205، 225.

[2]- عبد الله امسعودان: التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية في العربية، ص92.

[3]- المرجع نفسه، ص ن.

[4]- المرجع نفسه، ص93.

(متعدي)، بذاته أو بأشباهه (المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المتشبهة، أمثلة المبالغة ...)[1].

2-رابط إسنادي ضمني، فهناك جملا إسنادية عربية لا تحتوي على فعل أو شبهه، نحو: (القمر كوكب، في الدار راجل)، يقوم فيها الرابط الإسنادي الضمني بعملية الإسناد فيكون القمر مسند إليه ورجل مسندا إليه وذلك ليس بعامل محذوف بل بالرابط الإسنادي الضمني[2].

وعلق عبد الله أمسعودان على رأي ريمون طحان قائلا: «**فيما يتعلق بالنوع الأول نرى كلامه معقولا، وأما بخصوص النوع الثاني ففيه من السطحية ما يخل بالمعنى وبالإسناد في حد ذاته لأنه لا يتم إلا بين مسند إليه ومسند أو العكس.وإن عدم بروز أحد الركنين على السطح لا يعني عدم إمكان استحضاره عند التحليل والإعراب، خاصة وأن من شروط الحذف بقاء قرينة أو أكثر دالة على الركن المحذوف.وهي الجار والمجرور في المثال(في الدار رجل).وأما عن المثال (القمر كوكب)فإن كلمة كوكب،وإن كانت غير مشتقة من الفعل فهيتؤدي وظيفة المسند،وبها يتم الكلام،ولذلك فالرابط ألإسنادي بين(القمر) و(كوكب) ضمني أيضا لا يتجسد على السطح**»[3]. اعتبر ريمون طحان هذا النوع من الجمل في

---

[1]- ينظر: ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972م، ص54.

[2]- المرجع نفسه، ص56.

[3]- عبد الله امسعودان: "التراكيب الإسنادية والتراكيب غير الإسنادية" في العربية، ص ص: 93-94.

العربية لا تحتوي المسند مثل(في الدار رجل)و(القمر كوكب) فكلمة "كوكب"و"في الدار" لا يمثلان المسند وإنما يمثلان العلاقة الإسنادية.

للرابط الإسنادي أهمية كبيرة في التراث الغربي وذلك نظرا لما آل إليه بعض المناطقة خاصة (أرسطو) ، الذي حصر الرابط الإسنادي في "فعل الكون" بين المسند والمسند إليه وجعله رابطا إسناديا في نوع من الجمل كاللغة اليونانية. لكن بعض اللغويين المحدثين أمثال: "رسل وبول ودي مورقان" اللذين تفطنوا لأخطاء أرسطو في جعل فعل الكون رابطا إسناديا وحصره الخاطئ لهذا الرابط الإسنادي. فقاموا بعدة دراسات توصلوا من خلالها إلى أن الرابط الإسنادي يرد ضمنيا دائما وليس في فعل الكون كما ادعى أرسطو فصححوا له، ولم يعتمدوا على هذه الفكرة فحسب بل عمموا الربط ليس فقط بين ركني الجملة التي فيها فعل الكون، بل وسعوا مجال العمليات الإسنادية وأنواعها: لذلك العمليات الإسنادية البسيطة لم تعد تلك التي تتكون من (م.إليه+ رابط+ م.) بل أصبحت تعني تلك الجمل التي لها أفعال لازمة ومتعدية. إلا أن بنفنيست توصل إلى أن الرابط الإسنادي يمثل ركن من أركان العملية الإسنادية بارزا كان أم خفيا رغم وجود اختلافات في اللغات، ففي نظره أن الرابط الإسنادي في معظم اللغات الهندوأوروبية يكون رابطا حقيقيا وهذا ما يتجسد في اللغة اليونانية والفرنسة بين المسند والمسند إليه في صورة فعل الكون، على عكس اللغات الأخرى مثل الروسية والمجرية يكون الرابط الإسنادي فيها ضمنيا بين المسند والمسند إليه فيتحقق بنوع من الوقف ، وكذلك اللغة العربية التي يتجسد فيها الرابط الإسنادي في ضمير منفصل يربط بين المسند

والمسند إليه ويكون هذا الرابط ضمنيا سواء في الجمل الاسمية أو الفعلية. أما بالنسبة للنحو العربي لم تشهد العلاقة الإسنادية دراسة منهجية منتظمة، حيث حصرها النحاة القدامى في الرابط الذي يلحق الخبر دالا على المبتدأ، فبحث النحاة عن الرابط الذي يربط بين ركني الجملة ويعمل على تحقيق الفائدة، فتوصلوا إلى أن الرابط يتحقق بلفظ بارز أو خفي مثلما يراه الكوفيون في إلحاقهم الخبر الجامد بالخبر المشتق، وهناك من المحدثين من جعل الرابط الإسنادي ضمنيا أو معنويا بين المسند والمسند إليه مثل تمام حسان وريمون طحان.

شكل الرابط الإسنادي جدلا واسعا بين النحاة واللغويين، فرغم الاختلافات والصراعات التي نجمت حول نوع وأصل الرابط إلا أنهم اعتبروه ركن ثالث مهم وأساسي يساهم في ترابط وتماسك الجملة.

2-2-أنواع الروابط

اعتبر معظم اللغويين الرابط الإسنادي ركن ثالث من أركان العملية الإسنادية بكونه يلعب دور كبير في ترابط الجملة، وأن هذه الروابط كثيرة ومتعددة، لذلك تطرقنا إلى ذكر البعض منها وهي:

2-2-1- الروابط اللفظية والروابط المعنوية

يعود مصطلح الرابط اللفظي والرابط المعنوي إلى النحاة واللغويين المحدثين،وتحدد عندهم العلاقة بين معنيين بواسطة لفظية (علاقة نحوية تقوم على أداة)،أو علاقة بين شيئين بلا وساطة لفظية. وقد جعل النحاة طرق الربط والارتباط في قسمين هما[1]:

- الترابط بوساطة (الرابط اللفظي).
- الترابط بالإلصاق (الرابط المعنوي).

يطلق النحاة على الضمير أو ما ناب عنه من الألفاظ الرابطة تسمية(الرابط)أي الرابط اللفظي،أما الرابط المعنوي فهو رابط واحد فقط وهو العموم،أما إن كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى فعندئذ يستغني عن الرابط[2]، وأشار ابن مالك في قوله:

وإن تكن إياه معنى اكتفى ***بها:كنقطي الله حسبي وكفى[3]

أما الرابط بين الفعل وفاعله والرابط بين المبتدأ والخبر المفرد هو رابط معنوي أيضا وهو الإسناد. ومن الباحثين المحدثين مثل تمام حسان وريمون طحان وابن مالك من نظر إلى الربط بنظرة مغايرة فاقترح لها ثلاثة مصطلحات: «**لها علاقة بالربط اللفظي والمعنوي وهما الربط والارتباط ومصطلح آخر هو الانفصال**»[4]. إذ يقصد بالارتباط العلاقة النحوية

---

[1]- ينظر: عبد الله خليل الشبول: "الروابط اللغوية في رواية نبوءة فرعون" لمسلون هادي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 2018، ص7.

[2]-ينظر: علي كنعان: قضايا الإسناد في اللغة العربية،ص47.

[3]- المرجع نفسه، ص ن.

[4]- المرجع نفسه، ص ن.

الوثيقة بين أجزاء الكلام وتكون هذه العلاقة بلا وساطة لفظية،فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه.أمّا الربط فهي العلاقة النحوية بين أجزاء الكلام ويستعمل فيها أداة لفظية أو ضمير بارز.أمّا الانفصال فهو انعدام العلاقة النحوية الدلالية بين أجزاء الكلام فلا فائدة حينئذ من التركيب ولا يسمى كلاما.

ووجهة نظر البحث أن الرابط المعنوي هو الأصل، ويلاحظ ذلك في قول ابن مالك عند تقسيمه للخبر المفرد والجملة واشتراط فيه حصول الفائدة من خبر الجملة كما أن الفائدة تقع من الخبر المفرد إذ قال[1]:

ومفردا يأتي،ويأتي جملة *** حاوية معنى الذي سقيت له.

بمعنى أنها متضمنة معنى المبتدأ الذي سبق الخبر لأجله.

لذلك فإن الرابط اللفظي هو الضمير البارز المتصل والمقترن بجملة الخبر ليربطها بالمبتدأ، حيث تستغني جملة الخبر عنه إن فصلت وحذفت عن المبتدأ أو يستقيم معناهاّ.أما الرابط المعنوي فهو ليس ضميرا بارزا، ويدخل في ذلك الضمير المحذوف والمستتر،فالمعنى هو الدليل على الحذف والاستتار[2].

---

[1]– المرجع السابق، ص48.

[2]– المرجع نفسه، ص ن.

مثال: "السمن المنوان بدرهم".

دال على أن "المنوان بدرهم" جملة مستقلة وأن فيها حذف هو في التقدير: منه،والضمير يعود على المبتدأ الأول (السمن) فإن لم تكن دلالة المعنى واضحة وجب إبراز الضمير ،ويكون الربط لفظيا حينئذ.

2-2-2-الروابط المنطقية واللغوية

هناك الكثير من اللغويين من ميز بين نوعي من الروابط وذلك بتحديد الفروقات الموجودة بينهما،وكذلك صحة قيامهما على قضية الصدق والكذب، فتتمثل هذه الروابط في:

***الروابط المنطقية**

الرابط ثابت منطقي(constante logique) أو دالة صدقية(fonction vérité) تبين لنا الطريقة التي تكون بها القيمة الصدقية للجملة المركبة التي يكونها تابعة للقيمة الصدقية للقضايا الأولية المكونة لها[1].

فمنطق القضايا أو حساب القضايا(calcul propositionnel)الذي يعتمد هذا التعريف لمفهوم الرابط المنطقي، يهمل تماما معنى أو محتوى القضايا، والذي يهمه هو أن يوضح كيف صدق(أو كذب)قضية مركبة مرتبط وتابع لصدق (أو كذب) القضايا الأولية التي تتكون منها.

[1]- ينظر: أبو بكر العزاوي: اللغة والنطق،مدخل نظري،ص42.

والمنطق القضوي الكلاسيكي منطق ثنائي القيمة(bivalent)،ولهذا لا يستند إلى قضية ما إلا قيمة الصدق (ص) أو قيمة الكذب (ك)[1].

فإذا أخذنا القضيتين البسيطتين التاليتين:"الجو بارد"و"المطر يهطل"، فيمكن أن نؤلف بينهما ونشكل قضية واحدة، وهذا بطرق عديدة وأشكال متنوعة، بحسب الرابط الذي وقع الاختيار عليه. إذا كان الرابط المختار هو رابط الوصل (الواو) فإن القضية الجديدة هي: "الجو بارد والمطر يهطل"[2].

ويميز في المنطق القضوي بين روابط عديدة[3]:

. **رابط السلب أو النفي**

. رابط الوصل

. رابط الفصل

. رابط الشرط والاستلزام

وأن أهم ما تتسم به الروابط المنطقية السابقة، هو أنها يمكن أن نعبر عنها بروابط أخرى، مثلا يمكن لن التعبير عن الوصل بواسطة الفصل، أو العكس صحيح، أو التعبير عن الرابطين السابقين برابط الاستلزام وهكذا.

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص ن.

[2]– المرجع نفسه، ص42.

[3]– المرجع نفسه، ص43.

وهذا ما يعرف بالقوانين المثوية" loi de Duilite "أو بقوانين دي مورغان" loi de Morgan".

فالذي يتغير عندما نعبر عن الرابط المنطقي برابط آخر هو الرابط بحد ذاته، أمّا المعنى لا يتغير.

***الروابط اللغوية**

من البديهي أن بعض الروابط اللغوية مطابقة في بعض الأحيان للعوامل[1]المنطقية، ولكن في بعض الأحيان تحمل قيم ودلالات أخرى.ونشير إلى أنّ كثيرا من الأدوات والمورفيمات والمركبات في اللغات الطبيعية تندرج تحت اسم "الروابط المنطقية" حتى يتم تمييزها عن الروابط التداولية[2].وقد اقترحت مجموعة من الأعمال والدراسات والبحوث لدراسة هذه الروابط والأدوات التي يشير إليها بأسماء عديدة من قبيل:(Connecteurs argumentatifs, mots du discours, particules pragmatique et connecteurs pragmatiques).

[1]– مصطلح العامل من بين أهم المصطلحات المتداولة في علم اللغة، إذ يرتبط العامل بالبنية التركيبية للجملة فعلية كانت أم اسمية، فالعامل إذا هو العنصر اللغوي الذي يتحكم في التركيب، وهذا المستوى اكتشفه النحاة الأوائل، فهم انطلقوا من العمليات الحملية الإجرائية، أي حمل الشيء على الشيء من أجل اكتشاف البنية التي تجمعها. فلا نجد معمولا إلا وتصور له العلماء الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما وهو العامل الذي يكون مع معموله زوجا مرتبا.(ينظر: الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، ج،موفم للنشر، الجزائر،2012م، ص 222–223).

[2]– ينظر: أبو بكر العزاوي: اللغة والنطق، مدخل نظري، ص 50.

وقد أنجز هذه الأبحاث في فرنسا كل من أوزفالد ديكرو وجانكلود أنسكومبر وزملائه، وأيضا في سويسرا " إيدي رولي" وجماعته، وقد انتشر هذا النوع من البحوث الآن في كثير من البلدان الأوروبية والأمريكية وتسمى بالروابط التداولية. وقد أدمج"ديكرو"مصطلح الربط في أبحاثه ونظرياته باعتباره مصطلحا تقنيا،وقد كان النموذج المرجعي بالنسبة إليه هو حساب القضايا.

وبما أن الروابط المنطقية الكلاسيكية تقوم على قيمتي الصدق والكذب، نتساءل ما هي خصائص الرابط المنطقي؟ وما علاقته بمفهوم الصدق؟ نعلم أن الرابط يأتي بها لتكوين قضايا مركبة وذلك انطلاقا من القضايا البسيطة، وإذا أردنا أن نثبت صدق القضيتين نقوم بالربط بينهما.

وإذا أخذنا رابط الوصل في المنطق ويرمز له بالرمز"٨" ونجد هذا الرابط يتسم بخاصيتين هما[1]:

الخاصية الأولى: يستلزم هذا الربط صدق كل قضية من القضيتين المربوطتين.

الخاصية الثانية:تغيير ترتيب القضيتين لا يؤثر على صدقهما،ولكي يكون رابط الوصل منطقيا،ينبغي أن يحترم هاتين الخاصيتين.

مثال:

ابن رشد فيلسوف وابن خلدون مؤرخ.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص ص60-61.

السبورة سوداء وكبيرة.

نلاحظ أن الواو الواردة في المثالين تسمح باعتبارها رابطا مقابل لرابط الوصل المنطقي الموجود في منطق القضايا لأنها تتضمن الخاصيتين المذكورتين سابقا، فالقضية المركبة تتكون من قضيتين بسيطتين صادقتين،ثم إن تغيير ترتيب القضيتين لا يؤثر على صدقهما ولا ينتج عنه اختلاف دلالي، وهذا ما يوضحه المثال الآتي:

ابن خلدون مؤرخ وابن رشد فيلسوف.

السبورة كبيرة وسوداء.

في "أ و ب"تساوي "أ و ب" إذ يمكن تسمية هذه الواو بواو المنطقية ولكن الرابط المنطقي لا يحترم الخاصيتين المشار إليهما،ولا تكون له القيمة المنطقية دائما وأبدا.ونوضح ذلك في المثال الآتي:

العلم أحمر وأزرق.

إن الربط الذي نجده في هذا المثال لا يستلزم صدق القضية المكونة له"العلم أحمر" و"العلم أزرق" وهذا بخلاف المثال السابق "السبورة سوداء وكبيرة" الذي يسمح لنا باستنتاج أن السبورة سوداء وكذلك كبيرة.

فالمثال"العلم أحمر وأزرق" لا يحترم القيد الأول من قيود الربط المنطقي، ولا يمكن اعتبار الواو الواردة فيه مماثلة لرابط الوصل المنطقي. وإذا أخذنا أمثلة أخرى من قبيل[1]:

أشعل السيجارة وشرب كأسا.

أكلت الخبز وشربت الشاي.

ففي هذه الأمثلة نجد أنها تحترم الخاصية الأولى، فاستلزام صدق القضايا المكونة للقضية الكبرى حاصل.

فالمثال الأول يستلزم"أشعل زيد سيجارة" ويستلزم كذلك "شرب كأسا"، والشيء نفسه ينطبق على المثال الثاني.وما نلاحظه في المثالين هو انعدام الخاصية الثانية فيهما،وإذا غيرنا ترتيب قضايا المثال الأول فسيصبح على النحو الآتي[2]:

شرب زيد كأسا وأشعل سيجارة.

فهذا القول ليس مماثلا للقول الأول، وذلك أنه يجعل فعل إشعال السيجارة تاليا لفعل الشرب. وبدل الحديث عن الواو المنطقية، سنتحدث عن الواو الزمنية التي تفيد أن واقعة أو فعلا ما يأتي بعد فعل آخر.

هناك أيضا العديد من الأمثلة التي تعبر فيها "الواو" عن معان ودلالات أخرى ونذكر بعض الأمثلة منها:

---

[1]– ينظر: أبو بكر العزاوي: اللغة والنطق، مدخل نظري، ص62.

[2]– ينظر: المرجع السابق، ص63.

. سقط المطر وحملت المظلة.

. فتحت الباب ودخلت.

. سقط الكأس وتكسر.

وإذا أخذنا المثال الأول، فسنلاحظ أنه لم يحترم القيد الأول فقط، أما إذا غيرنا ترتيب قضاياه، أصبح على الشكل الآتي[1]:

. حملت المظلة وسقط المطر.

فإن صدق القضية الكبرى قد تأثر بهذا الترتيب،ومعنى هذا القول مختلف عن معنى القول الأول. فالواو في المثال الأول تفيد معنى السببية أي:حملت المظلة بسبب سقوط المطر،وهي لا تعبر عن هذا المعنى في المثال السابق، لأنه إذا قرئ قراءة سببية سيكون لاحنا،فلا يمكن أن يسقط المطر بسبب حملي للمظلة. ولا يكون هذا المثال سليما إلا إذا كانت الواو فيه تعبر عن معنى الصدفة وبديع الاتفاق، أو أنها تعبر عن تحقق ما كان متوقعا،لأنّ السماء كانت غائمة مثلا وكان نزول المطر محتملا. ويخرق المثال الثاني القيد المنطقي المتعلق بالترتيب والترتيب المعكوس. فلا يمكن القول مثلا:

. دخلت وفتحت الباب.

---

[1]– المرجع السابق، ص64.

لأن الدخول يأتي بعد فتح الباب، فمن الصعب جدا قول هذا المثال إلا في سياقات نادرة جدا بحيث تكون هناك أبواب كثيرة، والباب التي دخلت منها غير الباب التي سأفتحها ليدخل منها عامة الناس مثلا.

ونريد أن نشير بهذا الصدد، هو أن تغيير ترتيب القضايا الأولية المكونة للقضية الكبرى،يؤدي في كثير من الحالات،إلى تغيير في المعنى،وتغيير في شروط صدق العبارة وكذا قيمتها الصدقية، ويؤدي أحيانا إلى نتيجة لاحنة كما هو الشأن بالنسبة للمثال السابق.

وإذا عدنا للمثال الذي درسناه سابقا"العلم أحمر وأزرق" الذي لا يحترم أية خاصية من خصائص الربط المنطقي،فسنقول أن هذا المثال هو الذي اعتمده كثير من اللغويين والرياضيين أمثال أزفالدديكرو ونوام تشومسكي وروني طوم(TR.Thom) وغيرهم ليبينوا أن الواو(وما يقابله في اللغات الأجنبية:et,and...) لا يمكن اختزاله إلى الرابط المنطقي، وأنه لا تكون له دائما نفس القيمة وتعدد معاني الرابط الواحد، وتنوع استعمالاته، يفرض علينا السؤال التالي: كيف نصف هذا التعدد في المعاني والاستعمالات؟ وما هي الإمكانات الواردة في هذا السياق؟ وفي ظل الإجابة عن هذه الأسئلة، نأخذ مثال الواو، ونقول:

هناك تحليلان ممكنان:

1. أن نستنتج أن هناك مجموعة من الواوات، وندافع بالتالي عن فرضية الاشتراك والتعدد الدلالي (La polysémie) ومن بين هذه الواوات، هناك الواو المنطقية التي تحترم الخاصيتين المرتبطتين بالاستلزام والترتيب.

2. التحليل الثاني يسلم بوجود واو واحدة، ولكن علينا أن نفسر آنذاك،كيفما كان المعنى الوحيد المفترض، كيف أن هذا المعنى يتحقق عبر قيم واستعمالات مختلفة.

وإذا كان جل اللغويين يميلون إلى التحليل الثاني، فإن الاختلاف يظل قائما حول طبيعة هذا المعنى الوحيد والمفترض.

وعلى العموم فإن الفرضية التي تفرض تعريف الروابط بواسطة قيمة منطقية ثابتة مقنعة إلى حد بعيد وكبير،لما بيناه سابقا (آنفا) من فروق واختلافات جوهرية وجذرية بين اللغات الطبيعية والصورية[1].

كما تختلف الروابط في اللغة من حيث أنواعها وتعدادها باختلاف دلالتها وغاياتها، وأسباب إدراجها، فمنها الحروف، ومنها المفردات، ومنها التراكيب.

ولقد حدد (آدمADAM.J.M) روابط الجمل حسب أنماط النحو على النحو الآتي:

– الروابط الإضافية: وهي (و، من جديد، فضلا، علاوة على ذلك، بالتساوي، إضافة إلى...الخ).

– الروابط التعدادية: (في البدء، ثم، أخيرا، في النهاية، أولا، ثانيا...الخ).

– الروابط التفسيرية: (لأن، ذلك، أن، أي، بعبارة أخرى، يعني...الخ).

[1]– ينظر: أبو بكر العزاوي: اللغة والنطق، مدخل نظري، ص64–65.

– الروابط الممانعة(المعارضة):(غير أن، لكن، بيد أن، بالمقابل، بالعكس، عكس ذلك، من جهة، من جهة أخرى...الخ).

– الروابط التلخيصية(الإيجازية): (بوجيز العبارة،اختصار ،بالمجمل،وأخيرا...الخ).

– الروابط السببية(النتيجة): في النهاية، بالمختصر ،أخيرا، بالمجمل، بالنتيجة، إذا، يتبع ذلك، في الختام، لإنهاء ذلك...الخ).

– الروابط الزمنية:(بداية، تاليا،ثم، يلي ذلك،لاحقا، بينما، في الوقت نفسه...الخ).

ويرى (آدم ADAM.J.M) أن هذه الروابط بمختلف أنواعها وطبيعتها الاتساقية، تلعب دورا في خلق انسجام بين الجمل(القضايا) في التحليل النصي أو في الحجاج«لذلك فالربط عبارة عن عنصر معجمي وأداة نحوية ،مزودة بقدرة على الربط،وبالتالي القدرة على بناء نص متسلسلا منطقيا من خلال الإحاطة بطرقة نسج العلاقة المتواجدة بين الوحدات المعجمية في ما بينها وبين الجمل والمقاطع» يعني الانتقال من مستوى النصي الأصغر إلى مستوى النصي الأكبر.

فالرابط عبارة عن وحدة لسانية تعمل على ربط مختلف أجزاء النص من خلال إقامة علاقات دلالية أو منطقية أو تداولية بينها. ولهذا اعتبر الباحثون في لسانيات النص الروابط

كمجال خصب للوقوف عند الوسائل اللغوية التي تضمن الوصول إلى الطريقة التي ينتجها المتكلم أو الكاتب خلال صيانته لنصه[1].

يمكن تلخيص دور الروابط في ما يلي[2]:

- تربط بين الأفكار لإتمام المعنى.
- تؤكد على حسن صيانة الكلام.
- تحافظ على التماسك بين أجزاء النص وأقسامه.
- تلعب دورا مهما في إبراز رأي المرسل، والتأثير على المتلقي، ويقصد هنا ذكر الروابط الحجاجية.

نلاحظ أن هناك فرق كبير بين كل من العلماء القدامى والمحدثين في محاولتهم لحل إشكالية الرابط الإسنادي المتمثلة في الربط بين المسند والمسند إليه، فاختلفت وجهات النظر بدءا بأرسطو الذي اعتنى بهذه القضية أيما اعتناء لذلك نجده يركز على فعل الكون في حله لإشكالية الرابط ، ففيما سبق وجدنا أيضا عدة علماء شقوا طريقهم نحو دراسة الرابط الإسنادي لكونه جزء لا يتجزأ من العملية الإسنادية، فرغم هذه الاختلافات الموجودة في جعل هذا الرابط بارزا أو ظاهرا في التركيب الإسنادي إلا أنهم يتفقون على أنه ركن من أركان العملية الإسنادية بارزا كان أم خفيا سواء في الجمل الاسمية أو الفعلية نظرا لِمَ له من دور

---

[1]- ينظر: فازية أكبال: " دراسة مقارنة لظاهرتي الاتساق والانسجام في كتابات تلاميذ السنة السادسة أساسي وكتابات تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي"، ص 92.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 92- 93.

مهم في بناء جمل صحيحة قائمة على الإسناد تحمل فائدة تامة يحسن السكوت عليها. فهذا يعني أن القدامى صوبوا تركيزهم واهتمامهم في قضية إبراز الضمير الذي يربط بين كلمتين في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) أو الفعلية (فعل وفاعله) الذي يتوسط ركني العملية الإسنادية سواء كان بارزا أم خفيا. على عكس النحاة المتأخرين الذين يرون أن للرابط دور كبير في ترابط النص فمن خلاله يكون هناك تماسك بين أجزاء الكلام للحصول عل نص متكامل بكونه عنصر يتجاوز الجملة المفردة إلى نص متناسق من عدة جمل فنجد أن هناك عدة علماء تحدثوا عن قاعدة الترابط بكونها شرطا أساسيا في بناء النص (خاصة علماء النص)،وأن استعمال هذه الروابط بطريقة سلمية تساهم في انسجام النص وترابطه، وأن هذه الروابط لا تتوقف فقط على عملية التنظيم و التسلسل المنطقي للكلمات و الجمل بل تساعد أيضا على تأويل النصوص بالإضافة إلى جانب عدة نقاط ذكرناها سابقا تعد من بين أهم نقاط الاختلافات الموجودة بين النحاة القدامى العرب والغرب على حد سواء اللذين يرون أن للرابط دور أساسي في تشكيل وانسجام النص إلا أنهم يتفقون حول فكرة واحدة وهي أنه لابد للجملة الاسمية أو الفعلية من احتضانها للرابط الإسنادي حتى يتمكن من تشكيل نص متناسق، وإن أدت إلى غياب هذه الروابط داخل الجملة لا نستطيع تشكيل النصوص . وهذا يعني أن إشكالية الرابط الإسنادي بين المسند والمسند إليه يعد عنصر أساسي تحتكم إليه أي لغة كانت في بناء الجمل أو النصوص والتي تساهم في فهم المعنى وتصنيف الجمل.

أما بالنسبة لأنواع الروابط نجد أن هناك اختلاف كبير بين الفكرين اللغويين في تحديدهما لهذه الأنواع ودورها في ترابط الجمل، إذ نجد أن الروابط اللفظية والمعنوية تلعب دور كبير في قيام الجمل الإسنادية رغم التباين الموجود بينهما، فالرابط اللفظي يقوم على ضمير بارز يربط بين المبتدأ والخبر بمعنى أنه هناك ضمير يعود على عليهما، أما الرابط المعنوي عكس الرابط اللفظي الذي يدل على الحذف. أما الروابط المنطقية واللغوية فنلاحظها كثيرا عند علماء الغرب في دراستهم للرابط الإسنادي وذلك بتميزها لخاصية الصدق والكذب في دراستها لقضايا (الجمل) والتي يتم من خلالها الانتقال من مستوى النصي القصير إلى مستوى النصي الكبير.فرغم هذا التباين في تحديد أنواع الروابط إلا أنه لديه هدف واحد يتمثل في ربط المسند بالمسند إليه في مختلف اللغات.

خاتمةٌ

لقد تناولت في هذه الدراسة الجملة العربية والغربية ضمن العملية الإسنادية التي تقوم على ركنيين أساسيين ألا وهما المسند والمسند إليه، إلا أنه لا يمكنني الإحاطة بكل التفاصيل المتعلقة بالإسناد، ولكن حاولت قدر المستطاع التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة به عند كل من العرب والغرب من خلال عقد مقارنة بين التراثين اللغويين حول دلالة الإسناد ووظيفته في تحقيق التواصل وفق نظرية النحو العريقة والنظرية الحديثة، وتوصلت من خلال ذلك إلى جملة من الملاحظات والنتائج أهمها:

* يعد علم النحو من أكثر العلوم استيعابا واستحضارا، خاصة أن الإسناد يعتبر من بين أهم القرائن اللغوية ومنابع التطبيق فيها.

* إن ما أثار انتباهي في تناولي لموضوع "دلالة الإسناد ووظيفته عند العرب والغرب" هو مدى اهتمام القدماء والمحدثين بالجملة، ودراستهم للعلاقات النحوية التي تربط بين أجزاء الكلام بتحديد معناها، وتحديد الكلمات وموضعها داخل الجمل، وعلاقتها بالإسناد، إلى جانب وسائل وأدوات ترابطها باعتبارها موضوع النحو. وهذا ما لفت انتباه المحدثين وما يوليه البحث اللساني الحديث بالتراكيب الإسنادية في دراسة الجملة.

*عرفت الجملة اهتماما كبيرا لدى النحاة على امتداد الزمان واختلاف المكان، فقد كان الإسناد من أهم مواضيع علماء القدامى وشغلهم الشاغل في بيان أهميته ودوره في تكوين الجمل السليمة والصحيحة وكان أهم ما درس على الإطلاق في الدرس النحوي، وحاولنا في هذا البحث رصد أهم آراء العلماء اللغويين القدامى والمحدثين في كيفية تناولهم لمصطلح

الجملة بين البحوث العربية والغربية، وبيان مناهجهم النحوية المتبعة على اختلاف مدارسهم، وإعادة بعث إحيائه من جديد متجاوزين النظرة التقليدية.

* تعد الجملة القاسم المشترك عند كل من العرب والغرب، فكل منهما يشترطان أن يكون الإسناد أحد مقومات الجملة وأسسها.

* إن الجملة مبنية على أساس المسند، لأن أهمية الخبر تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، فالجملة تنقسم بدورها إلى جملة اسمية وفعلية، فالجملة الاسمية هي التي لا يكون فيها المسند فعلا، أما الجملة الفعلية فهي الجملة التي يكون فيها المسند فعلا.

* تتحدد الجمل في النحو القديم بتعدد الإسناد فيها بينما في النحو الوظيفي تتحدد بحسب المحمول وهذا ما نجده عند المتوكل في تحديده لأنواع الجمل.

* أغلب الدراسات اللغوية اتخذت من الجملة الفعلية أساسا لكل عملية إسنادية على عكس الجملة الاسمية التي اتخذت نوعا من الغموض والحيرة وهذا ما لاحظناه في الجمل المركبة والمعقدة.

* الجملة وحدة تركيبية وخطابية في آن واحد ولها بنيتان على الدوام متداخلتان ولكن غير متطابقتان، أولهما: الملفوظ، وثانيها: الرسالة، وباستيعابهما يعطي لنا معنى الجملة.

* حظي الإسناد باهتمام كبير لدى النحاة واللغويين فاتفقوا على أن المتكلم لا يمكن له أن يؤلف جملا نحوية ما لم تتبني على الإسناد.

*التركيب الإسنادي استقر في ثنائية لا يستغني أحد جزئيه عن الآخر وهما المسند والمسند إليه.

*إن ظاهرة الإسناد عند العرب والغرب، تعد من بين أهم انشغالات النحاة والمفكرين لم له من دور فعال في تشكيل جمل نحوية صحيحة.

*كانت دراستهم لموضوع الإسناد من وجهات نظرية مختلفة ومواقع متباينة أدى إلى بروز اختلافات واتفاقات عند كل من الموروث العربي والدرس اللساني الغربي في تطرقهم لمعنى الجملة ومدى يمكن الوقوف على أركانها وعناصرها.

*يتكون الإسناد عند العرب من ركنين أساسيين – المسند والمسند إليه– فمن خلالهما تقوم الجملة العربية، وأن أهم العناصر الإسنادية لا تتحقق إلا في اسم واسم أو في اسم وفعل، وأن للحرف لا دخل له ولا نصيب في العملية الإسنادية. أما بالنسبة للغرب فقد اعتمدوا على ركن واحد وهو– المسند – وجعلوا منه قاعدة أساسية في بناء الجمل.

*النظرية النحوية الحديثة لها علاقة وطيدة مع الإسناد بكونها هي الأخرى لها عناصر تساهم في تقوية الجملة وتماسكها، إذ تتكون من ركنين أساسيين مثلها مثل النظريات القديمة وهي الموضوع والمحمول.

* الإسناد في اللغات يختلف باختلاف الوسائل التبليغية، وكذلك باختلاف المراتب المحفوظة فيه كالإيرانية، الفرنسية، العربية، كما نجد بعض اللغات التي تستغني عن ركن

من أركان الإسناد للتعبير عن معنى من المعاني، لا تتم في غيرها من اللغات كاليابانية والماليزية.

*هناك من يشير في اللغات الغربية إلى أن الإسناد ليس ضروريا في كل الملفوظات بحيث يمكن الاستغناء عن ركن من أركان العملية الإسنادية وهذا ما نجده عند مارتيني، إلا أن هناك من لا يوافقه في هذا الرأي واستهجنه مثل تشومسكي الذي دعا إلى ضرورة الإسناد في كل اللغات، وأما عند العرب نجد ريمون طحان الذي أكد على وجود الإسناد رغم فقدان الجملة أحد ركنيها.

*المفاهيم الجديدة التي جاءت بها النظريات الحديثة خاصة –نظرية النحو الوظيفي– حول الإسناد وأركانه لا تتنافى مع النحو القديم وإنما توضحه أكثر باستحضار وظيفة أساسية وهي التواصل.

* رغم الاختلافات الموجودة عند العرب والغرب حول أركان الإسناد وقضية الاستغناء عن ركن من الأركان بين مؤيد ومعارض، إلا أنهم يتفقون على نقطة واحدة وهي أن بفضل هذه الأركان تتبني الجملة، فلا يمكن نفي الإسناد في الجملة حتى وإن فقدت أحد طرفيها.

* للرابط الإسنادي أهمية قصوى في الربط بين طرفي العملية الإسنادية، حيث اعتبره أغلب اللغويين كركن ثالث من أركان العملية الإسنادية يرد فيه بارزا أو ضمنيا.

*شكل الرابط الإسنادي جدلا واسعا بين النحاة واللغويين ، وهذا ما جعل النحاة المتأخرين يعتمدون عليه كثيرا ليس فقط للربط بين المسند والمسند إليه ، بل تجاوزوا ذلك إلى ما هو أعلى من الجملة ألا وهو النص والخطاب.

وفي الأخير أتمنى أنني وفقت في بحثي هذا، رغم أنني حاولت أن أجمع شمل هذا البحث وأجعله في طبق يفتح الشهية لكل من أراد تناوله، إلا أن هناك جوانب لم يسعفن الحظ في تحليلها ومناقشتها، لذلك أتمنى أن تكون هناك دراسات أخرى تهتم بالقضايا التي أغفلت عنها.

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية

❖ ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ج1، دار النشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

❖ ابن جني: الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، ج1 ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

❖ ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هزاوي، ج 1، دار القلم، بيروت، ط2، 1413هـ/1993.

❖ ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د ط، 1399هـ-1979م، المقدمة.

❖ ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

❖ أحمد نخلة(محمود): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1988.

❖ الإستراباذي(رضي الدين): شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1979.

❖ استيتية (سمير شريف): اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط2، 2006.

❖ أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5.

❖ أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، دار الفكر، دمشق، د ط، 1985.

❖ الأنصاري (ابن هشام): مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب،ج5، الكويت، د ط، 2000.

❖ أنيس(إبراهيم): أسرار اللغة، مكتبة لأنجلو مصرية، القاهرة، ط4، 2010.

❖ بوجادي(خليفة): اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

❖ بوجادي(خليفة): في اللسانيات التداولية، "مع محاولة تأصيلية في الدرس اللساني العربي القديم" دار النشر والتوزيع، بيت الحكمة، ط1، 2009م.

❖ بومعزة(رابح): تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعليمها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ط1، 2005.

❖ تمام(حسان): اللغة العربية معناها ومبناها، دار النشر، القاهرة، ط3.

❖ التهانوي(محمد): كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ط.

❖ جبري(عبد الله): لهجات العرب في القرآن الكريم، دراسة استقرائية تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1.

❖ الجرجاني(عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د ط.

❖ الحاج صالح (عبد الرحمان): دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، ج، موفم للنشر، الجزائر،2012م.

❖ حسن(عباس): النحو الوافي، دائرة المعارف، القاهرة، ط3.

❖ دي بوجراند(روبيرت): النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،ط2، 2007.

❖ الرَّاجحي(عبده): التطبيق النحوي، دار المعارف، الإسكندرية، ط2، 2000.

❖ ريحاني(الأزهري): النحو العربي والمنطق الأرسطي "دراسة حفرية تداولي"، اتحاد الكتاب الجزائريين، 88 شارع ديدوش مراد. الجزائر، جانفي2005.

❖ الساقي (مصطفى فاضل)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخَانجي بالقاهرة 1977.

❖ السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

❖ سيبويه: الكتاب، شرح وتحقيق، الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ج2، دار النشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

❖ السُّيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غازي مختار طليمات، ج2، مجمع اللغة العربية، دمشق، د ط.

❖ طالب الإبراهيمي(خولة): مبادئ في اللسانيات العامة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط$_2$، 2006.

❖ طحان(ريمون): الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط$_1$، 1972.

❖ عبد الرحمان حسن جلال (أمال): "التعليل مظهر من مظاهر الإبداع في العربية"، دار النشر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر.

❖ العزاوي (أبو بكر): اللغة والمنطق- مدخل نظري-، مطبعة طوب بريس الرباط، 2014.

❖ عزوز(فوزية): المقاربة النصية" من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي"، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط $_1$، 2016.

❖ غلفان(مصطفى): اللسانيات العربية الحديثة "دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم السياسية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1998م.

❖ فوك(كاترين)، قوفيك(بيارلي): مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب: د. المنصف عاشور، دار النشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

❖ فولفلجانجهاينه من وديترفيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، تر: فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، الرياض، د ط، 1999.

❖ المبرد، المقتضب: تحقيق عبد الخالق عظيمة، ج، دار النشر، القاهرة، د ط، 1415هـ/1994.

❖ المتوكل(أحمد): اللسانيات الوظيفية، "مدخل نظري"، المغرب، منشورات عكاظ، ط$_1$، 1979.

❖ المتوكل(أحمد): قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، دار الأمان، المغرب، ط1، 1995.

❖ المتوكل(أحمد): قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، (بنية تحتية)، المغرب، دار الأمان،1995.

❖ محمد قدور(أحمد): مبادئ في اللسانيات العامة، دار الفكر دمشق، ط$_3$، 2008.

❖ مختار عمر(أحمد): البحث اللغوي عند العرب "مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط6، 1988.

❖ المخزومي(مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط $_1$، 1986.

❖ مومن(أحمد): اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط $_4$، 2008.

❖ نعوم(تشومسكي): اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة، ط $_2$، 2005.

❖ الياسري(علي مزهر): الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه،من تقديم عبد الله الجبوري، دار العربية للموسوعات ، ط2003،1.

2- القواميس

❖ ابن منظور: لسان العرب، [مادة سند]، ج6، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط1، 1419هـ/1999.

❖ ابن فارس(أحمد): معجم مقاييس اللغة، (مادة سند)، تج: عبد السلام بن هارون، دار الفكر، 1979م.

❖ بنك في اللغة والأعلام: من المديرية الجهوية للمحافظة السياسية من الناحية العسكرية الأولى، دار المشرق، بـ946، بيروت.

❖ الجرجاني(الشريف): التعريفات، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، مصر، القاهرة ،816هـ – 1413.

❖ غازي بريور(ماري نوال): المصطلحات مفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007.

❖ الفيروزبادي: قاموس المحيط، [مادة نحا]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ 1980.

❖ مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، مادة [نحا] ، مصر ذ، ط2 ،1425هـ – 2003.

❖ مونان(جورج): معجم اللسانيات، تر: جمال الحضري، دار النشر والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1433هـ/2012.

3- المجلات

❖ مجلة الذاكرة، الصادرة عن مختبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد07، ماي 2016.

❖ مجلة جامعة سيبها (العلوم الإنسانية)، ليبيا، المجلد الثالث عشر العدد 02، 2014.

4- الأطروحات والمذكرات

❖ أكبال(فازية): "دراسة مقارنة لظاهرتي الاتساق والانسجام في كتابات تلاميذ السنة السادسة أساسي كتابات تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014-2015.

❖ امسعودان(عبد الله): "التراكيب الإسنادية وغير الإسنادية في اللغة العربية"، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2000-2001.

❖ بعيطيش(يحي): نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

❖ بودرامة(الزايدي) : النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي "دراسة في نحو الجملة" أطروحة دكتوراه ، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

❖ جغبوب(صورية): قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

❖ الشبول(عبد الله خليل): "الروابط اللغوية في رواية نبوءة فرعون" لمسلون هادي، مذكرة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، اربد-الأردن، 2018.

❖ صغيور(ابتسام)، دور الروابط الحجاجية وأثرها في الانسجام النصي، مذكرة الماجستير، جامعة مسيلة، 2016 .

❖ كنعان(علي): "قضايا الإسناد في الجملة العربية"، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل، 2006.

5- المراجع الأجنبية

- Jean Dubois et Al, Dictionnaire De Linguistique Et Sciences Du langage, Librairie Larousse, Canada ,1983.

فهـــرس الموضوعات

مقدّمـــــة ---------- أ

مدخل عام: تاريخ الفكر اللّغوي ---------- **7**

أولا: الفكر اللّغوي القديم ----------8

عند الغرب----------9

عند العرب ----------9

ماهية النحو العربي ----------11

قضية التأثير والتأثّر بين العرب والغرب----------12

ثانيا: الفكر اللّغوي الحديث ----------16

الفصـــل الأوّل: دلالة الإسناد (من الجملة إلى التركيب ---------- **24**

أولا: الإسناد في النحو التقليدي ----------25

مفهوم الإسناد ----------26

مفهوم الجملة وأنواعها ----------30

1-2-1- تعريف الجملة (لغة واصطلاحا----------30

1-2-2- أنواع الجملة----------34

1-2-3- التقسيم الشّكلي للجملة ----------36

ثانيا: الإسناد في النحو الوظيفي ----------39

التقسيم الوظيفي للجملة ----------44

بنية الجملة في النحو الوظيفي ----------48

أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي ----------53

ثالثا: التراكيب الإسنادية ----------56

الفصـــل الثانـي: وظيفة الإسناد عند العرب والغرب----------63

أولا: الإسناد وأركانه في اللّغات----------64

العلاقة الإسنادية وأركانها ----------66

أنواع الإسناد ----------67

1-2-1- الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي----------67

1-2-2- الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي----------68

1-2-3- الإسناد اللّفظي والمعنوي----------68

العمليات الإسنادية ----------68

ثانيا: الرابط الإسنادي----------73

مفهوم الرابط ----------73

أنواع الروابط----------87

2-2-1- الروابط اللّفظية والروابط المعنوي ----------87

2-2-2- الروابط المنطقية واللغوية ----------89

خاتمـــــة ----------98

قائمة المصادر والمراجع----------103

فهرس الموضوعات----------110

ملخص

يتضمن هذا البحث دراسة حول" **دلالة الإسناد ووظيفته عند العرب والغرب(دراسة مقارنة)**"، ونهدف من خلاله تحديد أهم أوجه التشابه والاختلاف بين التراثين العربي والغربي من خلال عقد مقارنة بينهما حول الإسناد وأركانه بالاعتماد على الموروث التقليدي وأهم ما توصلت إليه الدراسات الحديثة، فبين الأول(النحو التقليدي) والثاني(النحو الوظيفي) تتجلى أهمية الإسناد ودوره في تشكيل الجمل والتراكيب، التي من خلالها تتحقق الفائدة ويحصل المراد، بالإضافة إلى محاولة التعريف بالرابط الإسنادي وبيان أهميته في الربط بين المسند والمسند إليه في بناء جمل صحيحة نحويا. ولتحقيق كل ذلك قسمت بحثي إلى: مدخل، وفصلين، وخاتمة. ويتضمن الفصل الأول:" دلالة الإسناد من الجملة إلى التركيب"، أما الفصل الثاني فهو معنون بـ " وظيفة الإسناد عند العرب والغرب".

الكلمات المفتاحية: الإسناد، الجملة، التركيب، العملية الإسنادية، الرابط الإسنادي.